

رَفَعُ  
عبد الرحمن النجدي  
أُسْكُنْهُ الْبَيْتَ الْفَرْدَوِيَّ

# الْحَقُّ الْمَكِينُ عَلَى سَبِيلِ الْبَاكِتِيَّةِ

بِقَامِ عَبْدِ الْقَادِرِ بْنِ حَبِيبٍ السَّيْدِي

غَفَرَ اللَّهُ لَهُ وَلِوَالِدَيْهِ وَلِمَشَائِخِهِ وَالْمُسْلِمِينَ

الْمُدْرَسِ بِمَعْبَدِ الْحَرَمِ الْمَكِّيِّ لِلْإِشْرَافِ الدِّينِيِّ بِالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ

دُوقَفَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى طَلَبَةِ الْعِلْمِ،

(تَوْزَعُ مَجَانًّا)

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي  
أسكنه الله الفردوس

رَفَعُ  
عبد الرحمن النجدي  
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ (سَلَّمَ النَّبِيُّ الْفَرُوسِ)

تقديم الرسالة بقلم فضيلة العلامة والد الجميع الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن سبيل<sup>(١)</sup> المدرس في معهد الحرم المكي وفقه الله تعالى لكل خير، وسدد خطاه إذ قال حفظه الله تعالى (الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده : فقد قرأ على الأستاذ الفاضل عبد القادر بن حبيب الله السندی جوابه على الأسئلة التي وردت من باكستان فوجدتها أجوبة سديدة ، ومسائل مفيدة كيف لا وقد اشتملت على الآيات للقرآنية والأحاديث النبوية الصحيحة فلمله دره فلقد أجاد وأفاد في الجواب وما حاد عن الصواب كثر الله في المسلمين أمثاله قال ذلك عبد العزيز بن عبد الله بن سبيل المدرس في معهد الحرم الشريف وصلى الله وسلم على نبيينا محمد وآله وصحبه) .

حرر في ١٣٩٦/٥/٦

(١) هو شقيق أكبر لفضيلة العلامة شيخنا الشيخ محمد بن عبد الله بن سبيل نائب الرئيس العام للإشراف الديني بالمسجد الحرام وإمام المسجد الحرام ، وهو من المدرسين الأوائل وقد تربى على يديه جملة كبيرة من العلماء الأفاضل كأخيه الأصغر فضيلة الشيخ محمد به سبيل وفضيلة الشيخ عبد الله الخليلي وغيرهما وهو أيضاً من القضاة البارزين الذين بقوا في هذا المنصب ربع قرن في بلاد العقيم إلى أن أكرمه تعالى هذا الجوار الكريم ، وهو مرجع هام لجميع مدرسين أمن الحرم المكي خصوصاً في المسائل الفقهية متعناً الله تعالى بحياته ، وعلومه آمين .

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي  
أسكنه الله الفردوس

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه ، ومن اتبع هداه من الأولين والآخرين ، أما بعد :

فهذا جواب على المسائل الدينية التي وردت من باكستان من بعض أهل العلم<sup>(١)</sup> إلى الرئاسة العامة للإشراف الديني بالمسجد الحرام في حج ١٣٩٤ هـ .  
للجواب عليها . فأحيلت إلى في حينها لاحتضار الجواب الشافي عليها مع الدليل من كتاب الله تعالى ، وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ، فجاء الجواب المذكور بالصفة المذكورة في هذه الأوراق ، بتوفيق الله تعالى فأمرني سماحه الرئيس العام للإشراف الديني بالمسجد الحرام ، ورئيس المجلس الأعلى للقضاء العالي بالرياض الشيخ عبد الله بن محمد بن حميد بعرض هذا الجواب على فضيلة العلامة لوالد العزيز الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن سبيل المدرس بمعهد الحرم المكي متمننا الله تعالى بعلمه ، فامتثلت أمر سماحته حفظه الله تعالى ووفقه لأكمل خير .  
فعرضت الجواب على الشيخ عبد العزيز بن سبيل في مجالس متعددة في الحرم المكي ، فاستحسنه كثيراً وأمرني بالتعديل في بعض المواضع فعدلته لوجاهة رأيه ، ورجاحة فكره ، وغزارة علمه حفظه الله تعالى فسميت هذا الجواب «الاجوبة المكية على الأسئلة الباكستانية» ، والله تعالى أسأله أن يجعلها خالصة لوجهه الكريم ونافعة مفيدة لمن نظر فيها ، وأن يغفر لي ولوالدي ولشايخي ولجميع المسلمين وصلى الله وسلم وبارك على عبده ورسوله محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

(١) هو فضيلة الشيخ شمس الدين أمين أستاذ الحديث بمدرسة تدريس القرآن والحديث ريكي ضلع بشاور الباكستاني .

عبد القادر بن حبيب الله السندی

المدرس بمعهد الحرم المكي التابع

للإشراف الديني بالمسجد الحرام

حرر في ١٧/٥/١٣٩٦

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي  
(أسكنه الله الفردوس)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

السؤال الأول : هل أحد دون الله قادر على النفع ، والضرر فوق الأسباب العادية ، من شفاء المريض ، وغناء الفقير ، وغير ذلك ، أو عالم بجميع ما كان ، وما يكون ، وهل يستحق غير الله تعالى الدعاء ، عند الكربات ، والاستغاثة عند النوازل ؟ كما يفعله من يستدل بكرامات الأولياء برد الله مفاجعهم ، وكشفهم بقصص كاذبة ، ونخرافات واهية ؟

الجواب الأول : أنا أسوق في جوابك قوله تعالى : ( ولا تدع من دون الله ما لا ينفعك ، ولا يضرك ، فإن فعلت ، فانك إذا من الظالمين ، وإن يمسسك الله بضر فلا كاشف له إلا هو ، وأن يردك بخير فلا راد لفضله يصيب به من يشاء من عباده وهو الغفور الرحيم ) (١) وقال تعالى على لسان خليله إبراهيم عليه الصلاة والسلام : ( قال أتعبدون من دون الله ، ما لا ينفعكم شيئاً ، ولا يضركم ، أف لكم ولما تعبدون من دون الله أفلا تعقلون ) (٢) وقال جل وعلا : ( قل أندعو من دون الله ما لا ينفعنا ، ولا يضرننا ، ونزد على أعقابنا بعد إذ هدانا الله كالذي استهوته الشياطين ، في الأرض حيران ، له أصحاب يدعونه إلى الهدى ، إئتينا : قل إن هدى الله هو الهدى ، وأمرنا لنسلم لرب العالمين (٣) ، وقال تعالى : ( يدعو من دون الله ما لا يضره ، وما لا ينفعه . ذلك هو الضلال البعيد : يدعو لمن ضره أقرب من نفعه ، لبئس المولى ، ولبئس العشير (٤) ) وقال جل وعلا : ( ويعبدون من دون الله ما لا يضرم ،

(١) سورة يونس : آية ١٠٦ و ١٠٧ .

(٢) سورة الأنبياء : آية ٦٦ - ٦٧

(٣) سورة الأنعام آية ٧١

(٤) سورة الحج : آية ١٢

وما لا ينفعهم ، ويقولون هؤلاء شفعاؤنا عند الله ، قل أتنبئون الله بما لا يعلم في السموات ، ولا في الأرض ، سبحانه وتعالى عما يشركون (١) وقال تعالى : ريعبدون من دون الله مالا ينفعهم ، ولا يضرهم ، وكان الكافر على ربه ظهيراً (٢) وقال تعالى ( قل أتعبدون من دون الله مالا يملك لكم ضرراً ، ولا نفعاً ، والله هو السميع العليم (٣) ) ، هذه الآيات الكريمات ، وغيرها بهذا المعنى نص صريح ، على كفر من اعتقد خلافها ، بل أن كفر من اعتقد بخلافها أشد ، وأغلظ من كفر قريش ، الذين حاربهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لأنهم ما كانوا يعتقدون أن غير الله ضار ، ونافع لهم ، بل أنهم كانوا يزعمون في معبوداتهم ، أنها تقربهم إلى الله زلفى ، كما قال جلا وعلا : ( ألا الله الدين الخالص والذين اتخذوا من دونه أولياء ما نعبدهم إلا ليقربونا إلى الله زلفى ، إن الله يحكم بينهم فيما هم فيه مختلفون ، إن الله لا يهدي من هو كاذب كفار (٤) ) .

وبهذا المعنى جاء به حديث المصطفى صلى الله عليه وسلم من حديث عبد الله ابن عباس رضى الله تعالى عنهما قال : انه ركب خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم يوماً ، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : يا غلام أنى معك كلبات ، احفظ الله يحفظك ، احفظ الله تجده تجاهك ، وإذا سألت ، فأسأل الله ، وإذا استعنت فاستعن بالله ، واعلم أن الأمة لو اجتمعوا على أن ينفعوك لم ينفعوك إلا بشئ قد كتبه الله لك ، ولو اجتمعوا على أن يضروك لم يضروك إلا بشئ قد كتبه الله عليك ، رفعت الأقلام ، وجفت الصحف (٥)

(٢) سورة يونس رقم الآية ١٨

(٢) سورة الفرقان رقم الآية ٥٥

(٣) سورة المائدة رقم ٧٦

(٤) سورة الزمر آية رقم ٣ . (٥) حديث أخرجه الإمام أحمد في

المسند ٢/٢٩٣ وكذا الترمذى فى السنن فى أبواب القيامة ٥٩ .

أيضاً نص صريح على أن السؤال الذي لا يقدر عليه أحد من المخلوق فهو عبادة، وكذا الاستعانة . ومن صرفها لغير الله فهو كافر ، قال الله تعالى ( أمن يحيب المضطر إذا دعاه ، ويكشف السوء ، ويجعلكم خلفاء الأرض ، أإله مع الله قليلاً ما تذكرون ) (١) وقال جل وعلا . ( وأعتزلكم ، وما تدعون من دون الله وادعوا ربى عسى ألا أكون بدعاء ربى شقياً ، فلما اعتزلهم وما يعبدون من دون الله ، وهبنا له إسحاق ، ويعقوب ، وكلاً جعلنا نبياً ) (٢) وقال جل وعلا . ( وما ظلمناهم ، ولكن ظلموا أنفسهم ، فما أغنت عنهم آلهتهم التى يدعون من دون الله من شيء لما جاء أمر ربك وما زادهم غير تثبيت ) (٣) وقال جل وعلا : ( له دعوة الحق ، والذين يدعون من دونه لا يستبشرون لهم بشيء ، إلا كياسط كفيه إلى الماء ليبلغ فاه ، وما هو ببالغه ، وما دعاء الكافرين إلا فى ضلال ) (٤) ( والذين يدعون من دون الله لا يخلقون شيئاً وهم يخلقون ، أموات غير أحياء ، وما يشعرون أيا ن يبعثون ) (٥) وقال تعالى ( إن الذين تدعون من دون الله عباد أمثالكم ، فادعوهم فليستجيبوا لكم ، إن كنتم صادقين ألهم أرجل يمشون بها ، أم لهم أيد يبطشون بها ، أم لهم أعين يبصرون بها ، أم لهم أذان يسمعون بها قل ادعوا شركاءكم ، ثم كيدون ؛ فلا تنظرون ) (٦) .

وقال تعالى : ( قل ادعوا الذين زعمتم من دونه فلا يملكون كشف الضم عنكم ، ولا تحويلا ) (٧)

- 
- (١) سورة النمل رقم الآية ٦٢
  - (٢) سورة مريم رقم الآية ٤٨ .
  - (٣) سورة هود رقم الآية ١٠١ .
  - (٤) سورة الرعد رقم الآية ١٤
  - (٥) سورة النحل رقم الآية ٢١
  - (٦) سورة الإعراف رقم الآية ١٩٤
  - (٧) سورة الإسراء آية ٥٦ .



وقال تعالى ( يا أيها الناس ، ضرب مثل فاستمعوا له ، أن الذين تدعون من دون الله لن يخلقوا ذباباً ، ولو اجتمعوا له ، وأن يسلبهم الذباب شيئاً لا يستنقذوه منه ، ضعف الطالب ، والمطلوب ، ما قدرُوا الله حق قدره ، إن الله لقوى عزيز ) (١) وبهذا المعنى ما أخرجه الإمام أحمد في مسنده ، والإمام الترمذى في سننه بإسناد صحيح من حديث النعمان بن بشير رضى الله تعالى عنه ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : إن الدعاء هو العبادة ، ثم قرأ ( أدعوني استجب لكم ، أن الذين يستكبرون عن عبادتي ) (٢) وفي رواية عند الترمذى رحمه الله تعالى : الدعاء مخ العبادة (٣) . . . وأمام مسألة الغيب ، فهو بما اجتمعت عليها الأمة الإسلامية ، خلفاء ، وسلفاء ممن يهتد بقولهم أن علم الغيب لا يعلمه إلا الله تعالى ، إلا ما أخبر به جل وعلا خواص أنبيائه ورسله عليهم الصلاة والسلام . قال تعالى ( وما كان الله ليطلعكم على الغيب ، ولكن الله يجتبي من رسله من يشاء ، فآمنوا بالله ، ورسله ، وأن تؤمنوا ، وتتقوا فلكم أجر عظيم ) (٤) وقال تعالى ( قل لا أقول لكم عندي خزائن الله ، ولا أعلم الغيب ، ولا أقول لكم إني ملك ، إن اتبع إلا ما يوحى إلي ، قل هل يستوى الأعمى ، والبصير أفلا تتفكرون ) (٥) وقال جل وعلا ( وعنده مفاتح الغيب ، لا يعلمها إلا هو ، ويعلم ما فى البر ، والبحر ، وما تسقط من ورقة إلا يعلمها ، ولا حبة فى ظلمات الأرض ، ولا رطب ، ولا يابس ، إلا فى كتاب مبين ) (٦) وقال جل وعلا ( قل لا أملك لنفسى نقماً ، ولا ضراً ، إلا ما شاء الله ، ولو كنت أعلم الغيب لاستكثرت من

---

( ١ ) حديث أخرجه الإمام أحمد في مسنده ٢٦٧ / ٤ والترمذى في سننه

فى التفسير سورة رقم ( ٣ ) .

( ٢ ) سورة غافر آية ٦٠ .

( ٣ ) أخرجه الترمذى فى السنن فى التفسير .

( ٤ ) سورة آل عمران آية ١٧٩ .

( ٥ ) سورة الأنعام آية ٥٠ .

( ٦ ) سورة الأنعام آية ٥٩ .

الخير ، وماسمى السوء ، إن أنا إلا نذير ، وبشير لقوم يؤمنون (١) وقال جل وعلا : ( ويقولون لولا أنزل عليه آية من ربه ، فقل إنما الغيب لله فانتظروا إلى معكم من المنتظرين ) (٢) وقال تعالى ( قل لا يعلم من في السموات والأرض الغيب إلا الله وما يشعرون أيا ن يبشرون ، بل إدراك علمهم في الآخرة ، بل هم في شك منها ، بل هم منها عمون ) (٣) .

وقال تعالى ( عالم الغيب ، فلا يظهر على غيبه أحداً ، إلا من أرتضى من رسول ، فإنه يسلك من بين يديه ، ومن خلفه رصداً ) (٤) ، وفي هذا المعنى آيات كثيرة في كتاب الله تعالى واحاديث كثيرة في سنة رسول الله ، فإذا اعتقد الإنسان ما في أن الغيب الكلى يشارك مع الله أحد من مخلوقاته فقد كفر بالله عز وجل كفرًا بواحٍ أخرجه عن الملة الإسلامية وقد جاء في حديث صحيح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من حديث عبد الله بن عمر رضى الله تعالى عنه ، عن النبي صلى الله عليه وسلم ( قال : مفاتيح الغيب خمس ، لا يعلمها إلا الله ، لا يعلم ما تفيض به الأرحام إلا الله تعالى ، ولا يعلم ما في غد ، إلا الله ، ولا يعلم متى يأتي المطر أحد إلا الله ، ولا تدرى نفس بأى أرض تموت إلا الله ، ولا يعلم متى تقوم الساعة إلا الله ) (٥) قلت : هذا الحديث الصحيح يشير إلى قوله تعالى ( إن الله عنده علم الساعة ، وينزل الغيث ، ويعلم ما فى الأرحام ، وما تدرى نفس ماذا تكسب غداً ، وما تدرى نفس بأى أرض تموت ، إن الله عليم خبير ) (٦) روى البخارى رحمه

( ١ ) سورة الاعراف رقم الآية ١٨٨ .

( ٢ ) سورة يونس رقم الآية ٢٠ .

( ٣ ) سورة النمل رقم الآية ٦٥ .

( ٤ ) سورة الجن آية ٢٦ ،

( ٥ ) أخرجه البخارى فى الجامع الاستسقاء باب رقم ٢٩ ، والإمام أحمد

فى المسند ٢/٨٦ ، ٢/١٢٢ ، ٥/٣٥٣ .

( ٦ ) سورة لقمان آية ٣٤ .

الله تعالى عن أم المؤمنين عائشة رضى الله تعالى عنها قالت من حدثك أن محمداً صلى الله عليه وسلم رأى ربه فقد كذب ، وهو يقول : ( لا تدركه الأبصار ) ومن حدثك أنه يعلم الغيب ، فقد كذب وهو يقول : ( لا يعلم الغيب إلا الله )<sup>(١)</sup> ومن المعلوم أن كثيراً ممن ينتسب إلى الإسلام في بلاد الهند والباكستان وغيرهما من البلاد يزعمون أن رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلم الغيب ، ولا يخفى عليه شيء في السماء ولا في الأرض ، ولا يشك المسلمون من أهل العلم في كفر من قال هذا القول معتقداً صحته ، أن لم يتب عن هذا الاعتقاد ، ومات فهو يموت على غير الملة الإسلامية ، نعوذ بالله من ذلك ، ولقد عرفنا إن شاء الله تعالى خلال سرد هذه الأدلة القاطعة من كتاب الله تعالى ، وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم إن من اعتقد بعلم الغيب لأحد دون الله تعالى أو الاستغاثة به عند النوازل فقد كفر بالله تعالى كفرًا يخرج عن الدين الإسلامي الحنيف ، وأن كفره هذا أشد ، وأغلظ من كفر قريش . أخرج الإمام البخاري ، ومسلم ، والإمام أحمد في مسنده من حديث أبي هريرة رضى الله تعالى عنه بسياق طويل ، جاء فيه : يجيء أحدكم يوم القيامة وعلى رقبة رقاع تحنق ، فيقول : أغنى يارسول الله ، فاقول : لا أملك لك شيئاً قد أبلغتكَ<sup>(٢)</sup> فالحديث حجة على أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يملك ذلك لافي الدنيا ، ولا في الآخرة ، وإيماله عليه الصلاة والسلام الشفاعة العظمى كما صح بذلك حديث صحيح<sup>(٣)</sup> في كيفية معلومة ، وذلك بعد أن يأذن الله تعالى له بالشفاعة العظمى .

(١) أخرجه البخاري برقم ٧٣٨٠ .

(٢) أخرجه البخاري الجهاد ١٨٩ ، مسلم الإمارة ٢٤ ، والإمام أحمد

في مسنده ٢/٤٢٦

(٣) حديث الشفاعة الطويل أخرجه الإمام أحمد في مسنده في عدة مواضع

١/٤ ، ١/٢٨١ ، ١/٢٨٢ ، ١/٢٩٥ ، ٣/١١٦ ، ٣/١٤٤ ، ٣/١٨٧ ، ٣/٢٤٤ ،

٣/٢٤٧ ، ٣/٢٤٨ ، ٤/٥٩ ، أخرجه البخاري في الجامع الصحيح كتاب التوحيد

باب رقم ١٩ ، ٢٤ ، ٣٦ ، ٣٧ ، كتاب الأنبياء باب رقم ٢٩ ، تفسير سورة ٢ =

أخرج الإمام أحمد في مسنده عن عبادة بن الصامت رضى الله تعالى عنه ، قال :  
 أخرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال أبو بكر رضى الله تعالى عنه ،  
 قوموا نستغيث برسول الله صلى الله عليه وسلم من هذا المنافق ، فقال رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم : لا يقام لى وإنما يقام لله تبارك وتعالى والمقصود :  
 أن الاستغاثه والاستعانة ، والتوكل ، والخوف ، والرهبه ، والرغبة من أنواع  
 العبادة ، فمن صرف منها شيئاً لغير الله تعالى فقد كفر به جل وعلا .

السؤال الثانى : هل يجوز زيارة القبور لا للتذكير ، والتزهد ، بل للاستغاثة  
 بأصحابها ، والتضرع لأهلها ، وأكل ترابها ولمس أحجارها ، ونقل ماءها  
 للتبرك ، وحصول الشفاء ، والبناء عليها ، وأخذ القبر فوقها ، وبناء المسجد  
 عندها ، والطواف حولها ، والعكوف عندها ، وذهاب النساء والرجال اليها ،  
 والتوسل بأصحابها ، معتمدين أن أصحاب القبور يسمعون استغاثتنا ويشفعون  
 لنا في قبورهم ويعلمون بحالنا ، والسفر اليها ؟

الجواب الثانى : وقد أجيب عن بعض هذه الفقرات فى السؤال الأول ،  
 ولا مانع من أن تتعرض لبعض المسائل التى لم يرد ذكرها فى السؤال الأول .  
 وقد ذكرنا أن الاستغاثة نوع من أنواع العبادة فلا يجوز صرفها لغير الله  
 تعالى ، وإن من صرفها لغير الله تعالى فهو كافر ، وأما أكل تراب القبور ولمس  
 أحجارها ، ونقل ماءها للتبرك ، والإعتقاد بأن هذا العمل يورث الشفاء  
 فهذا من أعمال الجاهلية الأولى ، وقد يكون كفراً ، وذلك حسب اعتقاد الزائر  
 ولا شك فى أن من يأتى القبور لهذه الأغراض ، أعنى للتبرك ، والبكاء عندها ،  
 والتضرع اليها ، وما أشبه ذلك من الأعمال القبيحة ، فهذا العمل من أشد  
 المنكرات البغيضة البغيضة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهذا من أول المنازل  
 إلى الإشراف بالله جل وعلا ، كما لا يخفى على من له أدنى بصيرة بأحوال المسلمين

( ١ ) أخرجه مسلم فى كتاب الإيمان حديث رقم ٣٢٢ ، ٣٢٧ ، أخرجه  
 الترمذى فى التفسير سورة ١٧ ، ١٩ ، القيامة باب رقم ١٠ ، أخرجه ابن ماجه  
 كتاب الزهد باب رقم ٣٧ .

نحو صا في هذا العصر المتأخر عن عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولذا  
 سدد النبي صلى الله عليه وسلم جميع الذرائع التي تؤدي إلى الإشراف بالله تعالى  
 ولذا نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أن يخصص القبور ، وأن يبنى  
 عليها (١) وكذا لعن رسوله رسول الله صلى الله عليه وسلم زائرات القبور ،  
 والمتخذين عليها المساجد والسرج (٢) فهذا من أقبح الأعمال وأشنعها في الإسلام ،  
 وأبشعها ، وأبغضها إلى الله عز وجل ، وإلى رسوله صلى الله عليه وسلم ، حيث  
 لعنهم الله تعالى على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم ، وقد أخرج الإمام أحمد في مسنده  
 من حديث سليمان قال : سمعت جابر يقول . سمعت رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم ينهى أن يقعد الرجل على القبر ، وأن يخصص ، أو يبنى عليه (٣) وبهذا  
 المعنى جاءت السنة النبوية على صاحبها عليه الصلاة والسلام ، في أحاديث كثيرة  
 تنهى ، وتمنع ، وتلعن أصحاب هذا العمل الشنيع في الإسلام ، وهم كثير ،  
 لا أكثرهم الله تعالى ، وفي الحديث الصحيح عن عائشة ، وابن عباس رضي الله  
 تعالى عنهما ، أنهما قالوا : لما نزل برسول الله صلى الله عليه وسلم طفق يلقي خيمته  
 على وجهه صلى الله عليه وسلم ، فلما اغتم رفعناها عنه ، وهو يقول : لعن الله  
 اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد ، نقول عائشة رضي الله تعالى  
 عنها : يحذرهم مثل الذي صنعوا (٤) وفي الموطأ لمالك ابن أنس : اشتد غضب

---

(١) أخرجه مسلم الجنائز حديث رقم ٩٤ ، والترمذي في السنن الجنائز ٥٨  
 والنسائي الجنائز ٥٦ ، وابن ماجه الجنائز ٤٣ ، والإمام أحمد في مسنده  
 ٣/٢٩٥ ، ٣/٣٣٢ ، ٣/٣٩٩ ، ٦/٢٩٩ .

(٢) أخرجه الترمذي الجنائز ٦١ ، ابن ماجه الجنائز ٤٩ ، والإمام أحمد  
 في مسنده ٣/٣٣٧ ، ٢/٣٥٩ ، ٢/٤٤٣ ، وأخرجه الترمذي الصلاة ١٢١ ،  
 النسائي الجنائز ١٠٤ الإمام أحمد في مسنده ١/٢٢٩ ، ١/٢٨٧ ، ١/٣٢٤ ، ١/٣٣٧  
 (٣) راجع الرقم الأول .

(٤) أخرجه البخاري الصلاة ٤٨ ، الجنائز ٥٦ ، الأنبياء باب ٥٠ ، اللباس  
 ١٩ ، المغازي ٨٣ ، أخرجه مسلم في الصحيح المساجد حديث رقم ١٩ ، ٢٠ ، =

الله على قوم اتخذوا قبور أنبياءهم مساجد وفي المسند عند الإمام أحمد ، واعلموا :  
 أن شرار الناس الذين اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد وجاء في الموطأ من حديث  
 على رضي الله تعالى عنه ، أنه كان يتوسد القبور أى يسويها كما أمره النبي صلى الله  
 عليه وسلم في حديث صحيح عنه رضي الله تعالى عنه قال : كان رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم في جنازة ، فقال ايكم ينطلق إلى المدينة فلا يدع بها وثنا إلا  
 كسره ، ولا قبراً إلا سواه ، ولا صورة إلا لطخها ، فقال على : أنا يا رسول  
 الله : فانطلق ، فهاب أهل المدينة فرجع ، ثم ذكر بقية الحديث ، ثم قال النبي  
 صلى الله عليه وسلم من عاد لصنعة شيء من هذا ، فقد كفر بما أنزل على محمد صلى  
 الله عليه وسلم ، ثم قال : لا تكونن فتانا ، ولا مختالا ، ولا تاجراً ، إلا تاجر  
 خير ، فإن أولئك هم المسبوقون بالعمل (١) وأما السفر إلى القبور من مناطق  
 بعيدة ، فهذا أيضاً محرم من أكبر الكبائر وجاء في حديث صحيح من حديث  
 أبي هريرة رضي الله تعالى عنه ، قال : إن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا تشد  
 الرحال إلا إلى ثلاث مساجد ، إلى المسجد الحرام ، ومسجدي هذا ، والمسجد  
 الأقصى (٢) قلت : إذا كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يرخص بالترحال إلا

---

= ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ ، أبو داود الجنائز ٧٢ ، ٧٨ ، الترمذی الصلاة ١٢١ ، النسائي  
 المساجد ١٣ ، الجنائز ١٠٦ ، الموطأ السفر ٨٥ ، المدينة ١٧ ، والدارمي في  
 السنن الصلاة ١٢٠ ، الإمام أحمد في المسند ١/١٩٥ ، ١/٢١٨ ، ١/٤٠٥ ، ١/٤٣٥ ،  
 ١/٤٥٤ ، ٢/٢٢٩ ، ٢/٢٤٦ ، ٢/٢٨٤ ، ٥/١٨٤ ، ٦/٣٤ ، ٦/٨٠ ، ٦/١٢١ ،  
 ٦/١٤٦ ، ٦/٢٢٩ ، ٦/٢٥٢ ، ٦/٢٤٥ ، ٦/٢٧٤ ،  
 (١) أخرجه أحمد في المسند ١/٨٧ ، ١/١٣٩ ، ٥/٧٤٠ .

(٢) أخرجه البخاري مسجد مكة ١ ، ٦ د العيد ٢٦ ، الصوم ٦٧ ، مسلم الحج  
 حديث رقم ٤١٥ ، ٥١١ ، ٥١٢ ، ٥١٣ ، أبو داود المناسك ٩٤ ، الترمذی الصلاة ١١٦ ،  
 النسائي المساجد ١٠ ، الجمعة ٤٥ ، ابن ماجه الإقامة ١٩٦ ، الدارمي الصلاة ١٣٢ ،  
 الموطأ الجمعة ١٦ ، الإمام أحمد في المسند ٢/٢٣٤ ، ٢/٢٣٨ ، ٢/٢٧٨ ، ٢/٥٠١ ،  
 ٣/٧ ، ٣/٣٤ ، ٣/٤٥ ، ٣/٥١ ، ٣/٥٢ ، ٣/٦٤ .

لثلاث مساجد فقط ، ولا يخصص لمساجد أخرى ، وهي مواضع عبادة ، إلا أن هناك شبهة قوية في الوقوع في الإبتداع والأحداث في مساجد أخرى ، فسد صلى الله عليه وسلم هذه الذريعة فنبع الترحال إلى مساجد أخرى ، فكيف يجوز لمسلم أن يقول ان السفر إلى قبر الشيخ عبد القادر جيلاني أو قبر أحمد البدوي أو غيرهما من الصالحين جائز ، مشروع ، فهذا من أشنع الجهل . وافظعه وانكره . ولقد سد النبي صلى الله عليه وسلم جميع الذرائع التي تؤدي إلى الإشرak بالله جلا وعلا ، والأحداث في دينه جل وعلا ، وفيما لم يشرع على لسان المصطفى صلى الله عليه وسلم ، وأرجو أن تكون هذه الإجابة شافية ، كافية والله تعالى هو المستعان وعليه التكلان .

السؤال الثالث : الدعاء بعد صلاة الجنازة بالهيئة الاجتماعية بحيث إذا سلم الإمام ، والقوم فيجلسون ، ويقرءون سورة الإخلاص ، والفاخرة ، وبصلون على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يدعون للميت جميعاً معتقدين ، إن ذلك كالجزء من الصلوات ، وكذا الدعاء بعد السنن الراتبة ، وكذا بعد المكتوبة بالهيئة الاجتماعية بحيث ينتظر المأموم لدعاء الإمام ، يرفعون معاً ، ويضعون معاً ، وكذا الدعاء عند بيت أهل الميت ، وقت التعزية ، وقراءة القرآن عند الميت ، وقراءة القرآن بالإجماع بحيث يأخذ القارئ الدراهم بها ، والذكر بالجرم بالإجماع واتخاذ أهل الميت الطعام في اليوم الأول ، أو الثالث ، أو السابع ، أو ليلة الجمعة ، أو بعد سنة ، وصلاة العيد في المساجد من غير عذر ، وتقسيم البدعة إلى الحسنة والسينة هل هذه المسائل من مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى ؟ وهل هذه سنة أم بدعة ؟

الجواب : الدعاء للميت ثابت ، ولكن ليس في هذا الموضع ، أي بعد صلاة الجنازة مباشرة ، في الهيئة المذكورة ، بل من السنة أن يكون الاستغفار للميت بعد دفنه وعند الإنهراق . أخرج الإمام أبو داود في سننه حديثاً عن عثمان بن عفان رضي الله تعالى عنه بإسناد حسن .

قال : حدثنا إبراهيم بن موسى الرازي ، ثنا هشام ، عن عبد الله بن مجير .  
عن هانيء مولى عثمان بن عفان ، قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا  
فرغ من دفن الميت ، وقف عليه فقال : استغفروا لأخيكم ، وسلوا له النشيد  
فإنه الآن يسأل ، وأما الهيئة الاجتماعية التي ذكرت في السؤال ، فإنها من أمر  
الأحداث والابتداع في دين الله تعالى ، وأنه عمل مردود على صاحبه ؛ ومما  
لا يخفى أن هذا الاستغفار المطلوب في حديث عثمان رضى الله تعالى عنه لم يمكن  
برفع الأيدي مع الهيئة الاجتماعية ؛ بل كل واحد من الصحابة ، والنبي صلى الله  
عليه وسلم كانوا يستغفرون ويدعون في حالة الانفراد ، وليس هناك هيئة  
مخصوصة ما عدا الصلاة على الميت ، وهي الصلاة على الجنازة ، رفعوا فيها  
أيديهم ، أو دعوا للميت مجتمعين فيها بحيث يكونون مع الإمام رافعين أيديهم  
جميعاً ، فإذا وضع الإمام يديه وضعوا كلهم ، فهذا لا يثبت إلا في الاستسقاء  
فقط ، والعلم عند الله تعالى . وكذا لم يثبت الدعاء في الهيئة الاجتماعية برفع  
الأيدي من قبل الجميع . أى المأمومين ، والإمام ، وذلك بعد المكتوبة ،  
والسنن الراتبة ، وكل هذا أحداث في الدين ، وشرع لم يشرعه رسول الله  
صلى الله عليه وسلم ولم يثبت في ذلك شيء من الصنة ، بل شرع رسول الله  
صلى الله عليه وسلم الذكر ، والتعجيل ، والتحميد وذلك بعد المكتوبة في  
حالة الإنفراد أى أن كل واحد يدعو ، ويستغفر ربه جل وعلا ، ويحمده ،  
ويمجده بالأدعية المأثورة والأذكار المعروفة الواردة في السنه ، فمثلاً يقول  
( اللهم لا مانع لما أعطيت ، ولا معطى لما مننت ، ولا ينفع ذا الجد منك  
الجد (١) اللهم أغنى على ذكرك ، وشكرك (٢) وحسن عبادتك ، اللهم أنت

(١) أخرجه البخارى الأذان (١٥٥) الاعتصام (٣) القدر (١٢) الدعوات

(١٧) ومسلم الصلاة (١٩٤) والإمام أحمد في المسند ٨٧/٣ ، ٩٣/٤ ، ٩٧/٤ ، ٩٨/٤

(٢) أخرجه أبو داود في كتاب الوتر (٢٩) والنسائي السهو (٦٠) والإمام

أحمد في مسنده ٢٩٩/٢ ، ٣٤٥/٥



السلام ، وملك السلام ، تباركت يا ذا الجلال والإكرام (١) ثم يسبح ثلاث وثلاثين مرة ، ثم يحمّد ثلاث وثلاثين مرة ، ثم يكبر ثلاثة وثلاثين مرة ثم يقول لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك ، وله الحمد وهو على كل شيء قدير (٢) هذه الطريقة هي الطريقة النبوية على صاحبها الصلاة والسلام ، ومن بعده الصحابة ومن تبعهم رضی الله تعالى عنهم أجمعين ورفع الصوت في هذه الأدعية بعد المكتوبة مشروع كما ثبتت بذلك السنة النبوية على صاحبها الصلاة والسلام ، قال الإمام البخاري رحمه الله تعالى في الجامع الصحيح بإسناده عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما قال : إن رفع الصوت بالذكر حين ينصرف الناس من المكتوبة كان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقال ابن عباس كنت أعلم إذا انصرفوا بذلك إذا سمعته (٣) .

والدعاء للميت مشروع في كل وقت ، خصوصاً عند التفرية ، ولكن ليس في الهيئة المذكورة في السؤال ، وكذا قراءة القرآن الكريم عند أهل الميت غير مشروعة ، ولا على القبور . خصوصاً إذا كانت بالإيجار كما يفعله كثير من العوام في بلاد الهند ، ومصر ، وغيرها ، قال العلامة شارح العقيدة الطحاوية : وإما استئجار قوم يقرءون القرآن ، ويهدونه للميت ، فهذا لم يفعله أحد من السلف ، ولا أمر به أحد من أئمة الدين ، ولا رخص فيه . والاستئجار على نفس التلاوة غير جائز بلا خلاف ، والثواب لا يصل إلى الميت إلا إذا كان العمل لله ، وهذا لم يقع عبادة خالصة ، فلا يكون له من ثوابه ما يهدى إلى الموتى ،

(١) أخرجه مسلم المساجد حديث رقم (١٤٤) (١٤٥) (١٤٦) أبو داود في الإمارة (٢٠) والإمام أحمد في مسنده ١٩٦ / ٥ / ٢٦٨ ٤ / ١ / ١٦٣ ، ١ / ٢٧١ .

(٢) أخرجه البخاري في الدعوات (١٧) (٥٣) (٦٥) ، مسلم في الإيمان (٤٦) ، والطهارة (١٧) الصلاة (١٣) .

(٣) أخرجه البخاري الصلاة باب ١٥٥ تحت باب الذكر بعد الصلاة

ولهذا لم يقل أحد أنه يكثر من الصوم ، ويصلي ، ويهدي ثواب ذلك إلى الميت ، <sup>(١)</sup> قلت : وكذا الطعام الذي يصنعه أهل الميت في اليوم الأول من موته ، وكذا في الثالث والسابع ، أو ليلة الجمعة ، أو سنة بطريقة معروفة ، مألوفة في بعض البلاد الإسلامية ، كل هذا من الأحداث في الدين لم يثبت ذلك العمل عن الشارح الحكيم صلى الله عليه وسلم ، خصوصا إذا كانت النفقة من مال الميت فلا حق لأحد في هذا المال إلا للورثة الشرعيين ، ولو وافق هؤلاء كلهم برضاهم فلا يجوز أيضاً ، وقد أخرج الإمام أحمد في مسنده عن جرير بن عبد الله البجلي قال رضى الله تعالى عنه : كنا نعد الاجتماع إلى أهل الميت وصنيعه الطعام بعد دفنه من النياحة <sup>(٢)</sup> ومن السنة أن يصنع الطعام في ذلك اليوم والثاني ، والثالث من قبل الجيران فيهدي لأهل الميت كما ورد بذلك الحديث الصحيح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخرجه الإمام ابن ماجه في سننه تحت باب ما جاء في الطعام يبعث به إلى أهل الميت ثم ساق إسعاده بقوله : حدثنا هشام بن عمار ، ومحمد بن الصباح ، قالا : حدثنا سفیان بن عيينة ، عن جعفر بن خالد ، عن أبيه ، عن عبد الله بن جعفر ، قال : لما جاء نعي جعفر قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : اصنعوا آل جعفر طعاما ، فقد أتاهم ما يشغلهم ، أو أمر يشغلهم <sup>(٣)</sup> ثم قال : حدثنا يحيى بن خفاف أبو سلمة ، قال : حدثنا عبد الأعلى ، عن محمد بن اسحاق ، حدثني عبد الله بن أبي بكر ، عن أم عيسى الجزار ، قالت حدثتني أم عون ابنة محمد بن جعفر ، عن جدتها أسماء بنت عميس ، قالت : لما أصيب جعفر رجع رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى أهله . فقال : إن آل جعفر قد شغلوا بشأن ميتهم ، فاصنعوا لهم طعاما ، قال عبد الله : فإزالت سنة ، حتى كان حديثا فترك <sup>(٤)</sup> قلت :

(١) شرح العقيدة الطحاوية ص ١٧ هـ

(٢) أخرجه أحمد في المسند ٢٠٤/٢ وابن ماجه في السنن الجناز باب ٦٠ ص ١١٧

(٣) سنن ابن ماجه الجناز باب ٥٩ ص ١١٦ .

(٤) سنن ابن ماجه الجناز باب ٥٩ ص ١١٦ - ١١٧ .

ولقد ترك كثير من المسلمين هذه السنن النبوية على صاحبها الصلاة والسلام  
فإذا كانت النتيجة التبذير ، والإسراف ، وظلم العباد .

وقد تكون هناك أيتام من ضمن الورثة ، فلا يحوز بحال من الأحوال أن  
يمد إليه الأيدي الظالمة ، وأما إذا وصى الميت بالصدقة عنه ، وذلك أمام الشهود  
الثقات العدول ولو في مرض موته فلا بأس أن يتصرف عنه بقدر ثلث المال  
كما ورد ذلك في حديث صحيح ، أخرجه البخاري في الصحيح ، وأصحاب السنن  
الأربعة ، والإمام مالك في موطنه ، والإمام أبو داود الطيالسي في مسنده من  
حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه قال : كان رسول الله صلى الله عليه  
وسلم يهودني عام حجة الوداع من وجع اشتد بي ، فقلت أني قد بلغني من  
الوجع وأنا ذو مال ، ولا يرثني إلا ابنة ، أفأصدق بثلاثي مالي؟ قال لا : فقلت :  
بالشطر؟ فقال لا : ثم قال : الثلث ، والثلث كبير ، أو كثير ، إنك إن تذر  
ورثتك أغنياء خير من أن تذرهم عالة يتكففون الناس ، وإنك لن تنفق نفقة  
تبتغي بها وجه الله إلا أجرت بها حتى ما تجعل في امرأتك ، ثم ذكر بقية  
الحديث (١) .

ذهب الإمام البخاري في الجامع الصحيح فعقد بابا في كتاب الوصايا تحت  
هذا الحديث إذ قال رحمه الله تعالى باب : أن يترك ورثته أغنياء خير من أن  
يتكففوا الناس ، قال الحافظ في الفتح : ولعله أشار إلى من لم يكن له من المال  
إلا القليل ، لم تغلب له الوصية كما مضى ، وقال : ودفع هذا السعد بن أبي وقاص  
رضي الله عنه مرتين ، مرة في عام الفتح ، ومرة في عام حجة الوداع ، ففي

---

(١) الحديث أخرجه البخاري الجندب ٣٦ ، الوصايا ٢ ، ٣ . مناقب  
الأبصار ٩٤ . النفقات ١ . المرض ١٣ ، ١٦ . الدعوات ٤٣ . الفرائض ٦ .  
ومسلم الوصية ٥ ، ٧ ، ٨ ، ١٠ ، أبو داود الوصايا ٣ ، ابن ماجه الوصايا ٥  
المواث الوصية .

الأولى لم يكن له وارث من الأولاد أصلاً ، وفي الثانية كانت له ابنة (١) والحديث أخرجه مسلم أيضاً ، والبزار في مسنده والبخاري في المعاجم الثلاثة ، والبخاري في التاريخ الكبير ، وابن سعد في الطبقات الكبرى ، والمقصود أن الوصية بالثلث مشروعة ، وأما في غير هذه الحالة فلا تجوز الوصية بشيء ، وكثير العوام ينفقون أموالاً طائلة في الطعام دون أن تكون هناك وصية ، وذلك بعد الموت بيوم . أو ثلاثة أيام ، أو سبعة أيام أو غير ذلك دون أن يكون هناك اتفاقات بين الورثة . فهذا كله غير مشروع . والله تعالى هو المستعان .

أما صلاة العيد . فالأفضل أن تكون في مصلى مخصوص . كما كان ذلك في عهد المبارك صلى الله عليه وسلم وإن لم يكن المصلى في البلد . فالواجب على أهل البلد أن يسعون فيه لإيجاده . حتى تقام فيه صلاة العيد أو صلاة الاستسقاء إن دعت الحاجة إلى ذلك . وأما إذا لم يوجد المصلى العام في البلد فلا بأس من إقامة صلاة العيد أو صلاة الاستسقاء في المسجد الجامع . ولا ينبغي التشدد في مثل هذه الأمور .

وقد صح عن المصطفى صلى الله عليه وسلم أنه كان يقيم الحدود الإسلامية بالمصلى العام . وكذا كان يذبح أضحيته هناك . أخرج الإمام أحمد في المسند والبخاري في الجامع الصحيح وغيرهما رحمهما الله تعالى من حديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نعى النجاشي لأصحابه . ثم قال : استغفروا له ثم خرج بأصحابه إلى المصلى . فقام . فصلى بهم كما يصلى على الجنائز (٢) .

#### (١) الفتح ٣٦٣ / ٥٠ .

(٢) أخرجه البخاري في الصحيح الجنائز ٤ ، ٥ ، ٦١ ، ٦٥ ، مناقب الأنصار ٣٨ ، ومسلم الجنائز ٦٣ ، ٦٤ ، أبو داود الجنائز ٢٧ ، ٧٢ ، ٧٦ ، ١٠٣ الموطأ الجنائز ٢١٤ ، الإمام أحمد في المسند ٢٨١ / ٢ ، ٤٣٨ / ٢ ، ٤٣٩ / ٢ ، ٧٥ / ٤ .

وأما تقسيم البدعة إلى الحسنة ، والسيدة فلا يثبت في هذا التقسيم شيء عن الشارع الحكيم صلى الله عليه وسلم ، والبدعة هي البدعة المذمومة ، قال العلامة الفيروز آبادي في القاموس في هذه المادة : ( والبدعة بالسكس ، الحدث في الدين بعد الإكمال ، أو ما استحدث بعد النبي صلى الله عليه وسلم من الأهواء والأعمال ، وقال : بدعه تبديعا نسبة إلى البدعة ، ولم يقسم البدعة إلى الحسنة والسيدة اهـ . قال العلامة ابن الأثير في النهاية في هذه المادة : وفي حديث عمر رضي الله عنه في قيام رمضان ، نعمت البدعة هذه ، البدعة بدعتان ، بدعة هدى وبدعة ضلال ، فما كان في خلاف ما أمر الله به ، ورسوله صلى الله عليه وسلم فهو حيز الذم ، والإنكار ، وما كان واقعا تحت عموم ما ندب الله تعالى وحض عليه الله أو رسوله صلى الله عليه وسلم فهو حيز المدح ، وما لم يكن له مثال موجود كنوع من الجود ، والسخاء ، وفعل المعروف فهو من الأفعال المحمودة ولا يحوز أن يكون ذلك في خلاف ما ورد به الشرع ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم قد جعل له في ذلك ثوابا ، فقال : من سن سنة حسنة كان له أجرها وأجر من عمل بها ، وقال في ضده : ومن سن سنة سيئة كان عليه وزرها ووزر من عمل بها ، وذلك إذا كان في خلاف ما أمر الله به ، ورسوله صلى الله عليه وسلم .

ومن هذا النوع قول عمر رضي الله عنه : « نعمت البدعة هذه » لما كانت من أفعال الخير ، وداخلت في حيز المدح سماها بدعة ، ومدحها لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يسنها لهم ، وإنما صلاحها لئالي ، ثم تركها ، ولم يحافظ عليها ، ولا جمع الناس لها ، ولا كانت في زمن أبي بكر . وإنما عمر رضي الله تعالى عنه جمع الناس عليها ، وندبهم إليها فهذا سماها بدعة ، وهي على الحقيقة سنة ، لقوله صلى الله عليه وسلم « عليكم بسنتي » وسنة الخلفاء الراشدين من بعده ، وقوله : افتدوا باللذين من بعدي أبي بكر ، وعمر ، وعلى هذا التأويل يحمل الحديث الآخر كل محدثة بدعة ، إنما يريد ما خالف أصول الشريعة ، ولم يوافق السنة ، وأكثر ما يستعمل المبتدع عرفا في

الذم اه (١) قلت : ما أشار اليه الامام ابن الاثير ، ونعم البدعة ، أخرجه البخارى فى الصحيح (٢) قال الحافظ وفى ( نعم البدعة هذه ) وفى بعض الروايات نعمت البدعة ، بزيادة تاء ، والبدعة أصلها ما أحدث على غير مثال سابق . وتطلق فى الشرع فى مقابل السنة ، فتسكون منه مومة ، والتحقيق انها إن كانت مما تدرج تحت مستحسن فى الشرع فهي حسنة ، وإن كانت مما تدرج تحت مستقبح فى الشرع فهي مستقبة وإلا فهي من قسم المباح (٣) قلت : هذه القاعدة طيبة ينبغى أن يكون المسلم وسطاً بين الإفراط ، والتفريط من هذه المسائل ، وقد تشدد عبد الله بن عمر رضى الله تعالى عنه فى هذه الأمور فتلا ذهب إلى أن صلاة الضحى هي بدعة محدثة ، أخرج البخارى فى الجامع وكذا مسلم ، وأبو داود فى السنن ، والإمام أحمد فى مسنده ، وكذا الإمام مالك فى موطنه من حديث مجاهد ، قال : دخلت أنا وعروة بن الزبير المسجد ، فإذا عبد الله بن عمر رضى الله تعالى عنهما جالس إلى حجرة عائشة ، وإذا ناس يصلون فى المسجد صلاة الضحى قال : فسألت ، عن صلاتهم ، فقال بدعة ، وأطال الحافظ الكلام على هذه الكلمة فأثبت دسروعية صلاة الضحى بأحاديث كثيرة (٤) وهو الراجح الصحيح عند الله تعالى والله تعالى أعلم .

وأما قول السائل فى آخر هذا السؤال ، هل هذه المسائل من مذهب أبى حنيفة رحمه الله تعالى ؟ وهل هذه السنة ؟ أم بدعة ؟

قلت : الإمام أبو حنيفة رحمه الله تعالى إمام كسائر الأئمة المقتدى بهم فى

( ١ ) النهاية لابن الأثير ١٠٦ - ١٠٧ / ١

( ٢ ) الفتح ٢٥٣ / ٤

( ٣ ) الفتح ٨٢ - ٨٣ / ٣

( ٤ ) المصدر السابق .

الدين رحمهم الله تعالى جميعا الذين لهم أقدام راسخة ، ومساعى حميدة ، وجهود مباركة في الدعوة إلى الله تعالى ، وإلى التمسك بكتاب الله تعالى ، وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم وليس لهم أن يخالفوا ما جاء عن الله تعالى وعن رسوله صلى الله عليه وسلم فالمسائل المسئول عنها في هذا السؤال ليست من مذهبه رحمه الله تعالى كما علمنا ، لأنها تخالف السنة الصحيحة الثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وإن خالف في بعض المسائل فهو إما أن يكون ما بلغته السنة الصحيحة في ذلك فذهب خلافها مجتهدا مأجورا عند الله تعالى باجتهاده ، وخطؤه معفو عنه رحمه الله تعالى وإما أن يكون قد بلغته السنة الراجحة في نظره فخالف السنة المرجوحة فهو معذور في هذا كله عند الله تعالى ، كما قال شيخ الإسلام الامام أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية في كتابه البارع العظيم رفع الملام عن أئمة الاعلام ، وأغلب المسائل المسئول عنها داخلية في البدعة ، والاحداث في دين الله تعالى ، يجب على المسلم أن يبتعد عنها ، وينسلك مع السنة الصحيحة حتى يكون مسلما مطيعا لله جل وعلا ومتبعيا لسنة رسوله صلى الله عليه وسلم والله تعالى أعلم بالصواب .

#### السؤال الرابع :

هل رفع اليدين في الصلاة عند الركوع ، والرفع منه ، ومن الركعتين ، والجهر بالتأمين ، والقراءة خلف الامام ، وجع الصلاتين للمسافين ، والصلاة في النعال الطاهرة ، والذهاب إلى المساجد معها ، وصلاة الصبح بفلس ، والتراويح ثمانية ركعات ، والوتر ركعة ، أو بخمسة ، أو بسبعة ، أو تسعة ، والإشارة بالسبابة في التشهد وخروج النساء إلى الصلاة المكتوبة والعديد مع ستر ، والتلاوة من المصحف في الصلاة والاذنان للصبح أحدهما بليل ، والآخر عند طلوع الفجر ، ووضع اليدين على الصدر ، أو فوق السرة مذسوخ ، أم سنة ؟

الجواب الرابع . نعم إن رفع اليدين في الصلاة عند الركوع ، والرفع منه ، من الركعتين ثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بأسانيد صحيحة لا مطعن

فيها ، منها ما أخرجه البخاري في الصحيح ومسلم ، وأبو داود والترمذي وابن ماجه ، والدارمي في سننهم من حديث عبد الله بن عمر رضي الله تعالى عنه ، قال الإمام البخاري في الجامع الصحيح : باب رفع اليدين إذا كبر ، وإذا ركع ، وإذا رفع ثم ساق أسناده إلى عبد الله بن عمر رضي الله تعالى عنها قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قام في الصلاة رفع يديه حتى يكونا حذو منكبيه ، وكان يفعل ذلك حين يكبر للركوع ، ويفعل ذلك إذا رفع رأسه من الركوع ، ويقول : سمع الله لمن حمده ، ولا يفعل ذلك في السجود <sup>(١)</sup> ثم ساق الإمام البخاري أسناده إلى مالك بن الحويرث إذ قال أبو قلابة أنه رأى مالك بن الحويرث إذا صلى كبر ورفع يديه وإذا أراد أن يركع رفع يديه ، وإذا رفع رأسه من الركوع رفع يديه ، وحدث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صنع هكذا ، الحديث وقال الحافظ في الفتح : قد صنف البخاري في هذه المسئلة جزء مفردا ، وحكى فيه عن الحسن ، وحيد بن هلال أن الصحابة كانوا يفعلون ذلك ، قال البخاري : ولم يستثن الحسن أحدا .

وقال ابن عبد البر : كل من روى عنه ترك الرفع في الركوع والرفع منه روى عنه فعله إلا ابن مسعود ، وقال محمد بن نصر المروزي : أجمع علماء الأمصار على مشروعية ذلك ، إلا أهل الكوفة ، وقال ابن عبد البر : لم يروا أحد عن مالك ترك الرفع فيهما إلا ابن القاسم ، والذي نأخذ به الرفع على حديث ابن عمر ، وهو الذي رواه ابن وهب وغيره عن مالك ولم يحك الترمذي عن مالك غيره ، ونقل الخطابي ، وتبعه القرطبي في المفهم أنه آخر قول مالك وأصحهما . ولم أر لها لكية دليلا على تركه ولا متمسكا إلا بقول ابن القاسم اه .

قلت : لا يخفى على أحد من ينتصب إلى العلم منزلة عبد الله بن وهب المصنف الذي جلس في مجلس مالك دهرًا طويلا ، وأخذ عنه العلم ، ولازمه ملازمة تامة قال الحافظ في التهذيب قال أحمد بن صالح : حدث ابن وهب بمائة ألف حديث ،



وقال ابن أبي خيثمة عن ابن معين ثقة ، وقال أبو زرعة سمعت ابن بكير يقول : ابن وهب أفقه من ابن القاسم ، ونال علي بن الحسين بن الجنيد : سمعت أبا مصعب يعظم ابن وهب قال : مسائل ابن وهب عن مالك صحيحة ، قال هارون بن عبد الله الزهرى : كان الناس بالمدينة يختلفون فى الشئ عن مالك فينتظرون قدوم ابن وهب حتى يسألوه عنه ، وقال الحارث بن مسكين : شهدت ابن عيينة يقول : هذا عبد الله بن وهب شيخ أهل مصر ، وقال ابن أبي حاتم عن أبي زرعة نظرت فى نحو ثلاثين ألف من حديث ابن وهب بمصر ، وغير مصر لا أعلم لى رأيت له حديثا لا أصل له . وقال الحارث بن مسكين :

جمع ابن وهب الفقه ، والرواية ، والعبادة ورزق من العلماء محبة ، وحظوة عن مالك ، وغيره ، وقال الحارث : وما أتيت قط إلا وأنا استفيد منه خيرا ، وكان يسمى ديوان العلم ، وقال ابن القاسم : لو مات ابن عيينة لضربت إلى ابن وهب اكباد الإبل . ما دون العلم أحد تدوينه . وكانت إذا رآته المشيخة خضعت له . وقال محمد بن عبد الله بن عبد الحكم : كان ابن وهب أفقه من ابن القاسم إلا أنه كان يمنعه الورع عن الفتيا ، وعن ابن الوضاح . قال : كان مالك يكتب إلى عبد الله بن وهب فقيه مصر وقال . وما كتبها مالك إلى غيره قال : ولما نعى ابن وهب إلى ابن عيينة ترحم عليه . وقال : أصيب به المسلمون عامة . وأصبت به خاصة (١) قلت :

ولقد عرفنا تماما منزلته العلمية فى الاقران . وغيرهم . وسمعنا عن ابن القاسم الذى يعتمد عليه المالكيون فى هدم رفع اليدين وصفه الدقيق . فلاحجة للمالكية ولغيرهم فى ترك هذه السنة الصحيحة الثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . وأما ابن القاسم الذى اعتمد عليه المالكية . فى عدم رفع اليدين فهو عبد الرحمن بن القاسم بن خالد من جنادة العتقى أبو عبد الله المصرى . الفقيه .

روى عن مالك الحديث والمسائل له في صحيح البخارى حديث واحد ، قال مسلمة بن القاسم . كان فقيه البدن من ثقات أصحاب مالك كان ورعا . صالحا . لم يكن صاحب حديث . وقال ابن الوضاح لم يكن عقد ابن القاسم إلا الموهبا الذى روى عن مالك . وسماعه عن مالك يعنى المسائل . وكان يحفظها حفظا . حكى ذلك -حنون وغيره . قال : وراه ابن معبد فى المنام . فسأله كيف كيف وجدت المسائل فقال : أف أف فقلت فما أحسن ما وجدت . قال : الرباط ، قال : رأيت ابن وهب أحسن حالا منه قال الحافظ فى التهذيب (١) قلت : الحمجة ابن حفظ وروى على من لم يحفظ ، ولو لم يرو . ولان جوصا الموطأ من رواية ابن القاسم ، ولعل ما فيه رواية رفع اليدين كما حكى ذلك السيوطى فى تنوير الحوالك مع أن ابن الجرسا جمع الموطأ من رواية ابن وهب وفيه رواية رفع اليدين ، وابن الجرسا امام كبير حافظ من حفاظ اندلس ، ثم قال الحافظ فى الفتح : وأما الحنفية فعولوا على رواية مجاهد انه صلى خلف ابن عمر فلم يره يفعل ذلك وأجيبوا بالطعن فى اسناده لأن أبا بكر بن عياش راويه ساء حفظه بآخره ، وعلى تقدير صحته فقد أثبت سالم ذلك ونافع وغيرهما عنه ، وسوف تأتى رواية نافع بعد باين ، والعدد الكثير أولى من واحد ، لاسيما وهم مشبهون وهو نافع ، مع أن الجمع بين الروايتين ممكن ، وهو انه لم يكن يراه واجبا ففعله تارة . وتركه أخرى (٢) قلت : هذا إذا كانت الروايتان فى درجة واحدة فى الصحة ، وأما طريق أبى بكر بن عياش التى روى فيها عدم رفع اليدين من قبل عبد الله بن عمر رضى الله تعالى عنهما فهى طريق ضعيفة كما لا يخفى على أحد ، قال الحافظ فى التهذيب فى ترجمة أبى بكر بن عياش : وكان يحى القطان وعلى بن المدنى يسيئان الرأى فيه ، ولذلك لما كبر ساء حفظه ، والخطأ والوهم شيئان لا ينفك عنهما البشر ؛ وقال الحاكم أبو أحمد : ليس بالحافظ عندهم .

(١) التهذيب ٢٥٢ - ٢٥٤ / ٦

(٢) الفتح ٢ / ٢٢٠

وقال مهني سألت أحمد أبو بكر بن عياش أحب إليك أو إسرائيل؟ قال :  
 إسرائيل . قلت : لم ؟ قال لأن أبا بكر كثير الخطأ جداً . وقال أبو نعيم :  
 لم يكن في شيوئنا أحداً أكثر غلطاً منه . وقال الزار : لم يكن بالحافظ <sup>(١)</sup> قلت :  
 فإذا كانت طريق أبي بكر بن عياش بهذه المثابة فكيف يقال : أن هناك  
 تعارضاً بين هذه وبين طريق سالم . ونافع وغيرهم من التابعين رحمهم الله تعالى  
 فرواية أبي بكر بن عياش هذه رواية منسكرة لا يقول عليها بحال من الأحوال .  
 قال الإمام البيهقي في السنن الكبرى : أخبرنا أبو عبد الله الحافظ ، أنبأ  
 الحسن بن سليم الصائغ بمرو . ثنا أبو الموجه . أخبرني أبو نصر محمد بن أبي  
 الخطاب السلي وكان رجلاً صالحاً ، قال أخبرني علي بن يونس ، ثنا وكيع .  
 قال : صليت في مسجد الكوفة ، فإذا أبو حنيفة قائم يصلي وابن المبارك إلى  
 جنبه يصلي . فإذا عبد الله يرفع يديه كلما ركع . وكلما رفع ، وأبو حنيفة  
 لا يرفع ، فلما فرغوا من الصلاة قال أبو حنيفة لعبد الله : يا أبا عبد الرحمن  
 رأيتك تسكر رفع اليدين . أردت أن تطير ، فقال له عبد الله : يا أبا حنيفة  
 قد رأيتك ترفع يدك حين افتتحت الصلاة ، فأردت أن تطير . فسكت  
 أبو حنيفة . قال وكيع : فما رأيت جواباً أحضر من جواب عبد الله لأبي  
 حنيفة <sup>(٢)</sup> وقال الإمام البيهقي قبل هذه الرواية رداً على الإمام إبراهيم النخعي  
 قال أبو بكر بن إسحاق الفقيه : هذه عليه لا نرى سماعاً لأن رفع اليدين قد صح  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم . ثم عن الخلفاء الراشدين . ثم عن الصحابة  
 والتابعين ، وليس في نسيان عبد الله بن مسعود رضي الله عنه رفع اليدين  
 ما يوجب أن هؤلاء الصحابة رضي الله تعالى عنهم لم يروا النبي صلى الله عليه وسلم  
 رفع يديه ، وقد نسي بن مسعود من القرآن ما لم يختلف المسلمون فيه بعد وهي المحدثان  
 ونسي ما اتفق العلماء كلهم على نسخه وتركه من التطبيق ونسي كيفية قيام اثنين  
 خلف الإمام ونسي ما لم يختلف العلماء فيه أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى الصبح  
 يوم النحر في وقتها ،

(١) التهذيب ٣٦ / ١٢ .

(٢) السنن الكبرى للبيهقي ٨٢ / ٢ .

ونسى كيفية جمع النبي صلى الله عليه وسلم بعرفة ، ونسى ما لم يختلف العلماء فيه من وضع المرفق والساعد على الأرض في السجود . ونسى كيف كان يقرأ النبي صلى الله عليه وسلم ما خلق الذكر والأنثى ، وإذا جاز على عبد الله ابن مسعود رضى الله عنه أن ينسى مثل هذا في الصلوات خاصة كيف لا يجوز مثله في رفع اليدين<sup>(١)</sup> . ثم قال العلامة الإمام البيهقي : أخبرنا أبو سعيد بن عمرو ثنا أبو العباس محمد بن يعقوب . أنبا الريس بن سليمان قال : قلت للشافعي ما معنى رفع اليدين عند الركوع . فقال مثل معنى رفعها عند الافتتاح تعظيما لله وسنة متبعة يرجى فيها ثواب الله عز وجل . ومثل رفع اليدين على الصفا والمروة وغيرهما<sup>(٢)</sup> . ثم أخرج الإمام البيهقي حديث عبد الله بن عمر بإسناده الطويل<sup>(٣)</sup> . وقال الحافظ : ومما يدل على ضعف رواية أبي بكر بن عياش ما رواه البخاري في جزء رفع اليدين عن مالك أن ابن عمر كان إذا رأى رجلا لا يرفع يديه إذا ركع ، وإذا رفع رماه بالحصى . قلت : قال البخاري في جزء رفع اليدين : والذي قال أبو بكر بن عياش . عن حصين . عن مجاهد قال : ما رأيت ابن عمر رضى الله تعالى عنهما يرفع يديه في شيء من الصلاة إلا في التكبيرة الأولى ، فقد خواف في ذلك عن مجاهد ، قال وكيع عن الريس بن صيدج . قال : رأيت مجاهداً يرفع يديه إذا ركع ، وإذا رفع رأسه من الركوع . وقال جرير عن ليث عن مجاهد أنه كان يرفع يديه . وهذا حفظ عند أهل العلم .

قال صدقة إن الذي يروى حديث مجاهد عن ابن عمر رضى الله تعالى عنهما أنه لم يرفع يديه إلا في التكبيرة الأولى كان صاحبه فقد تغير بآخره والذي رواه الريس ، وليث أولى مع أن طاوسا ، وسالما ونافعا ، وأبا الزبير . ومحارب

(١) نفس المصدر .

(٢) ٨٣ / ٢ السنن الكبرى .

(٣) نفس المصدر .

ابن وتار وغيرهم قالوا رأينا ابن عمر يرفع يديه إذا كبر ، وإذا ركع (١) قلت فن هنا علمت تماما أن رواية أبي بكر بن عياش لو كانت صحيحة لكانت شاذة فكيف في حالة أن جملة كبيرة من الثقات خالفوها وأبو بكر بن عياش رواها في حالة الاختلاط كما حكم عليه أمير المؤمنين في الحديث نقلا عن صدقه بن خالد الأموي الدمشقي وهو إمام كبير من ثقات المحدثين ثم قال الحافظ : ونقل البخاري عقب حديث ابن عمر في هذا الباب عن شيخه علي بن عبد الله المديني ، قال حق على المسلمين أن يرفعوا أيديهم عند الركوع ، والرفع منه لحديث ابن عمر هذا ، وهذا في رواية ابن عساكر ، وقد ذكره البخاري في جزء رفع اليدين . وزاد : وكان علي أعلم أهل زمانه . وقد قال البخاري في جزء رفع اليدين : من زعم أنه بدعة فقد طعن في الصحابة ، فانه لم يثبت عن أحد منهم تركه ، قال : ولا أسانيد أصح من أسانيد الرفع اهـ .

وذكر البخاري أيضاً أنه رواه سبعة عشر رجلاً من الصحابة ، وذكر الحاكم وأبو القاسم بن منده ممن رواه العشرة المبشرة ، وقال الحافظ . وذكر شيخنا أبو الفضل الحافظ أنه تتبع من رواه من الصحابة فبلغوا خمسين رجلاً (٢) وقال الإمام العلامة الحافظ الحجة حسين بن مسعود البغوي في شرح السنة : باب رفع اليدين عند تكبيرة الافتتاح ، وعند الركوع والارتفاع عنه والقيام من الركعتين ، ثم ساق إسناده إلى حديث عبد الله بن عمر رضي الله تعالى عنهما الذي أخرجه البخاري (٣) والموطأ (٤) ومسلم في الصحيح (٥) ،

(١) جزء رفع اليدين للبخاري ص ٦٧ - ٦٨ من مطبعة إدارة إحياء السنة النبوية بباكستان .

(٢) الفتح ٢ / ٢٢ .

(٣) البخاري ١٨١ / ٢ .

(٤) الموطأ للإمام مالك ٧٥ / ١ .

(٥) مسلم الصحيح حديث رقم ٣٩٠ .

والترمذى (١) ثم روى بإسناده روايات كثيرة في هذا الباب فارجع إليه (٢).  
فانه مفيد للغاية أنظر قرة العيين برفع اليدين في الصلاة للإمام البخارى في هذه  
المسئلة فانها مطبوعة في بلاد الهند ؛ والباكستان ، ومصر .

وأما الجهر بالتأمين : فقد ثبت فيه الأحاديث السكثيرة كما سوف يأتي إن  
شاء الله تعالى ، قال العلامة الإمام الحافظ أبو عيسى الترمذى في سننه باب  
ما جاء في التأمين ثم ساق إسناده بقوله : حدثنا بندار ، نا يحيى بن سعيد  
وعبد الرحمن بن مهدي ، قالان سفيان . عن سلمة بن كهيل . عن حجر  
بن عنبس . عن وائل بن حجر . قال : سمعت النبي صلى الله عليه وسلم قرأ  
« غير المغضوب عليهم ولا الضالين » وقال : آمين ومد بها صوته . وفي الباب  
عن علي . وأبي هريرة وقال في نهاية الحديث : قال أبو عيسى : حديث وائل  
بن حجر حديث حسن ، وبه يقول غير واحد من أصحاب النبي صلى الله عليه  
وسلم ، والتابعين ومن بعدهم يرون أن يرفع الرجل صوته بالتأمين ولا يخفيها ،  
وبه قال الشافعى . وأحمد واسحاق ثم قال : وروى شعبة هذا الحديث عن سلمة  
بن كهيل عن حجر بن العنبس عن علقمة بن وائل ، عن أبيه أن النبي صلى الله  
عليه وسلم قرأ غير المغضوب عليهم ولا الضالين فقال آمين : وخفض بها  
صوته ثم قال أبو عيسى سمعت محمد يقول ، حديث سفيان أصح من حديث  
شعبة ، وأخطأ شعبة في مواضع من هذا الحديث فقال عن حجر بن العنبس ،  
ولما هو حجر بن العنبس ، ويكنى أبا لسكن ، وزاد فيه عن علقمة بن وائل ،  
وليس فيه عن علقمة . ولما هو حجر بن عنبس عن وائل بن حجر ، وقال :  
وخفض بها صوته ، ولما هو مد بها صوته اهـ .

قال أبو عيسى . وسألت أبا زرعة عن هذا الحديث فقال : حديث سفيان

(١) الترمذى حديث رقم ٢٥٧ .

(٢) شرح المصنعة للبغوى ص ٢٠ = ٢٩ / ٣ .

في هذا أصح ، قال روى العلامة بن صالح الأسدي عن سلمة بن كهيل نحو رواية سفيان ، قال أبو عيسى : ثنا أبو بكر محمد بن إبان ، ثنا عبد الله بن نمير ، عن العلامة بن صالح الأسدي ، عن سلمة بن كهيل أنه عن وائل بن حجر عن النبي صلى الله عليه وسلم نحو حديث سفيان عن سلمة بن كهيل (١) .

قلت : أجاد وأفاد العلامة المحدث الإمام عبد الرحمن البار كفوري في شرح هذا الباب فارجع إليه فإنه مفيد للغاية ولقد عرفنا من كلام الإمام الترمذي نقلًا عن الإمام البخاري رحمه الله تعالى بأن رواية شعبة بن حجاج العتكي شاذة فلا عبرة بها حينئذ وأما ما قاله الشيخ خليل أحمد السهارنفوري في كتابه بذل المجهود في حل أبي داود في تأشيرته لرواية شعبة بن حجاج هذه وتخطئته للإمام البخاري رحمه الله تعالى في حكمه على هذه الرواية بالشذوذ فإنما هو عمل من قبل الشيخ المذكور تعصبًا لمذهبه رحمه الله تعالى وسوف أتعدى لكلامه الطويل الذي أورده ردًا على رواية الترمذي وأبي داود في مقال مستقل إن شاء الله تعالى حتى يظهر أمام أهل العلم منزلة كتاباته العلمية وحقيقة أمره وفرط تعصبه في رد الأحاديث الصحيحة وسوف أضنع كلامه حرفيًا أمام أهل العلم ثم الرد عليه في ضوء البحث العلمي (٢) إن شاء الله تعالى نعم رواية الترمذي هذه أخرجها الإمام أبو داود في هذا الوجه من سننه (٣) وأورده الحافظ في التلخيص الحبير (٤) وزاد نسبه الدارقطني ، وابن حبان عن طريق سفيان الثوري وقال : إسناده صحيح ، وصححه الدارقطني ورواه النسائي (٥) عن طريق إلى الأحوص ، عن أبي إسحاق عن عبد الجبار بن وائل عن أبيه وأخرجه ابن حبان في الصحيح (٦) .

- 
- (١) الترمذي مع التحفة ٢٠٨ - ٢١٢ / ١ .  
 (٢) بذل المجهود ٢٢١ - ٢٣٢ / ٥ .  
 (٣) حديث رقم ٩٣٢ من سنن أبي داود .  
 (٤) التلخيص الحبير حديث رقم ٩٠ .  
 (٥) النسائي ١٢٢ / ٢ (٦) موارد الظمآن في زوائد ابن حبان ٤٦٢ .

من حديث سعيد بن المسيب ، وأبي سلمة عن أبي هريرة قال : كان رسول  
صلى الله عليه وسلم إذا فرغ من قراءة أم القرآن رفع صوته ، وقال آمين  
وحسن إسناده الإمام الدارقطني في سننه (١) وأخرج هذا الحديث العلامة  
الإمام البغوي في شرح السنة (٢) ثم نقل كلام الإمام الترمذي في نهاية الحديث  
وأخرجه أيضاً الإمام البيهقي في السنن الكبرى تحت باب جهر الإمام  
بالتأمين (٣) ثم عقد باباً آخر باب جهر المأموم بالتأمين (٤) وقد عقد الإمام  
البخاري في الجامع الصحيح باباً وعنوانه جهر الإمام بالتأمين ، ثم عقد باباً  
آخر وعنوانه : جهر المأموم بالتأمين (٥) ولقد أجاد الحافظ وأفاد وأشار إلى  
روايات عديدة كثيرة في هذا الباب والله تعالى أعلم بالصواب .

وأما القراءة خلف الإمام : فقد اختلف فيها أهل العلم من الصحابة  
والتابعين من بعدهم ، فذهب جماعة إلى إيجابها سواء جهر الإمام بالقراءة أو  
أسرها ، روى ذلك عن عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه ، وعثمان وعلى ،  
وابن عباس ، ومعاذ بن جبل ، وأبي بن كعب وبه قال مكحول الشامي وهو  
قول الأوزاعي والشافعي وأبي ثور ، والبخاري ، وأهل الحديث ، فإن  
أمكنه أن يقرأ في سكتة الإمام ، وإلا قرأ معه ، وذهب قوم إلى أنه يقرأ فيما  
أسر الإمام فيه القراءة ، ولا يقرأ فيما جهر . يقال أنه قول عبيد الله بن عمر ،  
ويروى ذلك عن عروة ابن الزبير ، والقاسم بن محمد ، ونافع بن جبير ، وبه

( ١ ) الدارقطني ١٢٧ / ١ .

( ٢ ) شرح السنة للبغوي ٥٨ / ٣ .

( ٣ ) البيهقي السنن الكبرى ٥٦ - ٥٨ / ٢ .

( ٤ ) المصدر السابق ٥٨ - ٥٩ / ٢ .

( ٥ ) البخاري مع الفتح ٢٦٢ - ٢٦٧ / ٢ .



قال الزهرى ، ومالك وابن المبارك ، وأحمد وإسحاق وهو قول ثان للشافعى واختاره شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه تعالى ، وذهب قوم إلى أنه لا يقرأ خلف الإمام سواء أسر الإمام أو جهر يروى ذلك عن زيد بن ثابت ، وجابر أخرجه الطحاوى فى معانى الآثار<sup>(١)</sup> ويروى عن ابن عمر وبه قال سفهيان . الثورى ، وأصحاب الرأى ذكر ذلك كله العلامة البغوى فى شرح السنة<sup>(٢)</sup> وقال الإمام الترمذى : نا هناد ، نا عبدة بن سليمان ، عن محمد اسحاق ، عن مكحول ، عن محمود بن الربيع ، عن عبادة بن الصامت ، قال : صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم الصبح ، فثقلت عليه القراءة ، فلما انصرف قال : إني أراكم تقرءون وراء إمامكم ، قال : قلنا يا رسول الله أى والله ، قال : لا تفعلوا إلا بأمر القرآن فإنه لأصلاة لمن يقرأ بها<sup>(٣)</sup> قلت : إسناده حسن كما قال الإمام الترمذى وهو فى سننه حديث رقم ٣١١ فى الصلاة باب ما جاء فى القرآن خلف الإمام ، قلت : وقد صرح محمد بن اسحاق بالسماع عن شيخه مكحول الشافعى عند ابن حبان<sup>(٤)</sup> فقال ابن ابن حبان : أخبرنا محمد بن اسحاق بن خزيمة حدثنا مؤمل بن هشام الشافعى ، حدثنا اسماعيل بن علية ، عن محمد بن اسحاق ، حدثنا مكحول عن محمود بن الربيع ، وكان يسكن إيلياء عن عبادة بن الصامت ، ثم ذكر الحديث وهكذا صرح محمد بن اسحاق عن شيخه مكحول الشافعى عند الدارقطنى<sup>(٥)</sup> وقال العلامة المحدث شمس الحق العظيم آبادى معلقاً على هذا الحديث فى تعليقه التعليق المفتى على الدارقطنى : ومحمد بن اسحاق قد صرح بالتحديث ، فذهب مظنة التدليس ، وتابعه من تقدم ، والحديث استدل به من قال بوجوب قراءة الفاتحة

(١) معانى الآثار للطحاوى ١/١٢٩

(٢) شرح السنة للبغوى ٨٢ - ٨٧/٣

(٣) الترمذى حديث رقم ٣١١ .

(٤) موارد الظمان حديث رقم ٤٦٠ .

(٥) سنن الدارقطنى ١/٣١٨

خلف الإمام وهو الحق ، وظاهر الحديث الإذن بقراءة الفاتحة جهراً لأنه استثنى من النهى عن الجهر خلفه اه :

قلت : وبعض أهل العلم قد يعترض على أن مكحول الشامي هو كثير الإرسال وإن كان ثقة فيخشى في هذا الإسناد أن يكون قد أرسل عن شيخه محمود بن الربيع قلت : قال العلامة الحافظ صلاح الدين العلائي في كتابه جامع التحصيل في أحكام المراسيل : مكحول الفقيه الشامي كثير الارسال ، أرسل عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وأبي بكر ، وعمر وعثمان ، وعلي ، وأبي عبيدة ، وسعد بن أبي وقاص ، وأبي ذر ، وزيد بن ثابت ، وأبي بن كعب وعائشة ، وأبي هريرة ، وعباد بن الصامت ، وطائفة آخرين ، ثم قال الحافظ العلائي : في مسند الشاميين للطبراني التصريح بسماحه من تسعة من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ، ولكن الشأن في صحة الإسناد ، وهم أنس ، ووائله ، وأبو أمامة ، وأبو هند الدارمي ومعاوية ، وأبو هريرة ، وجابر ، ومحمود بن الربيع ، وثوبان (١) وقال البخاري ، أنه سمع من أنس ، وأبي مرة ، ووائله ، وأم الدرداء (٢) قلت . وهو يروى هنا في هذا الاسناد عن محمود بن الربيع المتوفى سنة تسع وتسعين . وأكثر رواياته عن الصحابة قاله الحافظ في التهذيب (٣) قلت : مكحول الشامي لم يكن مدلساً وهو كثير الإرسال والتدليس شيء والإرسال شيء آخر وقد وجدت المعاصرة بينه وبين شيخه محمود بن الربيع رضى الله تعالى عنه فقد ثبت بهذا التحقيق اسناد الدارقطني ، وكذا ابن حبان وثبت بذلك وجوب قراءة الفاتحة خلف الامام كما ذهب إليه الامام البخاري في جزء من القراءة خلف الامام . أنظر مسند الامام أحمد (٤) والطحاوي معاني الآثار (٥) وأبو

(١) جامع التحصيل في أحكام المراسيل ٢/٦٩٥ رقم الترجمة ٨٣٩

(٢) التاريخ الكبير ٤/٢/٢١

(٣) تهذيب التهذيب ١٠/٦٣

(٤) مسند الامام أحمد ٥/٣١٦

(٥) الطحاوي شرح معاني الآثار ١/١٢٧

داود في السنن<sup>(١)</sup> والحاكم في المستدرک<sup>(٢)</sup> والدارقطني<sup>(٣)</sup> وحسنه وقال لإمام العلامة الحافظ حسين بن مسعود البغوي بعد سياقه هذه الرواية بإسناده<sup>(٤)</sup> قلت : في هذا الحديث دليل على وجوب قراءة الفاتحة على المأموم جهر الإمام أو أسرأه . قلت : وفي هذا الحديث حجة قوية لمدفع لها من قبل المعارضين في نظر صحيح ، ولا حاجة بنقل أدلة المعارضين فإنهم لم يجيبوا عن هذا الإسناد ولم يتعرضوا له وأخرج حديث عبادة بن الصامت الإمام ابن الجارود في المنتقى<sup>(٥)</sup> .

وأما الجمع بين الصلاتين للمسافر جمع تقديم ، وجمع تأخير فإنهما ثابتان عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بأحاديث كثيرة منها :

حديث معاذ بن جبل رضى الله عنه أخرجه مسلم في الصحيح والإمام مالك في موطئه والإمام أحمد في مسنده ، وابن حبان في التصحيح ، وابن هشام في السيرة النبوية وأبو بكر بن أبي شيبة في المصنف والترمذي في سننه وكذا أبو داود والنسائي في سننهما وأورده الحافظ في المطالب العالية وأورده ابن رشد في بداية المجتهد والحافظ في الدراية في تخريج أحاديث الهداية ، والهداية شرح بداية المبتدى<sup>(٦)</sup> قال الإمام مسلم في الصحيح : بإسناده عن معاذ بن جبل

(١) أبو داود حديث رقم ٧٢٣

(٢) المستدرک للحاكم ١/٢٣٨ ، ١/٢٣٩ .

(٣) سنن الدارقطني ١/١٢٠

(٤) شرح المعنة للبغوي ٣/٨٢

(٥) المنتقى لابن الجارود حديث رقم ٣٢١

(٦) أنظر صحيح مسلم ص ٦٠ - ٧/٦١ ، موطأ الإمام مالك ٢/١٤٧ ،

والإمام أحمد في مسنده ٢٣٧-٢٣٨ ، وابن حبان موارد الظمان حديث رقم ٥٤٨ ، ص ١٤٥ ، سيرة ابن هشام ١٧٠ - ١٧١/٤ مصنف ابن أبي شيبة ٢/٤٥٦

قال : خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام غزوة تبوك ، فكان يجمع الصلاة ، فصلي الظهر والعصر جميعاً ، والمغرب والعشاء جميعاً حتى إذا كان يوماً آخر الصلوات ثم خرج فصلي الظهر والعصر جميعاً ، ثم وصل ثم خرج بعد ذلك فصلي المغرب والعشاء جميعاً ، ثم قال : إنكم ستأتون غداً إن شاء الله عين تبوك ثم ذكر الحديث بطوله . وأخرجه الحافظ أبو نعيم في دلائل النبوة (١) وقال الحافظ البغوي بعد إخراج هذا الحديث : هذا حديث صحيح أخرجه مسلم عن عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي ، ثم قال رحمه الله تعالى :

« اختلف أهل العلم في الجمع في السفر بين الظهر والعصر ، وبين المغرب والعشاء في وقت إحداهما ، فذهب كثير من أهل العلم إلى جوازه ، وهو قول ابن عباس ، وبه قال عطاء بن أبي رباح ، وسالم بن عبد الله ، وطاوس وجاهد ، وإليه ذهب الشافعي ، وأحمد وإسحاق وذهب قوم إلى أن الجمع لا يجوز في وقت إحداهما يروى ذلك عن إبراهيم النخعي . وحكاه من أصحاب عبد الله ، وكرهه الحسن ، ومكحول ، ولم يجوزه أصحاب الرأي ، وقالوا إذا أراد الجمع آخر الظهر إلى آخر وقتها ، وعجل العصر ، في أول وقتها . ورووا عن سعد بن أبي وقاص أنه كان يجمع بينهما كذلك (٢) وقال المعلق على شرح السنة لم أقف على رواية سعد هذه ما بين يدي من المصادر سوى ما قاله العيني في عمدة القاري ٢/٥٦٧ نقلاً عن صاحب التلويح أنه ذكره ابن شاذان في كتابه « دلائل الأحكام » (٣) قلت : وقد عقد الإمام البخاري في الجامع الصحيح باباً وعنوانه

== سنن أبي داود ٢/٦ ، والنسائي كتاب الصلاة تحت باب الوقت الذي يجمع فيه المسافر بين الظهر والعصر ، المطالب العالية في زوائد المسانيد الثمانية لابن حجر

١٧٧-١٨١/١ ، الزرقاني ٢/٥٨-٥٥

(١) دلائل النبوة لأبي نعيم ٤٥٥-٤٥٦

(٢) شرح السنة للبغوي ٤/١٩٤

(٣) المصدر السابق ٤/١٩٦

د باب الجمع في السفر بين المغرب والعشاء ، ثم ساق إسناده إلى ابن هجر رضي الله تعالى عنهما قال : كان النبي صلى الله عليه وسلم يجمع بين المغرب والعشاء إذا جد به السير <sup>(١)</sup> ثم ساق إسناده إلى ابن عباس رضي الله تعالى عنهما : قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يجمع بين صلاة الظهر والعصر إذا كان على ظهر سير ويجمع بين المغرب والعشاء ، ثم ساق إسناده إلى أنس بن مالك رضي الله تعالى عنه قال : كان النبي صلى الله عليه وسلم يجمع بين صلاة المغرب والعشاء في السفر <sup>(٢)</sup> قال الحافظ في الفتح . ويرى البخاري جواز الجمع بالسفر سواء كان سائراً أم لا سواء كان سيره مجداً أم لا ، وهذا مما وقع فيه الاختلاف بين أهل العلم ، فقال بالاطلاق كثير من الصحابة ، والتابعين ، ومن الفقهاء الثوري ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق ، وأشهب .

وقال قوم لا يجوز الجمع مطلقاً إلا بعرفة ، ومزدلفة وهو قول الحسن ، والنخعي ، وأبي حنيفة وصاحبيه ووقع عند النووي أن الصاحبين خالفوا شيخهما ورد عليه السروجي في شرح الهداية وهو أعرف بمذهبه ، وأجابوا عما ورد من الأخبار بأن ذلك الذي وقع جمع صوري ، وهو آخر المغرب مثلاً إلى آخر وقتها ، وعجل العشاء في أول وقتها . وتعقبه الخطابي وغيره بأن الجمع رخصة فلو كان على ما ذكره لكان أعظم ضيقاً من الإتيان بكل صلاة في وقتها ، لأن أوائل الأوقات ، وأواخرها مما لا يدركه أكثر الخاصة فضلاً عن العامة ، ومن الدليل على أن الجمع رخصة قول ابن عباس د أراد أن لا يخرج أمته ، أخرجه مسلم <sup>(٣)</sup> ثم قال الحافظ : في الجمع أحاديث ونصوص لا يتطرق إليها تأويل ، ودليله من حيث المعنى الاستنباط من الجمع بعرفة ، ومزدلفة فإن سببه احتياج الحاج إليه لاستغاثهم بمناسكهم ، وهذا المعنى موجود في كل الأسفار ،

(١) حديث رقم ١١٠٦

(٢) البخاري حديث رقم ١١٠٧

(٣) الفتح ٢/٥٨٣

ولم تنقيد الرخص كالقصر ، والفطر بالنسك إلى أن قال : ولا يخفى على منصف أن الجمع أرفق من القصر<sup>(١)</sup> قلت : كانت هذه الروايات في جمع تأخير ، وأن رواية مسلم التي أخرجهما عن طريق معاذ بن جبل تعرض لها الحافظ في الفتح ٢/٥٨٣ فقال رحمه الله تعالى : وورد في جمع التقديم حديث آخر عن ابن عباس أخرجه أحمد ، وذكره أبو داود تعليقا ، والترمذي في بعض الروايات عنه وفي إسناده حسين بن عبدالله الهاشمي وهو ضعيف ، لكن له شواهد عن طريق حماد عن أيوب ، عن أبي قلابة ، عن ابن عباس لا أعلمه إلا مرفوعاً . إنه كان إذا نزل منزلاً في السفر فأعجبه أقام فيه حتى يجمع بين الفطر والعصر ، ثم يرتحل ، فإذا لم يتهبأ له المنزل مد السير ، وقال الشافعي في الأم : فللمسافر أن يجمع نازلاً ، ومسافراً ، وقال ابن عبد البر في هذا أوضح دليل على الرد على من قال لا يجمع إلا من جد به السير وهو قاطع اللتباس اهـ .

قلت : في هذا كفاية إن شاء الله تعالى ، وانظر المراجع الآتية في الجمع بين صلايتي التقديم والتأخير :

جامع الأصول لابن الأثير ٤٥١/٦ ، المرعاة للعلامة المباركفوري ٢/٢٦٧  
التلخيص الحبير للحافظ ابن حجر ٢/٤٨ الدارقطني ص ١/١٥٠ السنن الكبرى للبيهقي ١٦٢-١٦٣/٣ ، فتح الباري ٥/٥٨٨ ، ومسنند الإمام أحمد ٥٢٤١ ، علوم الحديث للحاكم ص ١١٩ ، مختصر السنن للإمام المنذري ، وزاد المعاد للإمام ابن القيم ١/١٣٦ ، ومسنند الإمام أحمد ٣٦٨ - ٣٦٩/١ وجمع الزوائد للهيتمي ١٥٩ - ١٦٠/٢ ونصب الراية ٢/١٩٢ ، أنظر جامع الأصول لابن الأثير ٢٩٧ - ٢٩٩/٩ ، والنووي شرح المذهب ٣٧٢ - ٣٧٨/٤ ، والمغني مع شرح الكبير ١١٣ - ١١٥/٢ ، وموطأ الإمام مالك برواية الشيباني ص ٨٢ ، وجموعة فتاوى شيخ الإسلام ١٢٢ - ١٢٦/١ وأخرج الإمام عبد الرزاق الصنعاني في

(١) نفس المصدر .

مصنفه جميع تلك الروايات التي تنص على جمع التقديم والتأخير ٢/٥٤٥ أنظر سنن الدارمي ٣٥٦ - ٣٥٧/١ ، والفتح الرباني للساعاتي ٥/١١٨ ، ونيل الأوطار للشوكاني ٨٨ - ٩١/٣ ، ومسنند أبي عوانة ٣٥٢ - ٣٥٣/٢ ، تنوير الحوالك على موطأ الامام مالك للسيوطي ٥٥ - ٥٨/٢ ، وأنظر المحلى لابن حزم ٢٦٤ - ٢٧٢/٤ ، وأنظر تغليق التعليقات للحافظ ابن حجر في ورقة ٧٠ ، وتحفة الأشراف في معرفة الأطراف للإمام المزي ٥٣ - ٥٤/٥ ، وأحكام الأحكام لابن دقيق العيد ٢/٣٥٣ ، والعدة حاشية الصنعاني ٩٥ - ٩٦/٣ وسفر السعادة لفيروز آبادي ص ٣٥٢ ، وكتاب الحجة على أهل المدينة للشيباني ١/١٧٤ أو شرح معاني الآثار للإمام الطحاوي ١/١٦٠ ، ومشكواة المصابيح بتحقيق الشيخ محمد ناصر الدين الألباني ١/٤٢٤ ، وأنجح المساعي بين صفى السامع والداعى للبدني ٣٨ - ٣٩ ، وأكتفى بهذا القدر والله تعالى أعلم بالصواب .

وأما الصلاة في النعال الظاهرة ، والذهاب إلى المسجد معها فقد ثبت فيها الأحاديث الصحيحة الكثيرة . منها ما أخرجه الإمام البخاري في الجامع الصحيح ومسلم والترمذي ، والنسائي والدارمي في سننهم ، والإمام أحمد في مسنده ، قال الإمام أحمد بإسناده الصحيح عن سعيد بن يزيد أبي سلمة ، قال : قلت لأنس بن مالك : أكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي في نعليه ، قال نعم<sup>(١)</sup> قال الحافظ في الفتح قد روى أبو داود ، والحاكم من حديث شداد بن أوس مرفوعاً ، خالفوا اليهود فإنهم لا يصلون في نعالهم ، ولا خفافهم ، فيكون استحباب ذلك من جهة المخالفة المذكورة اهـ<sup>(٢)</sup> وأخرج الإمام أحمد في مسنده بإسناده صحيح من حديث مجمع بن يزيد بن جارية أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يصلي في نعلين<sup>(٣)</sup> وأخرج الإمام أحمد أيضاً في مسنده من

(١) مسند الإمام أحمد ٣/١٠٠

(٢) الفتح ١/٤٩٤

(٣) مسند الإمام أحمد ٣/٤٨٠

حديث أبي سعيد الخدري رضى الله تعالى عنه قال : صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم ، فلما كان في بعض صلاته خلع نعليه ، فوضعهما عن يساره ، فلما رأى الناس ذلك خلعوا نعالهم ، فلما قضى صلاته ، قال ما بالكم ألقيت نعالكم ؟ قالوا : رأيناك ألقيت نعليك ، فألقينا نعالنا ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن جبريل أتاني فأخبرني أن فيهما قدرا ، أو قال أذى فآلقتهما ، فإذا جاء أحدكم إلى المسجد . فلينظر في نعليه ، فإن رأى فيهما قدرا أو قال أذى فليمسحهما وليصل فيهما ، قال عبد الله بن الإمام أحمد في نهاية الحديث : قال أبي : لم يحىء في هذا الحديث بيان ما كان في النعل (١) قلت : إسناد هذا الحديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه وفي الحديث توجيه قيم ، وقاعدة جلية قوية يجب على كل مصل أن يتفقد نعليه قبل دخوله المسجد . فإذا وجد فيها شيئا من الأذى مسحها بالشدة على الأرض حتى يطهرهما فيصلي فيهما ، وهذا من سنة المصطفى صلى الله عليه وسلم ، وسنة أصحابه ومن تبعهم باحسان إلى يوم الدين ، ولا ينكر أحد الصلاة في النعلين الطاهرين إلا من لا علم له بأمور الإسلام ، وللعلامة المحدث الشيخ جمال الدين القاسمي رحمه الله تعالى رسالة قيمة وعنوانها المسح على الجوربين والنعلين ، قدم لها الشيخ أحمد شاكر ، وحققها الشيخ محمد ناصر الدين الألباني طبع في عام ١٣٩١ ببيروت فانظرها ، فإنها مفيدة للغاية ، وهناك أحاديث كثيرة صحيحة أخرى أخرجها أصحاب السنن والمسانيد ، والمعاجم ، والأجزاء والحاكم في المستدرک ، والإمام محمد بن اسحاق وابن خزيمة في الصحيح والدارقطني في سننه والبيهقي في السنن الكبرى فليرجع إليها من شاء فلا وجه للإنكار بعد ثبوت السنة الصحيحة فيها ، والله تعالى أعلم بالصواب .

أما صلاة الصبح بغلس ، فقد ثبت فيها أحاديث كثيرة ، ومنها ما أخرجها الإمامان البخاري ، ومسلم ، والإمام أحمد في مسنده ، والدارمي في سننه قال



الإمام أحمد في مسنده من حديث محمد بن عمرو بن الحسن بن علي ، قال : قدم الحجاج المدينة فسالنا جابر بن عبد الله ، فقال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي الظهر بالهاجرة ، والعصر والشمس نقية ، والمغرب إذا وجبت والعشاء أحيانا يؤخرها ، وأحيانا يعجل ، وكان إذا رآهم قد اجتمعوا عجل ، وإذا رآهم قد أبطؤوا أخر ، والصبح قال : كانوا أو قال كان يصلونها بغلس<sup>(١)</sup> وقال الحافظ في الفتح تحت هذا الحديث : والغلس بفتح اللام : ظلمة آخر الليل<sup>(٢)</sup> وبهذا المعنى ما أخرجه البخاري ، ومسلم ، وأبو داود ، والترمذي ، والنسائي ، والدارمي ، والإمام مالك في موطئه ، والإمام أحمد في مسنده من حديث عائشة رضي الله تعالى عنها ، قال الإمام أحمد في مسنده بإسناده الصحيح عن عائشة رضي الله تعالى عنها ، قالت : كن النساء يصلين مع النبي صلى الله عليه وسلم الغداة ، ثم يخرجن متلفعات بمروطهن لا يعرفن من الغلس<sup>(٣)</sup> قال الإمام البخاري في الجامع باب وقت الفجر ، ثم ساق إسناده إلى حديث عائشة المذكور<sup>(٤)</sup> وقال الحافظ في الفتح وفي الحديث استحباب المبادرة بصلاة الصبح في أول الوقت ، وجواز خروج النساء إلى المساجد لشهود الصلاة في الليل ، ويؤخذ من جوازه في النهار من باب أرلى لأن الليل مظنة الرية أكثر من النهار<sup>(٥)</sup> قلت : فهذه الأحاديث حجة على من يؤخر صلاة الصبح إلى آخر وقتها فيصلونها عند طلوع الشمس ، ثم يقول : إن هذا من مذهب الإمام أبي حنيفة رحمه الله تعالى كما يقال : وإن في بلاد الهند والباكستان أكثر المسلمين خصوصاً عن يقلد الإمام أبا حنيفة رحمه الله تعالى يصلون عند طلوع الشمس

(١) مسند الإمام أحمد ٣/٣٦٩

(٢) فتح الباري ٢/٤٢

(٣) مسند الإمام أحمد ٦/٣٣

(٤) البخاري الصلاة باب رقم ٢٧

(٥) الفتح ٢/٥٥

أى عندما يسلم الإمام من صلاة الصبح فقد نظر الرائي إلى قرص الشمس إلا أهل الحديث فإنهم يصلون كما علمت في أول أوقاتها .

كما جاء الحض بذلك في أحاديث كثيرة صحيحة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وينتهى عن تأخير الصلوة ، فإن فيه وعيدا شديدا أخرج الحافظ أبو يعلى الموصلى في مسنده ، وابن جرير في تفسيره ، وكذا ابن المنذر ، وابن هاشم في تفسيرهما ، والطبرانى في الأوسط ، وابن مردويه ، والبيهقى في سننه ، عن سعد بن أبي وقاص رضى الله تعالى عنه ، قال سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن قوله جل وعلا الذين هم عن صلاتهم ساهون ، قال : هم الذين يؤخرون الصلاة عن وقتها . قال الحاكم ، والبيهقى الموقوف أصح (١) وهكذا أخرج ابن جرير الطبرى في تفسيره عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما ، وفي هذا كفاية إن شاء تعالى لمن اعتبر ، والله تعالى أعلم بالصواب .

وأما التروايح بثمانى ركعات ، والوتر بركعة ، أو بخمسة ، أو بسبعة ، أو تسعة والإشارة في التشهد . فقد ثبت فيها الاحاديث الكثيرة ، منها ما أخرجه الأئمة البخارى ومسلم وغيرهما رحمهم الله تعالى من حديث أم المؤمنين عائشة رضى تعالى عنهما . قال الإمام البخارى رحمه الله تعالى فى الجامع الصحيح : باب قيام النبي صلى الله عليه وسلم بالليل فى رمضان وغيره ثم ساق إسناده الى عائشة رضى الله تعالى عنها ، فقالت : ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يزيد فى رمضان ، ولا غيره على إحدى عشرة ركعة ، يصلى أربعا فلا تسأل عن حسنهن ، وطوحن ، ثم يصلى أربعا ، فلا تسأل عن حسنهن ، وطوحن ، ثم يصلى ثلاثا ، قالت عائشة فقلت : يا رسول الله : أتنام قبل أن توتر ؟ فقال : يا عائشة إن عني نيامان ، ولا ينام قلبي (٢) .

(١) البخارى مع الفتح ٣/٣٢ حديث رقم ١١٤٧ أنظر طرفى الحديث ،

(٢) الفتح ٣/٣٣

وقال الحافظ في الفتح : وفي الحديث دلالة على أن صلاته صلى الله عليه وسلم كانت متساوية في جميع السنة (١) .

قلت : فالأفضل والأحسن للمسلم أن يكتفى بأثر رسول الله صلى الله عليه وسلم في جميع حرركاته ، وسكساته ، فإنه صلى الله عليه وسلم قدوة في جميع الأعمال التي يتخذها المسلم ذخيرة لآخرته ، وكان المسلمون في عهده صلى الله عليه وسلم ، وعهد أبي بكر الصديق وجزء من خلافة عمر رضى الله تعالى عنه على هذا العمل يتأسرون بنبيهم المصطفى صلى الله عليه وسلم في صلاته هذه ، وفي جميع الأعمال . قال الامام العلامة الحافظ ابن الأثير في كتابه النهاية كما نقلته آنفاً في ص ١٢ - ١٣ من هذا البحث على كلام عمر رضى الله تعالى عنه ( نعم البدعة هذه ) ، قال الإمام البخارى في الجامع الصحيح : وعن ابن شهاب ، عن عروة بن الزبير عن عبد الرحمن بن عبد القارى ، أنه قال خرجت مع عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه ليلة في رمضان إلى المسجد فإذا الناس أوزاع متفرقون يصلى الرجل لنفسه ، ويصلى الرجل فيصلى بصلاته الرهط ،

فقال عمر إني أرى لو جمعت هؤلاء على قارىء واحد لكان أمثل ، ثم عزم ، فجمعهم على أبي بن كعب ، ثم خرجت معه ليلة أخرى والناس يصلون بصلاة قارئهم ، قال عمر : نعم البدعة هذه ، والتي ينامون عنها أفضل من التي يقومون - يريد آخر الليل - وكان الناس يقومون أوله ، قلت : وليس في هذه الرواية عدد الركعات ، وإنما جمعهم عمر رضى الله تعالى عنه كما قال الحافظ في الفتح ٢٥٢ / ٣ ، وقد روى الإمام البيهقي في سننه الكبيرى عدد الركعات في شهر رمضان إذ قال : أخبرنا أبو عبد الله الحسين بن محمد بن الحسين بن فنجويه الدينورى بالدامغان ، حدثنا أحمد بن محمد بن إسحاق السنى ، أنبأنا عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البخوى ، حدثنا على بن الجعد ، أنبأنا ابن أبى ذئب ،

عن يزيد بن خصيفة عن السائب بن يزيد ، قال كانوا يقومون على عهد عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه في رمضان بعشرين ركعة اهـ (١)

قلت : رجال هذا الإسناد كلهم ثقات ، وما لا يخفى على أهل الفن أن حجة الإسناد لا تستلزم صحة هذا الأثر فقد يكون شاذاً وهو شاذ هنا كما سيأتى تفصيله فيما بعد إن شاء الله تعالى ، وبهذه المناسبة أرى من الضروري أن أتكلم على رسالة فضيلة الشيخ إسماعيل الأنصارى التى انتشرت فى بلاد الهند والباكستان والى كتبها رداً على الشيخ محمد ناصر الدين الأفغانى ، وعنوانها تصحيح حديث صلاة التراويح عشرين ركعة والرد على الألبانى فى تصحيحه ، قلت : إن العلم رحيم بين أهله كما يقال : إن فضيلة الشيخ الأنصارى سار فى رده هذا سيراً غير لائق به فقد أخطأ حفظه الله فى عنوان الرسالة إذ سماها : تصحيح حديث ، وليس هو بحديث ، وإنما هو أثر موقوف على عمر رضى الله تعالى عنه وقد شد متنه ، ولا يخفى على أحد من أهل العلم بالحديث ، أن هذا العنوان قد ينجم إلى أن هناك حديثاً مرفوعاً رواه عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال الحافظ مفروقاً بين الخبر والحديث الخبر عند علماء هذا الفن مرادف للحديث . وقيل : الحديث ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم ، والخبر ما جاء عن غيره . ومن ثم قيل أن يشتغل بالتواريخ ، وما شاكلها الاخبارى ، ولمن يشتغل بالسنة النبوية المحدث (٢) وقال الإمام الحافظ ابن كثير : النوع السابع ، الموقوف ، ومطلقه يختص بالصحابى ، ولا يستعمل فى من دونه ، الا مقيداً ، وقد يكون إسناده متصلاً ، وغير متصل ، وهو الذى يسميه من الفقهاء ، والمحدثين أيضاً أثر ، وعزاه ابن الصلاح إلى الخراسانيين ، إنهم يسمون الموقوف أثراً ، وقال أيضاً رحمه الله تعالى - أى ابن الصلاح : بلغنا عن أبى القاسم الغورانى أنه قال : الخبر ما كان عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والأثر ما كان عن الصحابى ، ثم قال الحافظ

(١) السنن الكبرى للبيهقى ٤٩٦ / ٢

(١) شرح النخبة ص ٣ .

ابن كثير : قلت : ومن هذا يسمى كثير من العلماء الكتاب الجامع لهذا ، وهذا (بالسنن والآثار) ككتابي السنن والآثار للطحاوي ، والبيهقي وغيرها ، والله أعلم (١) قلت : وقد علمت من هذه النصوص أن فضيلة الشيخ إسماعيل الأنصاري قد أخطأ في تسمية رسالته إذ سماها : تصحيح حديث صلاة التراويح عشرين ركعة ، فكان من الواجب عليه وفقه الله تعالى لسلك خير ، تصحيح أثر عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه في صلاة التراويح عشرين ركعة ، وأما مناقشته لفضيلة الشيخ محمد ناصر الدين الألباني بتلك العبارة الشديدة والألفاظ النابية فهذا هو المسؤول أمام الله جل وعلا . وسوف يقف كل واحد منهما أمام ربهما جل وعلا وهو يحاسب الجميع ، ولست طرفاً بينهما ، وإنما بيان هذه المسئلة في ضوء الكتاب والسنة حسب معلوماتي القاصرة . ثم قال الشيخ الأنصاري في رسالته المذكورة مشيراً إلى أثر عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه : هذا حديث صحيحه النووي في كتابيه الخلاصة والمجموع وأقره الزيلعي (٢) قلت : في هذا الكلام إيهام شديد لأن هذا ليس بحديث كما مر عند علماء مصطلح الحديث بل أثر . وقوف شاذ على عمر رضي الله تعالى عنه كما سبق آنفاً وأن لفظة : حديث ، من في الشيخ الأنصاري المرة تلو المرة خطأ في التعبير إما تساهلاً منه حفظه الله تعالى وهو أهون في نظري وإما عناده ، فهذا الثاني من البلايا كما قال الشاعر :

إن كنت لا تدري فمالك مصيبة أو كنت تدري فالمصيبة أعظم

ولا أعتقد أنه تلبس به الشيخ الأنصاري . نعم أخرج مالك في موطئه عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه بإسناد صحيح أصح من رواية يزيد بن خصيفة إذ قال راوى الموطأ وحدثني عن مالك ، عن محمد بن يوسف ، عن السائب بن يزيد أنه قال . أمر عمر بن الخطاب أبي بن كعب وتميم الداري ، أن

(١) اختصار علوم الحديث لابن كثير ص ٤٤٩ .

(٢) رسالة الشيخ الأنصاري ص ٧ .

يقوموا للناس بإحدى عشرة ركعة قال : وقد كان القارىء يقرأ بالمئين حتى كنا  
نعتمد على العصي من طول القيام ، وما كنا ننصرف إلا عند بزوغ الفجر (١)  
وقال السيوطي : قال الباجي : لعل عمر أخذ ذلك من صلاة النبي صلى الله عليه  
وسلم ، ففي حديث عائشة أنها سئلت عن صلاته في رمضان فقالت : ما كان  
يزيد في رمضان ولا غيره على إحدى عشرة ركعة (٢) قلت . في عمل رسول الله  
صلى الله عليه وسلم لنا فيه كفاية ولا تقول أن عشرين ركعة بدعة معاذ الله عن  
ذلك القول ، ولا يخفى على أحد ما نقله الشيخ الأنصاري عن الإمام الحافظ بن  
عبد البر ، والحافظ القاضي أبي بكر بن العربي رأيهما في رواية مالك ( إحدى  
عشرة ركعة ) أنها وهم من مالك . والمحفوظ ( إحدى وعشرين ) ثم ذكر  
التعقيب بأن مالكا تابعه عبد العزيز بن محمد عند سعيد بن منصور في سننه ،  
ويحيى بن سعيد القطان عند أبي بكر بن أبي شيبة في مصنفه ورواها عن محمد بن  
يوسف عن السائب بن يزيد باللفظ إحدى عشرة كما رواها مالك عن محمد بن  
يوسف فلم يهم مالك كما زعموا هـ .

قلت : وإن كان هذا التعبير جائزاً عند علماء الفن إلا أن فيه نقصاً لعلم  
مالك بن أنس رحمه الله تعالى فالتابعة لا تستعمل إلا في حق من كان نقص  
حفظه ، وتغير حاله ، وساءت ذاكرته ، وأما منزلة مالك العلمية بين أقرانه  
وغيرهم فهي منزلة ضخمة كبيرة ، قال الإمام الذهبي : قال عبد الرزاق في حديث  
يوشك الناس أن يضربوا أكباد الإبل في طلب العلم فلا يجدون عالم أعلم من عالم  
المدينة ، فكنا نرى أنه مالك . وكان عبد الرحمن بن مهدي لا يقدم على مالك  
أحداً ، قال الشافعي : إذا ذكر العلماء فمالك النجم ، قال ابن مهدي مالك أفقه  
الحكم وحماد وقال ابن وهب لولا مالك لضللنا . وقال الشافعي لولا مالك وابن  
عيينه لذهب علم الحجاز (٣) قلت : السلسلة الذهبية الاسنادية عند البخاري عن ابن  
عمر رضي الله تعالى عنه مالك عن نافع

(١) موطىء الإمام مالك ص ١٠٥/١

(٢) نفس المصدر

(٣) تذكرة الحفاظ ١٢/٠٨

عن ابن عمر فليس هناك وهم في رواية مالك في موطنه وقال الحافظ الإمام  
الحجة أبو بكر عبدالله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن أبي شبة الكوفي العباسي  
المتوفى سنة ٢٣٥ هـ في مصنفه ثنا يحيى بن سعيد القطان عن محمد بن يوسف أن  
السائب أخبره أن عمر جمع الناس على أبي وتميم فكانا يصليان إحدى عشرة  
ركعة يقرأ بالمئين يعني في رمضان اهـ (١)

قلت : هذا الإسناد في غاية الصحة ، وقال الحافظ في الفتح وروى عن أبي  
مجلز عند محمد بن نصر ، وأخرج من طريق محمد بن اسحاق حدثني محمد بن يوسف  
عن جده السائب بن يزيد قال : كنا نصلي زمن عمر في رمضان ثلاث عشرة  
ركعة ، قال ابن اسحاق : وهذا حديث أثبت ما سمعت في ذلك وهو موافق  
لحديث عائشة في صلاة النبي صلى الله عليه وسلم من الليل والله أعلم (٢) . وقال  
الإمام الحافظ محمد بن نصر المروزي في كتابه قيام رمضان : باب عدد  
الركعات التي يقوم بها الإمام للناس في رمضان ، ثم ذكر عدة روايات ، منها  
رواية جابر رضى الله تعالى عنه ، وفيها أنه صلى الله عليه وسلم صلى في رمضان  
في ليلة ثمان ركعات ، ثم أوتر ، وفيها رواية السائب بن يزيد أن عمر رضى الله  
تعالى عنه أمر أبي بن كعب وتميم الداري أن يقوما للناس بإحدى عشرة ركعة ،  
ورواية محمد ابن اسحاق التي فيها ثلاثة عشرة ركعة ، ثم نقل عن محمد بن اسحاق  
قوله : وما سمعت في ذلك حديثاً هو أثبت عندي ، ولا أخرى بأن يكون  
ذلك ، لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم كانت له من الليل ثلاث عشرة ركعة  
ثم ذكر بقية الروايات التي فيها أكثر من ذلك (٣) فثبت مما كان من الأمر في  
هذه المسألة فالأحسن والأفضل كما قلت : آتفاً للمسلم أن يتأسى بعمل رسول الله  
صلى الله عليه وسلم ، وفيه الخير ، والبركة ، وإن كان لا يجوز أن يقال إن الزيادة

(١) مصنف ابن أبي شيبة ٣٩١ - ٢/٣٩٢

(٢) الفتح ٤/٢٥٤

(٣) مختصر قيام الليل للمقرئ ص ١٥٧

على ذلك من الإحداث في الدين لأن الصلاة النافلة لا تجب فيها على ما أذكر  
وانذاك نقل عبد الله بن الإمام أحمد بن حنبل عن أبيه أنه كان يصلي في كل يوم  
وليلة ثلاثمائة ركعة نقله الحافظ في التهذيب ١/٧٤ فلا يطابق على هذا العمل بدعة  
وإحداث في الدين ، كما قال الإمام ابن الأثير في النهاية في غريب الحديث ،  
والحافظ في الفتح ، ومحمد بن نصر المروزي في قيام الليل .

وخلاصة القول : أن رواية إحدى عشرة ركعة عن عمر رضي الله تعالى  
عنه أنها محفوظة .

وأما رواية يزيد بن خصيفة التي أخرجها البيهقي في السنن الكبرى فإنها  
شاذة ، وأما رواية يزيد بن رومان التي أخرجها مالك في موطئه تحت باب قيام  
رمضان ، والبيهقي في السنن الكبرى ص ٢/٤٩٦ من طريق مالك فإنها رواية  
منقطعة لأن يزيد بن رومان لم يدرك عمر رضي الله عنه ولم يسمع منه وهذه  
المسألة لا خلاف فيها وقد أقر العلامة الزيلعي في نصب الراية انقطاع هذه الرواية فلا  
يمكن أن تكون هذه الرواية المنقطعة ورواية يزيد بن خصيفة التي أخرجها  
البيهقي في السنن وهي شاذة لأنها تخالف الثقات أن تقف هاتان الروايتان في  
وجه رواية مالك ، ويحيى بن سعيد القطان عند أبي بكر بن أبي شيبة في  
مسنده ، ورواية عبد العزيز بن محمد عند سعيد بن منصور في سننه كل هؤلاء  
رووا عن محمد بن يوسف عن السائب بن يزيد بإحدى عشرة ركعة فكان العمل  
بروايتهم أولى وأفضل لأنها توافق عمل رسول الله صلى الله عليه وسلم كما قال  
السيوطي في تنوير الحوالك نقلًا عن أبي الوليد الباجي عن عمر رضي الله تعالى  
عنه ولا تصلح الرواية المنقطعة للاعتبار في نظر صحيح عند علماء الحديث فهذه  
وجودها ، وعدمها سواء وأما رواية يزيد بن خصيفة فإنها شاذة كما قلت آنفًا ،  
لا يستلزم من صحة الاسناد صحة المتن هذا هو خلاصة القول في هذه المسألة  
والعلم عند الله تعالى - وأما اختيار جمهور أهل العلم عشرين ركعة كما نقل الشيخ  
الأنصاري فهو اختيار حسن لا بأس فيه من الناحية التعبدية وحالة الناس .



ولا يلزم من ذهابهم إلى هذا الاختيار أن إحدى عشرة ركعة ، أو ثلاث عشرة ركعة لا يجوز الإتيان بها ولم يقل به أحد . . . ولا يجوز لأحد أن يتمسك برواية أخرجها الإمام أبو بكر بن أبي شيبة إذ قال رحمه الله تعالى : حدثنا يزيد بن هارون ، قال : حدثنا إبراهيم بن عثمان ، عن الحكم ، عن المقدم ، عن ابن عباس ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي في رمضان عشرين ركعة ، والوتر ، قلت : إسناده ضعيف جداً ، بل هو منكر ، لأن فيه إبراهيم بن عثمان العباسي بالموحدة ، أبو شيبة السكوني قاضي واسط ، مشهور بسكنيته قال الحافظ في التقریب متروك الحديث من السابقة مات مائة وتسع وستين وهو من رجال الترمذی ، وابن ماجه (١) .

وقال الإمام الذهبي في الميزان : كذبه شعبة لسكونه روى عن الحكم ، عن ابن أبي ليلى أنه شهد صفين من أهل بدر سبعون فقال شعبة كذب ، وقال الإمام أحمد ضعيف ، وقال البخاري سكتوا عنه ، وقال ابن معين ليس بثقة ، وقال النسائي متروك الحديث (٢) وقال في المغني ضعيف تركه غير واحد (٣) وهكذا قال في الكاشف (٤) وإلى هذه الرواية أشار الحافظ في الفتح بقوله : وأما ما رواه ابن أبي شيبة من حديث ابن عباس كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي في رمضان عشرين ركعة والوتر فإسناده ضعيف وقد عارضه حديث عائشة هذا في الصحيحين ومع كونها أعلم بحال النبي صلى الله عليه وسلم ليلاً من غيرها والله أعلم (٥) اهـ . قلت : فلم يكن مذهب جمهور الفقهاء مستنداً إلى رواية ابن عباس هذه ، وإنما كما قلت من واقع الناس وبعدهم عن العهد النبوي على صاحبه

(١) تقریب التهذیب ص ٢٢

(٢) الميزان للذهبي ٤٧ - ١/٤٨

(٣) المغني في الضعفاء والمتروكين له ١/٢٠

(٤) الكاشف له ٨٥ - ١/٨٦

(٥) فتح الباري ٤/٢٥٤

الصلاة والسلام بأنهم تثقلهم الصلاة المكتوبة فضلاعن النافلة خصوصاً إذا كانت بالهيئة التي كان يصليها النبي عليه الصلاة والسلام كما نقلتها أم المؤمنين عائشة رضي الله تعالى عنها ، ويبعد عهد النبي صلى الله عليه وسلم تأخر الناس في العبادات إلا ما شاء الله تعالى ، فأراد الجمهور من هذا الاختيار أعنى اختيارهم عشرين ركعة جماعة في رمضان مع الوتر تخفيفاً على المصلين وسهولة عليهم مع بقاء هذه الشهيرة الإسلامية حية في مساجد المسلمين وإن صلوا كما كان النبي صلى الله عليه وسلم يصليها ويطيل فيها القراءة لتنفّر الناس عنها ، وتكالموا عن أدائها ، أو تركوها بالكلية ، كما أن تطويل الصلاة المكتوبة غير مرغوب فيها كما صح عن النبي صلى الله عليه وسلم في حديث صحيح أخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما والدارمي والنسائي وابن ماجه في سندهم من حديث أبي مسعود رضي الله تعالى عنه ، قال الإمام ابن ماجه باب من أم قوماً فليخفف ثم ساق إسناده الصحيح إلى أبي مسعود قال : أتى النبي صلى الله عليه وسلم رجل ، فقال : يا رسول الله : إني لأناخر في صلاة الغداة من أجل فلان لما يطيل بنا فيها ، قال : فما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم قط في موعظة أشد غضباً منه يومئذ ، يا أيها الناس إن منكم منفرين ، فأياكم ماصلي بالناس فليجوز فإن فيهم الضعيف ، والكبير ، وهذا الحاجة (١) .

وهكذا جاءت الأحاديث بهذا المعنى عن جابر بن عبد الله الأنصاري وعثمان بن أبي العاص رضي الله عنهم وكلها تشير بتخفيف الصلاة المكتوبة حتى لا يتأخر عن أداء الصلاة جماعة أحد ، وهذا معنى كلمة أفتان أنت يامعاذ في حديث جابر أي إنك موقع الناس في الفتنة ، والمعصية بترك الجماعة ومن تدبر في مقاصد الشريعة الإسلامية الغراء فلا يخفى عليه هذا المعنى الذي اختاره الجمهور وهامى العلة التي لأجلها في نظري اختار جمهور الفقهاء هذا الاختيار بالطريقة

المالوفة وأما من الناحية الحديثية والرواية فلا دليل لهم أبداً والله تعالى أعلم بالصواب ،

وأما الوتر بركة ، أو بخمسة ، أو بسبعة أو تسعة لجائز بل هو الذي ثبتت فيه الأدلة الكثيرة من السنة ، أما الوتر بركة واحدة ، فقد أخرج الأئمة البخارى ، ومسلم ، وأبو داود ، وغيرهم من أصحاب السنن والإمام أحمد في مسنده من حديث عائشة رضى الله عنها ، قال الإمام أحمد بإسناده الصحيح عن سعد بن هشام قال : قدمت المدينة فدخلت على عائشة ، فقالت لى من أنت ؟ فقلت : سعد بن هشام بن عامر ، قالت رحم الله أباك ، قال : قلت : أخبرنى عن صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقرأ ؟ فقلت أجل ، ولكن أخبرنى قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى بالناس عشاء الآخرة ، ثم يأتى إلى فراشه ، فإذا كان من جوف الليل قام إلى طهوره ، فتوضأ ، ثم دخل المسجد ، فصلى ثمانى ركعات يسرى بين القراءة فيهن ، والركوع ، والسجود ، ثم يوتر بركة ، ثم يصلى ركعتين وهو جالس ، ثم يضع رأسه ثم ذكر الحديث بطوله (١) .

وقال الإمام ابن القيم : الركعتان بعده ، مجرى سنة المغرب من المغرب فإنها وتر النهار ، والركعتان بعدها تسكمل لها ، فكذلك الركعتان بعد وتر الليل والله أعلم (٢) ١ هـ . وكذا أخرج الإمام البخارى ، ومسلم ، وأبو داود ، والنسائى والدارمى ، ومالك فى موطنه والإمام أحمد فى مسنده من حديث عبد الله بن عمر رضى الله تعالى عنهما قال : سأل رجل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صلاة الليل قال : يصلى أحدهم مثنى ، مثنى فإذا خشى أن يصبح صلى ركعة توتر له صلاته (٣)

(١) سنن ابن ماجه ٦/٢٣٥

(٢) زاد المعاد ص ١/٨٧

(٣) مسند الإمام أحمد ٢/٥٤

وقال أطال الحافظ في الفتح الكلام على أحاديث الوتر فأجاد، وأفاد، واستدل بقوله : صلى ركعة واحدة على أن فضل الوتر أفضل من وصله ، وتعقب بأنه ليس صريحا في الإصل ، فيحتمل أن يريد بقوله : صلى ركعة واحدة مضافة إلى ركعتين مما مضى ، واحتج بعض الحنفية لما ذهب إليه من تعيين الوصل والاقتصار على ثلاث بأن الصحابة أجمعوا على الوتر بثلاث موصولة بحسن جائز ، واختلفوا فيما عداه ، قال : فأخذنا بما أجمعوا عليه ، وتركنا ما اختلفوا فيه ، وتعقبه محمد بن نصر المروزي بما رواه من طريق عراك بن مالك عن أبي هريرة مرفوعا ، وموقوفا ، لا توتروا بثلاث ، تشبهوا بصلاة المغرب ، وقد صححه الحاكم من طريق عبدالله بن الفضل ، عن أبي سلمة ، والاعرج عن أبي هريرة نحوه ، واسناده على شرط الشيخين .

وقد صححه ابن حبان ، والحاكم . ومن طريق مقسم عن ابن عباس ، وعائشة كراهية الوتر بثلاث وأخرجه النسائي أيضا ، وعن سليمان بن يسار أنه كره الثلاث في الوتر ، وقال : لا يشبه التطوع الفريضة فهذه الآثار تنقدح في الإجماع الذي نقله ، ثم ذكر الحافظ تلك الروايات التي فيها الوتر بثلاث ، ثم قال الحافظ : حديث أبي أيوب مرفوعا الوتر حق ، فمن شاء أوتر بخمس ، ومن شاء بثلاث ومن شاء بواحدة أخرجه أبو داود والنسائي ، وصححه ابن حبان ، والحاكم ، وصح عن جماعة من الصحابة أنهم أوتروا بواحدة<sup>(١)</sup> قلت قال شيخنا العلامة الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن سبيل متعنا الله تعالى بحياته : ( أنه مروى من من الخلفاء الأربعة الراشدين ، أبي بكر الصديق ، وعمر ، وعثمان ، وعلي وغيرهم رضي الله تعالى عنهم ) من غير تقدم نفعل قبلها ، وفي كتاب محمد بن نصر وغيره بإسناد صحيح عن السائب بن يزيد أن عثمان قرأ القرآن ليلة في ركعة ، لم يصل غيرها ، وقال الحافظ وسيأتي في المغازي حديث عبدالله بن ثعلبة أن سعد أوتر

بركعة واحدة ، وسيأتي في المناقب عن معاوية أنه أوتر بركعة ، وأن ابن عباس استصوبه وفي كل ذلك رد على ابن التين في قوله : إن الفقهاء لم يأخذوا بعمل معاوية في ذلك ، وكأنه أراد فقهاءهم<sup>(١)</sup> أنظر المراجع الآتية في الوتر بركعة واحدة ، البخارى كتاب الدعوات باب رقم (٣١) موطأ الإمام مالك برواية الثبتي الليل (٢١) والإمام أحمد في مسنده ٥/٤٣٢ وكذا ص ٢/٩ و ٢/١٠ ، أبو داود النطوع باب ٢٦ ، النسائي كتاب السهو باب (٧٤) الأذان باب (٤١) وكذا البخارى كتاب الوتر باب (٢) مسلم في الصحيح المسافرين حديث رقم ١٥٧ ، الترمذى الوتر باب (٨) النسائي قيام الليل باب (١٨) ابن ماجه الإقامة باب رقم (١١٦) والإمام أحمد في مسنده ٦/٢٣٥ ، عن حديث عائشة الطويل . والدارمى كتاب الصلاة باب رقم (١٥٥) وبهذا القدر اكتفى بما جاء في الوتر بركعة واحدة والله تعالى أعلم بالصواب .

وأما الوتر بخمس ركعات ، أو بسبعة ، أو بتسعة ، فقد ثبتت فيه الروايات العديدة الصحيحة ، قال الإمام النسائي باب كيف الوتر بخمس ، وذكر الاختلاف على الحكم في حديث الوتر ؛ ثم ساق إسناده الصحيح إلى أم سلمة رضى الله تعالى عنها قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يوتر بخمس ، وبسبع ؛ لا يفصل بينهما بسلام ، ولا بكلام ؛ ثم عقد بابا آخر فقال باب كيف الوتر بسبع ؛ ثم ساق إسناده الصحيح إلى عائشة رضى الله تعالى عنها ، قالت : لما سن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأخذ اللحم صلى سبع ركعات لا يقعد إلا في آخرهن ، وصلى ركعتين وهو قاعد بعد ما يسلم ، فتملك تسعة يابنى . ثم عقد بابا آخر فقال : باب كيف الوتر بتسع ، ثم ساق إسناده الصحيح إلى عائشة رضى الله تعالى عنها قالت : كنا نعد رسول الله صلى الله عليه وسلم سواكه وظهوره فيبعثه الله عز وجل لما شاء أن يبعثه من الليل ، فيستاك ، ويتوضأ ، ويصلى تسع ركعات لا يجلس فيهن إلا عند الثامنة ، ويحمد الله ، ويصلى على نبيه

صلى الله عليه وسلم ، ويدعو بينهم ، ولا يسلم تسليماً ، ثم يصل التاسعة ويقعد ، وذكر كلمة نحوها ويحمد الله ، ويصلى على نبيه صلى الله عليه وسلم ، ويدعو ثم يسلم تسليماً يسمعنا ، ثم يصلى ركعتين وهو قاعد ، ثم ذكر بقية الأحاديث (١) أنظر النسائي باب قيام الليل باب رقم (٤٠) وسنن أبي دؤاد كتاب التطوع باب (٢٦) وكذا النسائي قيام الليل باب (٤١) وابن ماجه الاقامة باب (١٢٣) ومسنند الإمام أحمد ٦/٢٩٠ ، ٦/٣١٠ ، ٦/٣٢١ ، ٦/١٢٣ ، ومسلم كتاب المسافرين حديث رقم (١٢٩) والترمذي الوتر باب (٢) والدارمي في الصلاة باب (٢١٠) ومسنند الامام أحمد ٦/٦٤ ، ٦/٢٠٥ ، والنسائي قيام الليل باب (٤٣) وتفصيل كيفية صلاة الوتر موجود في كتب الفقه ، وقد ذكر الفقهاء في كتبهم ولا يجوز انكاره بعد ثبوته بأسانيد صحيحة ثابتة . والله تعالى أعلم بالصواب .

وأما الإشارة بالسبابة في التشهد فهو أمر مشروع شرعه رسول الله (ص) في أحاديث كثيرة صحيحة ومنها ما أخرجه الامام الحافظ أبو بكر عبدالله بن الزبير الحميري من شيوخ البخاري في مسنده حديثاً من حديث عبدالله بن عمر رضي الله تعالى عنهما قال علي بن عبد الرحمن المعادي : صليت إلى جنب ابن عمر فقلبت الحصى فلما انصرف قال : لا تقلب الحصى ، فإن تقلب الحصى من الشيطان وافعل كما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل ، قلت : وكيف رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل ؟ فوضع يده اليمنى على شفته اليمنى ، وضم أبو بكر ثلاث أصابع ، ونصب السبابة ، ووضع يده اليسرى في شفته اليسرى ، وبسطها ، قال سفيان . وكان يحيى بن سعيد حدثنا عن مسلم ، فلما لقيت مسلماً حدثني وزاد فيه وهي مذبذبة الشيطان لا يسو أحد وهو يقول : هكذا نصب الحميري أصبعه .

قال مسلم : وحدثني رجل أنه رأى الأنبياء ممثلين في كنيسة في الشام في صلاتهم

قائلين هكذا ونصب الحميدى أصبعه (١) قلت : وأخرج هذا الحديث مسلم في الصحيح من طرق تحت باب صفة الجلوس في الصلاة ، وكيفية وضع اليدين على الفخذين (٢) وأخرجه أيضا الإمام أبو عوانة في مسنده ، وابن خزيمة في صحيحه ، وكذا الحافظ أبو يعلى الموصلى في مسنده بسند صحيح عن ابن عمر ، وأبو داود والنسائي في سننهما وابن الجارود في المنتقى حديث رقم (٢٠٨) وابن حبان في الصحيح بإسناد صحيح حديث رقم (٤٨٥) والحديث فيه حجة في إشارة الأصبع في التشهد وهو سنة ثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وعمل بها الإمام أحمد ومالك والشافعى ، وإسحاق وغيرهم رحمهم الله تعالى عملا بهذه الأحاديث فليتبني الله عز وجل رجال يزعمون ان ذلك عيب في الصلاة ، ولا يليق ، وأخرجه الامام أبو بكر بن أبي شيبة في المصنف وقال : وكان أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يأخذ بعضهم على بعض معنى الإشارة بالأصبع في الدعاء (٣) وأخرجه الحاكم في المستدرک وصححه ووافقه الذهبي على تصحيحه في التلخيص وأخرج الحديث أيضاً الامام أحمد في مسنده ، والبيهقي في سننه الكبرى فلا وجه للانكار بعد ثبوتها ثبوتاً واضحاً كواضحة النهار والله تعالى أعلم بالصواب .

وأما خروج النساء الى المساجد المكتوبة والعبدن مع ستر فهذا مما لا خلاف فيه بين الأئمة كلهم مستندين على ذلك من أحاديث كثيرة ، منها ما أخرجه البخارى ، ومسلم وأبو داود في السنن ، والدارمي في سننه ، والامام مالك في موطئه والامام أحمد في مسنده من حديث عبد الله بن عمر رضى الله تعالى عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا تمنعوا إماء الله مساجد الله ، وقال البخارى رحمه الله تعالى عن ابن عمر رضى الله تعالى عنه عن النبي

(١) مسند الحميدى ٢٨٧ - ٢٨٨ / ٢

(٢) مسلم في ٢١٨ - ٢١٩ / ١

(٣) مصنف ابن أبي شيبة ١٢٣ / ٢

صلى الله عليه وسلم : قال : انذروا للنساء بالليل الى المساجد ، ثم قال بإسناده عن ابن عمر قال . كانت امرأة لعمر تشهد صلاة الصبح والعشاء في الجماعة في المسجد فقبل لها : لم نخرجين وند تعلين أن عمر يسكره ذلك ويغار ؟ قالت : وما يمنعه أن ينهاني ، قال يمنعه قول رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تمنعوا إماء الله مساجد الله (١) قال الحافظ في الفتح : عن مجاهد عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : انذروا للنساء بالليل الى المساجد ، هكذا ذكره مختصراً واورده مسلم من طريق مجاهد عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم مطولاً : وقد تقدم ذكره في باب خروج النساء الى المساجد وهو قبيل كتاب الجمعة ، وتقدم هناك ما يتعلق به مطولاً ، وقوله بالليل : فيه إشارة الى أنهم ما كانوا يمنعونهم بالنهار لأن الليل مظنة الريبة قلت : فلا وجه للانكار بعد ثبوت هذه السنة الصحيحة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . وقال الحافظ وقد عكس هذا بعض الحنفية فجري على ظاهر الخبر فقال : التقيد بالليل لكون الفسق فيه في شغل بفسقهم بخلاف النهار فانهم ينتشرون فيه ، وهذا وإن كان ممكن لكن مظنة الريبة في الليل أشد وليس لكأنهم في الليل ما يجد ما يشتغل به ،

وأما النهار فالغالب أنه يفضحهم غالباً ويصدhem عن التعرض لهن ظاهراً لكثرة انتشار الناس ، ورؤية من يتعرض فيه لما لا يحل له فينكر عليه والله تعالى أعلم (٢) وأما خروج النساء الى صلاة العيدين فهذا أمر أيضاً مشروع شرعه الله تعالى على أسانرسوله صلى الله عليه وسلم فقد أخرج الإمام البخاري ومسلم ، وأصحاب السنن الأربعة والدارمي في سننه والإمام أبو يعلى الموصلي في مسنده والإمام أحمد أيضاً في مسنده من حديث أم عطية الأنصارية رضى الله تعالى عنها . قال الإمام أحمد بإسناده الصحيح عن حفصة بنت سيرين قالت كنا نمنع عواتقنا أن يخرجن فقدمت امرأه فزلت قصر بني خلف ، فحدثت أن

(١) الفتح ٢ / ٣٨٣

(٢) الفتح ٢ / ٣٨٣



أختها كانت تحت رجل من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قد غزا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم اثنتى عشرة غزوة قالت أختي : غزوت معه ست غزوات ، قالت : كنا نداوى الكمسي ونقوم على المرضى ، فسألت أختي رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت هل على أحدنا بأس إن لم يكن لها جلباب أن لا تخرج ، فقال لتلبسها صاحبها من جلبابها ، وتشهد الخير ، ودعوة المؤمنين قالت : فلما قدمت أم عطية فسألتها ، أو سألتها ، هل سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول كذا ، وكذا قالت : وكانت لا تذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم أبدا إلا قالت بيبا ، فقالت نعم بيبا قال ليخرج العواتق ذوات الخدور ، أو قالت العواتق وذوات الخدور ، والخيض فيشهدون الخير ، ودعوة المؤمنين ، ويعزلن الخيض المصلى ؛ فقلت لأم عطية الحائض ؟ فقالت أو ليس يشهدون عرفة ! وتشهد كذا وكذا . قلت : كلمة (بيبا) في المستند خطأ ورد في البخاري (بأبي) أى فداه أبى أنظر حديث رقم ٣٢٤ ، ٣٥١ ، ٩٧١ ، ٩٧٤ ، ٩٨٠ ، ٩٨١ ، ١٢٥٢ ، من الجامع الصحيح للإمام البخاري رحمه الله تعالى ، وأجاد الحافظ في الفتح في شرح حديث أم عطية فليرجع إليه من شاء <sup>(١)</sup> فالتمه صود ان السنة الصحيحة قد ثبتت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذه المسألة فلا وجه للانكار يجب على المسلم أن يسلم أمره ، وشأنه كاه لله تعالى ، ولرسوله صلى الله عليه وسلم والله تعالى أعلم بالصواب .

وأما التلاوة من المصحف في الصلاة فقد اختلف فيها الأمة رحمهم الله تعالى ، فذهب قوم الى جوازه منهم عائشة رضى الله تعالى عنها ، وأنس بن مالك ، وعائشة بنت طلحة ، وعطاء بن أبى رباح ، والحسن البصرى ومحمد بن المنكدر وغيرهم ، فقد أخرج الإمام أبو بكر بن أبى شيبة في مذهبته تحت باب في الرجل يؤم القوم وهو يقرأ في المصحف ، فقال : حدثنا الثقفى - قلت : هو عبد الوهاب بن عبد المجيد وهو ثقة وعن أيوب قال : محمد لا يرى بأساً أن

يؤم الرجل القوم بقرأ في المصحف ، ثم قال : حدثنا ابن علية عن أيوب ، قال : سمعت القاسم يقول : كان يؤم عائشة عبد يقرأ في المصحف ، حدثنا وكيع ، قال حدثنا هشام بن عروة عن أبي بكر بن أبي ملكية أن عائشة أعتقت غلاما لها عن دبر فكان يؤمها في رمضان في المصحف حدثنا أزهر بن عون ، عن ابن سيرين عن عائشة بنت طلحة أنها كانت تأمر غلاما ، أو إنسانا يقرأ في المصحف يؤمها في رمضان ، حدثنا أبو داود عن شعبة ، عن الحكم في الرجل يؤم في رمضان يقرأ في المصحف ونخص فيه ، حدثنا أبو داود الطيالسي ، عن شعبة ، عن منصور ، عن الحسن ، ومحمد قال لا بأس به ، حدثنا أبو داود ، عن رباح بن أبي معروف ، عن عطاء ، قال : لا بأس به ، حدثنا وكيع قال : حدثنا الربيع عن الحسن قال : لا بأس أن يؤم في المصحف إذا لم يجد يعني من يقرأ ظاهرا . حدثنا يحيى بن آدم ، عيسى بن طهمان قال : حدثني ثابت البناني قال : كان أنس يصلي وعلامه يمسك المصحف خلفه ، فإذا تعابا في آية ففتح عليه (١) قلت : هذه جملة من الآثار صحت أسانيدھا الى أصحابها تجيز التلاوة من المصحف في الصلاة وهو الحق إن شاء الله تعالى .

ولم يثبت فيه حديث مرفوع عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وذهب قوم آخرون الى الكراهة منهم سليمان بن حنظلة البكري ، والإمام أبو حنيفة وأبراهيم النخعي ، ومجاهد بن جبر المكي ، وسعيد بن المسيب ، وقتادة ، والشعبي ، وقال الإمام أبو محمد ابن قدامة في كتاب المغني : فصل قال أحمد لا بأس أن يصلي بالناس القيام وهو ينظر في المصحف ؛ قيل له في الفريضة ! قال : لم أسمع فيه شيئا وقال القاضي يكره في الفرض ، ولا بأس في التطوع إذا لم يحفظ ، فإن كان حافظا كره أيضا وقد سئل أحمد عن الإمامة في المصحف في رمضان ؟ فقال إذا اضطررنا الى ذلك . نقله علي بن سعيد ، وصالح ، وابن منصور ، وحكى عن ابن حامد ان النفل والفرض في

الجواز سواء ، وقال أبو حنيفة تبطل الصلاة به اذا لم يكن حافظا ، لانه عمل طويل وقد روى أبو بكر بن أبي داود في كتاب المصاحف بإسناده عن ابن عباس قال : نهانا أمير المؤمنين أن نؤم الناس في المصاحف والا يؤمننا إلا محتمل

وروى عن ابن المسيب والحسن ، ومجاهد ، وإبراهيم ، وسليمان بن حنظلة ، والربيع كراهة ذلك ، وعن سعيد والحسن قالوا : تردد مامعك من القرآن ولا تقرأ في المصحف ، ثم قال الامام ابن قدامة : والدليل على جوازه ما روى أبو بكر الاثرم ، وابن أبي داود بإسنادهما عن عائشة ، انها كانت يؤمها عبد لها في المصحف ، وسئل الزهري عن رجل يقرأ في رمضان في المصحف ؛ فقال : وكان خيارنا يقرءون في المصاحف ، وروى ذلك عن عطاء ؛ ويحى الانصاوى وعن الحسن ومحمد في التطوع ، ولأن ما جاز قراءته ظاهرا جاز نظرا كالحافظ ، ولا نسلم أن ذلك يحتاج إلى عمل طويل ، وان كان كثيرا فهو متصل ، واختصت الكراهة بمن يحفظ ، لانه يشتغل بذلك عن الخشوع في الصلاة والنظر إلى موضع السجود لغير حاجة ، وكره في الفرض على الاطلاق ، لأن العادة ، أنه لا يحتاج إلى ذلك فيها ، وأبيحت في غير هذين الموضعين لموضع الحاجة إلى سماع القرآن ، والقيام به والله أعلم <sup>(١)</sup> قلت : والذي يظهر أن القراءة في المصحف للامام الذي لا يحفظ من القرآن شيئا جائزة بما ثبت عن عائشة رضى الله تعالى عنهما وأنس بن مالك وغيرهما رضى الله تعالى عنهم ، وأما النفرة بين النفل والفرض فلا وجه لها في النظر الصحيح والعلم عند الله تعالى .

وأما الأذانات للصبح أحدهما بليل والآخر عند طلوع الفجر ، فقدم الإمام البخارى في جامعه الصحيح بابين إذا قال : باب الأذان بعد الفجر ، ثم ساق إسناده إلى ابن عمر رضى الله تعالى عنهما قال : أخبرتنى حفصة أن رسول الله صلى الله وسلم كان إذا اعتكف المؤذن للصبح ، وبدأ الصبح صلى ركعتين خفيفتين قبل أن تقام الصلاة ، قال الحافظ شارحا هذا الحديث في الفتح :

قدم المصنف ترجمة الأذان بعد الفجر على ترجمة الأذان قبل الفجر لخلاف الترتيب الوجودي ، لأن الأصل في الشرع أن لا يؤذن إلا بعد دخول الوقت فقدم الترجمة الأصلية على ما ندر عنه .

وأشار ابن بطال إلى الاعتراض على الترجمة بأنه لا خلاف فيه بين الأئمة ، وإنما الخلاف في جوازها قبل الفجر والذي يظهر لي أن مراد المصنف بالترجمة أن يبين أن المعنى الذي كان يؤذن لأجله قبل الفجر غير المعنى الذي كان يؤذن لأجله بعد الفجر ، وأن الأذان قبل الفجر لا يكتفى به عن الأذان بعده ، ثم قال البخاري وساق إسناده إلى عبد الله بن عمر رضي الله تعالى عنهما قال : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إن بلالا ينادي بليل ، فكلوا واشربوا حتى ينادي ابن أم مكتوم ، وأطال الحافظ الكلام حول هذه الأحاديث فشرحها شرحاً وافياً ، وأثبت الأذنين أي قبل الفجر وبعده ، ثم قال الإمام البخاري رحمه الله تعالى : باب الأذان قبل الفجر ، ثم ساق إسناده إلى عبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا يمتنع أحدكم - أو أحداً منكم - أذان بلال من سجوره ، فإنه يؤذن - أو ينادي بليل ليرجع قائمكم ، وليذهب نائمكم ، وليس أن يقول الفجر ، أو الصبح - وقال بأصابعه ورفعها إلى فوق ، وطأطأ إلى أسفل - حتى يقول هكذا . وقال زهير بسبأ بنيه إحداها فوق الأخرى ، ثم مدها عن يمينه وشماله ، ( قال الحافظ في الفتح شارحاً حديث ابن مسعود رضي الله تعالى عنه باب الأذان قبل الفجر ) أي حكمه هل يشرع أولاً ؟ وإذا شرع هل يكتفى به من إعادة الأذان بعد الفجر أولاً ، وإلى مشروعيته مطلقاً ذهب الجمهور ، وخالف الثوري ، وأبو حنيفة ، ومحمد وإلى الاكتفاء ، ذهب مطلقاً ، ذهب مالك ، والشافعي وأحمد ، وأصحابهم وخالف ابن خزيمة وابن المنذر ، وطائفة من أهل الحديث ، وقال به الغزالي في الإحياء وادعى بعضهم أنه لم يرد في شيء من الحديث ما يدل على الاكتفاء وتقب بحديث الباب . ثم قال الحافظ وهنا قد ورد حديث ابن عمر ، وعائشة . بما يشعر بعدم الاكتفاء ، وكأن هذا هو السر في إيراد البخاري لحديثهما في هذا الباب

عقب حديث ابن مسعود ، فهم حديث زياد بن الحارث عن أبي داود يدل على الاكتفاء ، فإن فيه أنه أذن قبل الفجر بأمر النبي صلى الله عليه وسلم ، وأنه استأذنه في الإقامة فمنعه إلى أن طلع الفجر ، فأمره ، فأقام ، قال الحافظ في إسناده ضعف ، قلت ولم يبين الحافظ وجه الضعف في حديث زياد بن الحارث الذي أخرجه أبو داود في السنن <sup>(١)</sup> تحت باب في الرجل يؤذن ويقم آخر .

قال العبد الفقير : فيه عبد الرحمن بن زياد بن أنعم بفتح أوله وسكون النون ، وضم المهمل الإفریقی قاضها ، قال الحافظ في التقریب : ضعيف في حفظه ، مات سنة ست وخمسين ومائة <sup>(٢)</sup> وقال الذهبي في الميزان روى معاوية عن يحيى : ضعيف ولا يسقط حديثه ، وقال أحمد : ليس بشيء نحن لا نروى عنه شيئاً ، وقال النسائي : ضعيف في الثقات ، وقال الدارقطني ليس بالقوى ، وقال ابن حبان يروى الموضوعات عن الثقات ، ويدلس عن محمد بن سعيد المصلوب <sup>(٣)</sup> ثم قال الحافظ في الفتح : ومن ثم قال القرطبي أنه مذهب واضح غير أن العمل المنقول بالمدينة على خلافه انتهى ، فلم يرد به بالعمل على قاعدة المالكية ، وادعى بعض الحنفية — كما حكاه السروجي منهم وأن النداء قبل الفجر لم يكن بالفاظ الأذان ، وإنما كان تذكيراً ، أو تسجييراً كما يقع للناس اليوم . وهذا أمر مردود ولكن الذي يصنعه الناس اليوم محدث قطعاً ، وقد تضافرت الطرق على التعبير بلفظ الأذان فحمله على معناه الشرعى مقدم ، ولأن الأذان الأول لو كان بالفاظ مخصوصة لما التبس على السامعين .

وسياق الخبر يقتضى أنه خشى عليهم الالتباس ، وادعى ابن القطان أن ذلك كان في رمضان خاصة ، وفيه نظر <sup>(٤)</sup> قلت : وقال الإمام ابن قدامة في

(١) الفتح ١٢٢ / ١

(٢) التقریب ص ٢٠٢ .

(٣) الميزان ٥٦١ — ٥٦٤ / ٢

(٤) الفتح ١٢٢ / ١

المعنى : إن الأذان قبل الوقت في غير الفجر لأيجزىء وهذا لا نعلم فيه خلافاً ، قال ابن المنذر أجمع أهل العلم على أن السنة أن يؤذن للصلوات بعد دخول وقتها إلا الفجر ، ولأن الأذان شرع للإعلام بالوقت . فلا يشرع قبل الوقت لئلا يذهب مقصوده . ثم قال رحمه الله تعالى : أنه يشرع الأذان للفجر قبل وقتها ، وهو قول مالك والأوزاعي والشافعي ، وإسحاق ، ومنعه الثوري وأبو حنيفة ومحمد بن الحسن ، لما روى ابن عمر أن بلالا أذن قبل طلوع الفجر فأمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يرجع فينادي ألا أن العبد نام ألا إن العبد نام ، وعن بلال أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له : لا تؤذن حتى يستبين لك الفجر هكذا مديديه عرضا رواهما أبو داود قلت نعم رواه أبو داود تحت باب في الأذان قبل دخول الوقت ، ثم ساق إسناده بقوله : حدثنا موسى بن اسماعيل . وداود بن شبيب قال حدثنا حماد ، عن أيوب ، عن فافع ، عن ابن عمر ثم ذكر الحديث بطوله . وقال الإمام أبو داود في نهاية الحديث : وهذا الحديث لم يردّه عن أيوب إلا حماد بن سلمة اهـ . قلت : يرى الإمام أبو داود أن هذه الرواية شاذة غير محفوظة لأن حماد خالف الحفاظ الثقات الذين رواوا هذه الرواية عن أيوب السخيتي فلم يرفعوها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وقد تكلم الحفاظ في الفتح على هذه الرواية ، وقال : وقد اتفق أئمة الحديث على ابن المديني وأحمد بن حنبل ، والبخاري والذهلي ، وأبو حاتم ، وأبو داود والترمذي ، والأثرم . والدارقطني على أن حمادا أخطأ في رفعه ، وأن الصواب وقفه على عمر بن الخطاب . وأنه هو الذي وقع له ذلك مع مؤذنه ، وأن حمادا انفرد برفعه (١) قلت أن حماد بن سلمة ذكره الحفاظ بن سبط العجمي في كتابه الاعتباط بمن رمى بالإختلاط لعلة رواها في حالة الاختلاط والعلم عند الله تعالى فلا حجة فيها لمن تمسك بها من الأئمة المذكورين ، أعني الثوري وأبا حنيفة ،

ومحمد بن الحسن الشيباني رحمهم الله تعالى بعد ثبوت الأذان الأول للفجر بروايات عديدة ، فانظر المراجع الآتية ، البخارى كتاب الأذان باب ( ١٣ ) الصوم ( ١٧ ) الطلاق ( ٢٤ ) الأحاد ( ١ ) ومسلماً الصيام حديث رقم ( ٣٩ ) ( ٤٢ ) ( ٤٣ ) ومسند الإمام أحمد ٣٨٦ / ١ ، ١ / ٣٩٢ ، ١ / ٤٣٥ ، ٣ / ١٤٠ ، ٥ / ١٣ ، ٥ / ١٨ ، والله تعالى أعلم بالصواب .

وأما وضع اليدين على الصدر ، أو فوق السرة ، منسوخ أم سنة ، ففى توجيه هذا السؤال خطأ فى التعبير ينبغى أن يوجه السؤال هكذا : ما موضع اليدين فى حالة القيام فى الصلاة على الصدر ؟ أم تحت السرة ؟ أم الاسدال ؟

والجواب . وضع اليدين على الصدر فى الصلاة فى حالة القيام جاءت فيها الروايات الكثيرة المختلفة ، وهى صحيحة موضعها الصدر ، قال الإمام الحافظ محمد بن اسحاق بن خزيمة السلسى النيسابورى فى صحيحه : أخبرنا أبو طاهر ، نا أبو بكر ، نا أبو موسى ، نا مؤمل ، نا اسماعيل ، عن عاصم بن كليب ، عن أبيه ، عن وائل بن حجر ، قال : صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ووضع يده اليمنى على يده اليسرى على صدره ( ١ ) قلت : رجال هذا الإسناد كلهم ثقات إلا مؤمل بن اسماعيل البصرى نزيل مكة هو صدوق سىء الحفظ قاله الحافظ فى التقريب قلت وقد أخرج الإمام البيهقى هذا الحديث فى سننه الكبرى عن هذا الوجه وقد أخرجه له شاهداً قويا من حديث على بن أبى طالب رضى الله تعالى عنه إذ قال رحمه الله تعالى : أخبرنا أبو بكر أحمد بن الحارث الفقيه ، أنبأ أبو محمد بن حبان ، أبو الشيخ ثنا أبو الحريش الكلوى ، ثنا شيبان ، ثنا حماد بن سلمة ، ثنا عاصم الجحدري ، عن أبيه ، عن عقبة بن صبيان كذا قال : أن علياً رضى الله تعالى عنه قال فى هذه الآية فصلى لربك وانحر ، قال وضع يده اليمنى على وسط يده اليسرى ، ثم وضعها على صدره وقال

ثنا أبو حريش ، ثنا شيبان ، ثنا جاد ، ثنا عاصم الاحول عن رجل ، عن أنس مثله ، أو قال عن النبي صلى الله عليه وسلم (١) وقال الشوكاني في النيل مشيراً إلى حديث ابن خزيمة : واحتجت الشافعية لما ذهب إليه بما أخرجه ابن خزيمة في صحيحه ، وصححه من حديث وائل بن حجر ثم ذكر الحديث بطوله (٢) ثم قال : والحديث مصرح بأن الوضع على الصدر وكذلك حديث طاؤس المتقدم ، قلت : وهو حديث مرسل أخرجه الإمام أبو داود في سننه عن طاووس بن كيسان رحمه الله تعالى أنه قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يضع يده اليمنى على يده اليسرى ، ثم يشد بها على صدره وهو في الصلاة قال الشوكاني وهو مرسل ، وهذه الروايات مذكورة عن أبي داود كلها ليست إلا في نسخة ابن الأعرابي كما تقدم ، ثم قال في نهاية الشرح : ولا شيء في الباب أصح من حديث وائل المذكور ، وهو المناسب لما أسلفنا عن تفسير علي به وابن عباس لقوله تعالى فصلي لربك وانحر وضع اليمين على الشمال في محل النحر والصدر اهـ (٣) قلت :

ولقد عقد الإمام البيهقي في السنن الكبرى باباً إذ قال باب وضع اليدين على الصدر في الصلاة من السنة ثم ساق بأسناده عدة روايات في هذا المعنى وهي نص صريح على أن السنة في هذا الموضوع هو وضع اليدين في الصلاة على الصدر .

وقال الإمام السيوطي : وأخرج ابن أبي شيبة في المصنف والبخاري في تاريخه ، وابن جرير وابن المنذر ، وابن أبي حاتم في تفسيرهم والدارقطني في الأفراد ، وأبو الشيخ والحاكم ، وابن مردويه ، والبيهقي في سننه عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه في قوله : فصل لربك وانحر قال وضع

---

(١) السنن الكبرى للبيهقي ٢/٣٠

(٢) نيل الأوطار للشوكاني ١/٢١١

(٣) المصدر السابق



بيده النبي على وسط ساعده اليسرى ، ثم وضعها على صدره في الصلاة (١) ثم قال : وأخرج أبو الشيخ والبيهقي في سننه عن أنس رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله . قلت وجاءت روايات أخرى ، وفيها أن موضعهما تحت السرة . وقال الإمام البيهقي في سننه وروى عن علي رضى الله عنه تحت السرة وفي إسناده ضعف (٢) ثم قال : أجزنا أبو بكر بن الحارث ، أنبا على به عمر الحافظ ، ثنا محمد بن القاسم ، ثنا أبو كريب ، ثنا حفص بن غياث عن عبد الرحمن بن اسحاق عن النعمان بن سعد ، عن علي رضى الله تعالى عنه ، أنه كان يقول إن من سنة الصلاة وضع اليمين على الشمال تحت السرة ، ثم قال الإمام البيهقي عبد الرحمن بن اسحاق هذا هو الواسطي القرشي ، جرحه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين ، والبخاري وغيرهم ورواه أيضاً عبد الرحمن عن يسار عن أبي وائل ، عن أبي هريرة كذلك ، وعبد الرحمن بن اسحاق متروك اهـ .

قلت : قال الإمام الذهبي في الميزان : عبد الرحمن بن اسحاق أبو شبة الواسطي صاحب النعمان بن سعد ضعفوه ، قال أبو طالب سألت أحمد بن حنبل عنه فقال ليس بشيء منكر الحديث ، يروى عن الشعبي وغيره . وروى عبد الله بن أحمد عن أبيه قال : روى عنه ابن إدريس ، وأبو معاوية ، وابن فضيل له مناكير ، وليس في الحديث بذلك روى عباس عن يحيى ضعيف ، وقال مرة متروك ، وروى معاوية بن صالح عن يحيى : كوفي ضعيف . قال البخاري : فيه نظر ، وقال النسائي وغيره ضعيف (٣) وقال الإمام ابن حبان في كتابه المجروحين : وكان يقلب الأسانيد ، وينفرد بالمناكير عن المشاهير لا يحل الاحتجاج به ، ثم نقل عن الإمام أحمد بن حنبل قوله فيه الذي نقله الذهبي في الميزان (٤) قلت : رواية علي رضى الله تعالى عنه : أخرجها الإمام أحمد في

(١) الدر المنثور ٦/٤٠٣

(٢) السنن الكبرى للبيهقي ص ٣١/٢

(٣) الميزان ٦/٥٤٨

(٤) المجروحين لابن حبان ٢/٥٦

مسند من طريق عبد الرحمن بن اسحاق الواسطي والإمام أبو داؤد في مسنده تحت باب وضع اليمنى على اليسرى في الصلاة وضعها الإمام أبو داؤد ، ثم قال : سمعت أحمد بن حنبل يضعف عبد الرحمن بن اسحاق الكوفي ، ثم قال . حدثنا أبو توبة ، ثنا الهيثم يعني ابن حميد ، عن ثور ، عن سليمان بن موسى ، عن طاووس ، ثم قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يضع يده اليمنى على يده اليسرى ، ثم يشد بينهما على صدره وهو في الصلاة <sup>(١)</sup> قلت ولقد سبق ذكر هذه الرواية ونقلها الشوكاني في النبيل ، وإن كانت مرسلة ، وأنها تؤيد الروايات المرفوعة التي سبقت في هذا البحث ، والمرسل حجة عند الإمام أبي حنيفة ، ومالك ، والإمام أحمد في رواية عنه مطلقا وعند الهافعي رحمه الله تعالى إذا اعتضد بمجيئه من وجه آخر يبين الطرق الأولى مسنداً كان ، أو مرسل ، وقد جاء في الوضع على الصدر الأحاديث الكثيرة ، منها ما ذكرت آنفاً ، ومنها ما أخرجه الإمام أحمد في مسنده قال : حدثنا يحيى بن سعيد عن سفيان ، حدثني مالك بن حرب ، عن قبيصة بن هلب ، عن أبيه ، قال : رأيت النبي صلى الله عليه وسلم عمله ينصرف عن يمينه ، وعن يساره ، ورأيت قال : يضع هذه على صدره وضع يميني اليمنى على اليسرى فوق المعضل <sup>(٢)</sup> وقال العلامة شارح أبي داؤد أي صاحب العون بعد ذكره هذا الحديث : رواة هذا الحديث كلهم نقات ، ثم ترجم له جميعاً له شرحه ثم ذكر جميع الروايات التي جاءت بهذا المعنى

ثم قال : إنها تدل على استحباب وضع اليدين على الصدور وهو الحق ، ثم تعرض للوضع تحت السرة أو فوق السرة ، فقال . فلم يثبت فيه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حديث ، فإن قلتم أخرج ابن أبي شيبة عن وكيع ، عن موسى بن عمير ، عن علقمة بن وائل بن حجر ، عن أبيه قال : رأيت رسول الله صلى الله

(١) أنظر سنن أبي داؤد ومسند الإمام أحمد ١/١١٠

(٢) مسند الامام أحمد ٥/٢٢٦

عليه وسلم وضع يمينه على شماله في الصلاة تحت السرة، وإسناده جيد، ورواته كلهم ثقات فهذا حديث صحيح في الوضع تحت السرة، قلت: نعم أخرجه الإمام أبو بكر بن أبي شيبة في مصنفه فقال: حدثنا وكيع، عن موسى بن عمير، عن علقمة بن وائل بن حجر، عن أبيه، قال: رأيت النبي صلى الله عليه وسلم وضع يمينه على شماله في الصلاة (١) ولبست فيه لفظة «تحت السرة».

ثم قال العلامة الشارح صاحب العون مجيباً لمن يستدل بهذه الرواية: قلنا قال العلامة الشيخ محمد حیات السندی في ثبوت زيادة «تحت السرة»، نظر بل هي غلط نهماً من السهو، فإنني راجعت نسخة صحيحة من المصنف فرأيت فيها هذا الحديث بهذا السند وبهذه الألفاظ إلا أنه ليس فيها «تحت السرة»، وذكر فيها بعد هذا الحديث أثر النخعي: ولفظه قريب من لفظ الحديث، وفي آخره في الصلاة تحت السرة فلعل بصر الكاتب زاغ من محل إلى آخر فأدرج لفظ الموقوف — لعله المتطوع — في المرفوع، ويدل على ما ذكرت أن كل النسخ ليست متفقة على هذه الزيادة، وأن غير واحد من أهل الحديث روى هذا الحديث، ولم يذكر تحت السرة، بل مارأيت، ولا سمعت أحداً من أهل العلم ذكر هذا الحديث بهذه الزيادة اهـ.

ثم قال العلامة صاحب العون: وما يدل على عدم صحة زيادة «تحت السرة» في هذا الحديث أنه روى الإمام أحمد في مسنده هذا الحديث بهذا الإسناد ولم يذكر هذه الزيادة حيث قال: حدثنا وكيع، ثنا موسى بن عمير العنبري، عن علقمة بن وائل الحضرمي، عن أبيه قال: رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم واضعاً يمينه على شماله في الصلاة، وروى البيهقي أيضاً هذا الحديث بهذا الإسناد ولم يذكر هذه الزيادة حيث رواه عن موسى بن عمير، وقيس بن سليم، عن علقمة عن أبيه قريباً مما تقدم بدون هذه الزيادة، وما يدل على المطلوب أن الإمام الزبيلي

والعيني ، وابن الهمام ، وابن أمير الحاج ، وإبراهيم الحلبي ، وصاحب البحر  
وعلى القارى وغيرهم من العلماء الخنفية مع شدة اعتنائهم بدلائل المذهب ،  
والجمع من صحيحها ، وحسنها ، وسقيعها لم يذكر أحد منهم هذه الزيادة في هذا  
الحديث ، فلو كان هذا الحديث الصحيح بهذه الزيادة في المصنف لذكروه البتة  
ولقد أكثر بعض هؤلاء الرواة النقل من المصنف ، وكتبهم مملوءة من أحاديثه  
وآثاره ، وكذا الحافظ بن عبد البر ، والحافظ ابن حجر . والإمام النووي ،  
وغيرهم من سائر أهل العلم لم يوردوا هذا الحديث بهذه الزيادة ، فهذه أمور  
تورث الشك في صحة زيادته تحت السرة ، في هذا الحديث والله أعلم <sup>(١)</sup>.

قلت : كما أنها لا توجد في النسخة المطبوعة في الهند في عام ١٣٨٧ هـ ،  
١٩٦٧م وكذا لا توجد في النسخة المصورة المخطوطة التي توجد بمكتبة الحرم  
المسكي التابعة للرئاسة العامة للإشراف الديني بالمسجد الحرام .

وقال الإمام العلامة ابن قدامة في المغني : اختلفت الرواية في موضع وضعهما  
فروى عن أحمد أنه يضعهما تحت السرة ، وروى ذلك عن علي ، وأبي هريرة ،  
وأبي مجلز ، والنخعي ، والثوري ، وإسحاق ، لما روى عن علي أنه قال : وضع  
اليمين على الشمال تحت السرة . رواه الإمام أحمد وأبو داود <sup>(٢)</sup> قلت : وقد  
سبق الكلام على عبد الرحمن بن إسحاق الواسطي ، وكلام الإمام أحمد فيه .  
وهو متروك ، والمتروك لا يصلح للاعتبار فخلا أن يكون حجة وكذا كلام  
الإمام أبي داود فيه من نهاية الحديث <sup>(٣)</sup> وأخرجه الإمام أحمد في مسنده  
١/١١٠ ، ثم قال الإمام ابن قدامة : وعن أحمد أنه يضعهما فوق السرة ، وهو  
قول سعيد بن جبير ، والشافعي لما روى وائل بن حجر قال : رأيت النبي صلى

( ١ ) عون المعبود ١/٢٧٦ النسخة الهندية .

( ٢ ) المغني لابن قدامة ٤١٤ / ١ .

( ٣ ) راجع هذا البحث ص ٤٣ .

الله عليه وسلم يصلى فوضع يديه على صدره لإحداهما على الأخرى ، قلت : أخرجه الإمام ابن خزيمة في الصحيح ، والبيهقي في سننه وقد مر الكلام عليه في الأوراق السابقة وهو دليل أهل الحديث وقد تكلم عليه الشوكاني في النبل وقال لا حجة للشافعية لأنه فرق بين « على صدره » و « فوق سترته » ، ثم قال الإمام ابن قدامة رحمه الله تعالى : وعنه أنه مخير في ذلك لأن الجميع مروى ، والأمر في ذلك واسع <sup>(١)</sup> قلت : رواية التخيير لم يذكرها في المغني رحمه الله تعالى ، وليس الأمر كما ذكر لأن الروايات التي نقلتها في هذا البحث من كلا الطرفين قروايات الوضع على الصدر راجحة وقوية على روايات الوضع تحت السرة فاترك التعصب الممقوت الذي حذر منه الأئمة الأربعة وغيرهم رحمهم الله تعالى واعمل بالسنة النبوية الصحيحة حتى تكون سعيداً في دنياك ، وأخراك ، والله تعالى أعلم بالصواب .

وأما السدل ، والإرسال الذي يعمل به المالكية والزيدية ، والإمامية الإثنى عشرية فهذا ما لا حجة فيه من ناحية السنة المعروفة ، ولا يخفى على أحد أن مالكاً رحمه الله تعالى قد روى القبض في موطنه إذ قال رحمه الله تعالى : وضع اليدين لإحداهما على الأخرى في الصلاة ، ثم قال : عن أبي حازم بن دينار ، عن سهل بن سعد ، أنه قال : كان الناس يؤمرون أن يضع الرجل اليد اليمنى على ذراعه اليسرى في الصلاة ، قال أبو حازم : لأعلم إلا أنه ينمى ذلك <sup>(٢)</sup> قلت : ينمى أى يرفعه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وسهل بن سعد وهو صحابي كما لا يخفى على أحد وأن قوله هذا : « كان الناس يؤمرون أن يضع الرجل اليد اليمنى على ذراعه اليسرى في الصلاة » من الروايات المرفوعة ، كما نص عليه جمهرة كبيرة من علماء مصطلح الحديث ، قال الصيوطي في تنوير الحوالك :

( ١ ) المغني لابن قدامة ٤١٤ / ١ .

( ٢ ) مؤطا للإمام مالك مع تنوير الحوالك ١٣٣ / ١ .

روى الطبراني في الكبير بسند صحيح عن ابن عباس ، قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : إنا معشر الأنبياء أمرنا بتعجيل فطرنا ، وتأخير سحورنا ، وأن نضع أيماننا على شمالكنا في الصلاة ، وروى الطبراني عن أبي الدرداء رفعه قال : ثلاث من أخلاق النبوة ، تعجيل الإفطار ، وتأخير السحور ، ووضع اليمنى على الشمال في الصلاة ، وروى ابن عبد البر عن أبي هريرة رضى الله تعالى عنه ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاث من النبوة تعجيل الإفطار ، وتأخير السحور ، ووضع اليمنى على اليسرى في الصلاة ، وروى سعيد بن منصور عن عائشة نحوه وروى الطبراني عن يعلى بن مرة ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثة يحبها الله تعالى تعجيل الإفطار ، وتأخير السحور ، وضرب اليدين إحداهما بالأخرى في الصلاة وينمى ذلك أى يرفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم (١)

وقال الإمام الهيثمي باب وضع اليد على الأخرى ، ثم قال : عن الحارث بن غطيف ، أو غطيف بن الحارث ، قال : نسبت من الأشياء لم أنس ، أنى رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم واضعاً يمينه على شماله في الصلاة رواه أحمد ، والطبراني في الكبير ورجاله ثقات ، ثم قال : وعن جابر قال : مر رسول الله عليه وسلم برجل وهو يصلى قد وضع يده اليسرى على اليمنى فانزعها ، ووضع اليمنى على اليسرى رواه أحمد والطبراني في الأوسط ورجاله رجال الصحيح (٢) وقد عقد الإمام أبو بكر بن أبي شيبه باباً في المصنف إذ قال : من كان يرسل يديه في الصلاة ، ثم قال حدثنا أبو بكر ، قال حدثنا الهيثم ، عن يونس عن الحسن ، ومغيرة عن إبراهيم أنهما كانا يرسلان أيديهما في الصلاة ، ثم قال : حدثنا عفان ، قال : حدثنا يزيد بن إبراهيم ، قال : سمعت عمرو بن دينار قال : كان ابن الزبير إذا صلى يرسل يديه . حدثنا ابن عليه عن ابن عون ، عن ابن

(١) تنوير الحوائك شرح لموطأ الإمام مالك ص ١٣٣/١

(٢) مجمع الزوائد للهيثمى ١٠٤ - ١٠٥/٣

سيرين ، أنه سئل عن الرجل يمسك يمينه بشماله قال : إنما فعل ذلك من أجل الدم (١) قلت : هذه الآثار الموقوفة ، والمنطوعة التي صحت أسانيدھا إلى أصحابھا لا يمكن أن تقاوم ما ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من وضع اليدين إحداهما على الأخرى على الصدر ، ولعل أصحابھا رحمهم الله تعالى لم تبلغهم السنة الصحيحة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك أو كان معهم أمراض منعتهم من العمل بها ولو بلغتهم حاشاهم أن يخالفوها وليس ذلك بمنسوخ ، ومن السنة أن تضع يمينك على شمالك في الصلاة على الصدر كما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والله تعالى أعلم بالصواب .

#### السؤال الخامس :

هل حرف الضاد « ض » ، مشابه بالظاء « ظ » ، في التلفظ ، أم مشابه بالدال المهملة الرقيقة ، أو المعجمة ، وهل تجوز الصلاة خلف أهل الحديث ؟ وهل يجوز البغض مع أهل الحديث ، وهل أهل الحديث من أهل السنة والجماعة ، أم فرقة مبتدعة ؟ وهل كان ابن تيمية وابن القيم ضالين ، أم من أئمة المسلمين ؟ فهذه خمس مسائل مشتملة كل واحدة منها على مسائل متعددة بينوا توجروا ؟

#### الجواب الخامس :

مما لا يخفى على أحد ممن له علم بالتجويد ، أن خرج الضاد وهو مخرج رابع من الخارج السبعة عشر ، وهو أول حافة اللسان مستطيلا إلى ما يلي الأضراس العليا من الجانب الأيسر ، والأيمن ، ولا يشترك مع الضاد في هذا المخرج غيره من الحروف فهو مستقل في مخرجه ، وأما مخرج الظاء والدال والثاء فهو المخرج العاشر وهو طرف اللسان ومن أصول الثنايا العليا ، وأما مخرج الدال فهو المخرج الثامن ، وهو طرف اللسان ، ومن أصول الثنايا العليا إلى الحنك الأعلى ، ويشترك معه في هذا المخرج الحرفان الآخران ، وهما الطاء والثاء ، هكذا قال علماء التجويد ،

فالضاد في التافظ أقرب إلى الظاء ، وكذا في التشابه في الصوت ، ومخرج الدال بعيد عنه ، ولا تشابه بينهما في الصوت . ولا ينبغي الاختلاف في مثل هذه المسائل ، ولا يخفى أيضاً أن حرف الضاد قيل : أنه حرف شجري لسانى لخروجه من أول حافة اللسان باستطالة إلى ما يلي الأضراس من الجانب الأيسر أو الأيمن ، أو منهما معاً ؛ أنظر في ذلك المراجع الآتية ، والنشر في القراءات العشر للإمام ابن الأثير الجزري ، والشاطبية للإمام الشاطبي ، وغير ذلك من المراجع المهمة في علم التجويد ، والله تعالى أعلم بالصواب .

وأما سؤالكم : هل تجوز الصلاة خلف أهل الحديث ؟ وهل يجوز البغض مع أهل الحديث إلخ . . فهذا سؤال غريب جداً ، فقد عقد الإمام البخارى في الجامع الصحيح باباً في كتاب الاعتصام بالسنة إذ قال رحمه الله تعالى . باب قول النبي صلى الله عليه وسلم : ( لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق وهم أهل العلم ) ثم ساق أسناده إلى المخيرة بن شعبة رضى الله تعالى عنه ، قال عن النبي صلى الله عليه وسلم : ( لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين حتى يأتهم أمر الله ، وهم ظاهرون ) الحديث .

وقال الحافظ في الفتح : هذه الترجمة لفظ حديث مسلم ، أخرجه مسلم عن ثوبان وبعده لا يضرهم من خذلهم حتى يأتى أمر الله وهم كذلك ، وله من حديث جابر مثله ، لكن قال : يقاتلون على الحق ظاهرين إلى يوم القيامة ، وله من حديث معاوية المذكور ، في الباب نحوه قوله ( ونعم أهل العلم ) هو من كلام المصنف ، وأخرج الترمذي حديث الباب ، ثم قال سمعت محمد بن اسماعيل هو البخارى يقول :

سمعت على بن المدينى يقول : هم أصحاب الحديث ، وذكر في كتاب خلف أفعال العباد عقب حديث أبي سعيد في قوله تعالى : ( وكذلك جعلناكم أمة وسطاً ) وهم الطائفة المذكورة في حديث لا تزال طائفة من أمتي ، ثم ساقه ، وقال : وجاء نحوه عن أبي هريرة ، ومعاوية ، وجابر ، وسلمة بن نفيل ، وقرّة بن إياس ، انتهى .



ثم قال الحافظ : وأخرج الحاكم في علوم الحديث بسند صحيح عن الإمام أحمد إن لم يكونوا أهل الحديث فلا أدرى من هم ؟ ومن طريق يزيد بن هارون مثله (١) قلت : طريق يزيد بن هارون أخرجه الإمام القاضي الرامهرمزي في المحدث الفاضل إذ قال : حدثنا الحسن بن عثمان التستري ، ثنا أحمد بن سريج الرازي ، ثنا يزيد بن هارون ، ثنا حماد بن سلمة ، عن قتادة ، عن مطرف عن عمران بن الحصين ثم ذكر الحديث بطوله ثم قال : يزيد بن هارون : إن لم يكونوا أصحاب الحديث فلا أدرى من هم (٢) قلت : أخرج حديث المغيرة الإمام مسلم في الصحيح الامارة حديث رقم ١٧٠ ، ١٧٤ ، والترمذي في الفتن (٢٧) و (٥١) وابن ماجة في المقدمة (١) والإمام أحمد في مسنده ٤٣٦ ، ٣/٩٧ ، ٤/١٠١ ، ٤/٣٤ ، ٥/٣٥ ، ٥/٢٧٩ ، وقال الإمام أبو عبد الله الحاكم في معرفة علوم الحديث ذكر النوع العشرين من علم الحديث بعد معرفة ما قدمنا ذكره من صحة الحديث إتقاناً ، ومعرفة ، لانقليداً ، وظناً ، معرفة فقه الحديث ، إذ هو ثمرة هذه العلوم ، وبه قوام الشريعة ، وأما فقهاء الإسلام أصحاب القياس والرأي ، والاستنباط ، والجدل ، وانتظار فروع وفنون في كل عصر في أهل كل بلد ، ونحن ذاكرون بمشيئة الله في هذا الموضوع فقه الحديث إذ هو نوع من أنواع هذا العلم .

ثم قال رحمه الله تعالى فمن أشرنا إليه من أهل الحديث محمد بن مسلم الزهري ومنهم يحيى بن سعيد الأنصاري . ومنهم عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي ، ثم ساق لإسناده إلى أيوب السخيتاني أنه قال الأوزاعي : إن السنة جاءت قاضية على الكتاب ، ولم يحجى الكتاب قاضياً على السنة ، ثم قال الحاكم . ومن أصحاب الحديث سفيان بن عيينة الهذلي بن محمد بن يزيد المروزي يقول : سمعت علي بن خشرم يقول : كننا في مجلس سفيان بن عيينة فقال : يا أصحاب الحديث تعلموا الحديث لا يقهركم أصحاب الرأي . ما قال أبو حنيفة شيئاً الا وغي نروي فيه حديثاً أو حديثين يهيش قال : فقر كوه . . .

(١) الفتح ٣/٢٩٣

(٢) المحدث الفاضل للرامهرمزي ١٧٧ - ١٧٨ الطبعة الأولى بتحقيق الدكتور العجاج

ثم قال الحاكم : ومنهم عبدالله بن المبارك الحنظلي ، ومنهم يحيى بن سعيد القطان ، ومنهم عبد الرحمن بن مهدي ، وقال بإسناده عن علي بن المديني : والله لو أخذت ، وحلفت بين الركن ، والمقام لحلفت بالله أني لم أر قط أعلم بالحديث من عبد الرحمن بن مهدي ، ثم قال : ومنهم يحيى بن يحيى التميمي ومنهم أحمد بن حنبل ، ونقل فيه بإسناده الصحيح عن الشافعي يقول خرجت من بغداد ، وما خلفت بها أفقه ، ولا أزهدي ، ولا أروع . ولا أعلم من أحمد بن حنبل ، ومنهم علي بن عبدالله بن جعفر المديني ، ثم ذكر مصنفاته في الحديث ، ثم قال : إنما اقتصرنا على فهرست مصنفاته في هذا الموضع ليستدل به على تبخره ، وتقدمه وكاله (١) قلت : قال الحافظ في التهذيب : قال أبو حاتم الرازي : كان على علماء في الناس في معرفة الحديث ، والعلل ، وكان أحمد لا يسميه إنما يكنيه تبجيلا له ، وما سمعت أحمد سماه قط ، وقال ابن زنجلة كنا عند ابن عيينه ، وعنده رؤساء أصحاب الحديث ، ثم نقل كلاما كثيرا في مدح ابن المديني ، قال أبو عبد الرحمن النسائي كان الله عز وجل خلق علي بن المديني لهذا الشأن ، قال البخاري ما استصغرت نفسي عند أحد إلا عند علي بن المديني (٢) ثم قال الحاكم : ومنهم يحيى بن معين صاحب الجرح والتعديل ، قال الحاكم بإسناده : عن جعفر بن محمد ابن كزال يقول : كنت مع يحيى بن معين بالمدينة فمرض مرضه الذي مات فيه ، وتوفي بالمدينة ، فحمل على سرير رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ورحل ينادي بين يديه هذا الذين كان ينفي الكذب عن حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ومنهم إسحاق بن إبراهيم الحنظلي ، ومنهم محمد بن يحيى الذهلي ، ومنهم محمد بن إسماعيل البخاري ، قال الحاكم : سمعت أبا الطيب محمد بن المذكر يقول : سمعت أبا بكر محمد بن إسحاق يقول : ما رأيت تحت أديم السماء أعلم بالحديث من محمد بن إسماعيل البخاري ، ثم ذكر بإسناده عن أبي العباس محمد بن عبد الرحمن الفقيه يقول : كتب أهل بغداد إلى محمد بن إسماعيل البخاري .

(١) علوم الحديث للحاكم ص ٦٣ من طبعة دار الكتب المصرية .

(٢) تهذيب التهذيب ٧/٣٥٠ .

والمسلمون بخير ما بقيت لهم - وليس بعدك خير حين تفتقد ، ثم ذكر جماعة أخرى من أهل الحديث ومجدهم ، ورفع شأنهم ، وللخطيب البغدادي رحمه الله تعالى رسالة قيمة ، سماها شرف أصحاب الحديث يقول فيها بإسناده عد الإمام عبد الرزاق الصنعاني تحت قوله تعالى ( فلولاً نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ، ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم لعلهم يحذرون ) قال : هم أصحاب الحديث (٣) وإليك بعض عناوين هذه الرسالة القيمة النادرة .

قال وصية النبي صلى الله عليه وسلم بأكرام أصحاب الحديث ، ثم ساق لإسناده الى قوله (ص) : لا تزال طائفة من أمتي على الحق لا يضرمهم من نخلهم فساد الخطيب بإسناده عن جملة كبيرة من المحدثين وعلى رأسهم الإمام أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني بأن المراد بهذه الرواية هم أهل الحديث وبمن قال بهذا القول : يزيد بن هارون ، عبد الله بن بكار ، وأحمد بن سنان ، ومحمد بن اسماعيل البخاري وعلى بن عبد الله المديني ثم قال : كون أصحاب الحديث خلفاء النبي صلى الله عليه وسلم في التبليغ عنه ، ثم قال : وصف رسول الله صلى الله عليه وسلم إيمان أهل الحديث ، ثم قال : كون أصحاب الحديث أولى الناس بالنبي (ص) لدوام صلاتهم عليه . وبشارة النبي صلى الله عليه وسلم لأهل الحديث بعده ، واتصال الإسناد بينهم وبينه ، ثم قال : كون أصحاب الحديث أمناء الرسول صلى الله عليه وسلم لحفظهم السنن وتبيينهم لها ،

وكون أصحاب الحديث حماة الدين ؛ وبذلهم عن السنن ، وكون أصحاب الحديث ورثة رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما خلفه من السنة . وأنواع الحكمة ، ثم قال : من قال إن الأبدال والأولياء أصحاب الحديث ، ثم قال : من قال لولا أهل الحديث لا ندرس الاسلام ، ثم قال من قال أن الحق مع أصحاب الحديث ثم قال : كون أصحاب الحديث أولى الناس بالنجاة في الآخرة ، وأسبقهم إلى الجنة ، ثم قال الخطيب : اجتماع خبر الدنيا والآخرة في سماع الحديث ،

وكتبه ، ثم قال من جعل من الخلفاء في بيت المال نصيباً لأصحاب الحديث ، ثم قال . ثبوت حجة صاحب الحديث ، ثم قال الخطيب : الاستدلال على أهل السنة بمحبهم أصحاب الحديث ، ثم قال : من جمع بين مدح أصحاب الحديث وذم أهل الرأي والكلام الحديث ، ثم قال من تمنى رواية الحديث من الخلفاء ، ورأى أن المحدثين أفضل العلماء ، ثم قال : من التذ بالتجديث ومجالسة أصحاب الحديث ثم قال ذكر ما رآه الصالحون في المنام لأصحاب الحديث من الحب والإكرام ، هكذا سار الخطيب في هذه الرسالة القيمة في مدحه لأهل الحديث بأسانيده الجياد عن عظماء المحدثين . ونقل الذم أيضاً منهم من يبغض أهل الحديث ويذمهم فله دره رحمه الله تعالى ونور ضريحه وجعل الجنة مثواه ، والحافظ الإمام ابن عبد البر القرطبي النخري المتوفى سنة ٤٦٣ هـ كتاب عظيم نافع سماه جامع بيان العلم وفضله ، وما ينبغي من روايته ، وحمله ، فإن في هذا الكتاب النافع شيئاً كثيراً مما ورد في فضيلة أهل الحديث وهو يقع في جزئين . وهو مطبوع بمصر الطبعة الثانية في عام ١٣٨٨ هـ ، ١٩٦٨ م وقال في هذا الكتاب إياكم والرأي فإن أصحاب الرأي أعداء السنن أعيتهم الأحاديث أن يحفظوها وقال : وقد ذكرنا هذا الخبر بإسنادنا عن عمر في باب من كتبنا هذا قلت قاله في ص ١٤١/٢ وقال ابن عبد البر بإسناداه عن أبي عتبة الخولاني أن النبي صلى عليه وسلم قال : (إن الله تبارك وتعالى لا يزال يفرس في هذا الدين غرساً يستعملهم بطاعته) قال أبو يعقوب بلغني عن أحمد بن حنبل قال : هم أصحاب الحديث ، ثم قال : قال أبو بكر بن أبي داود : أهل الرأي هم أهل البدع وهو القائل في قصيدته في السنة .

دع عنك آراء الرجال وقولهم فقول رسول الله أزكى وأشرح<sup>(١)</sup>  
ولقد أورد الإمام ابن عبد البر في كتابه هذا الفضائل الجمّة لأهل الحديث ،  
وقد عقد الإمام بن قتيبة الدينوري في كتابه المعارف عنواناً إذ قال : ومن

أصحاب الحديث ثم ترجم لعشراتهم فجددتم ، ورفع شأنهم (١) وقال لإمام أهل الحديث في عصره ، والذاب عن شرفهم أبو بكر الخطيب البغدادي في كتابه البارع المفيد والكفاية في عام الرواية ، لولا عناية أصحاب الحديث لضبط السنن ، وجمعها ، واستنباطها من معادنها ، والنظر في طرقها لبطلت الشريعة ، وتعطلت أحكامها ، ثم قال : كفى المحدث شرفاً أن يكون اسمه مقرأ باسم رسول الله صلى الله عليه وسلم وذكره متصلاً بذكره (ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء ، والله ذو الفضل العظيم) (٢) ثم قال رحمه الله تعالى : وإنما أذكر بمشيئة الله تعالى ، وتوفيقه في هذا الكتاب ما لطالب الحديث حاجة إلى معرفته ، وبالمعرفة فاقة إلى حفظه ، ودراسته من بيان أصول علم الحديث ، وشرائطه ، وشرح من مذهب سلف الرواة ، والنقلة في ذلك ما يكثر نفعه ، وتعم فائدته ، ويستدل على فضل المحدثين ، واجتهادهم في حفظ الدين ، ونفيهم تحريف الغالين ، وانتحال المبطلين (٣) وقال القاضي عياض في كتابه البارع العظيم «اللماع إلى معرفة أصول الرواية ، وتفسير السماع ، رحم الله سلفنا من الأئمة المرضيين ، والأعلام السابقين ، والقدوة الصالحين من أهل الحديث ، وفقهاءهم ، قرنا بعد قرن ، فلولا اهتمامهم — وهو تحين الشيء والاعتناء به — بنقله وتوفرهم على سماعه وحمله ، واحتسابهم في إذاعته ونشره ، وبحبهم عن مشهوره ، وغريبه ، وتنزيلهم لصحيحه من سقيمه لضاعت السنن والآثار ، ولاختلط الأمر والنهي وبطل الاستنباط ، والاعتبار لما اعتري من لم يعتن بها ، وأعرض عنها بتزيين الشيطان ذلك له من الخوارج والمعتزلة وطعنة أهل الرأي ، حتى أنسل كثير من الدين ، وأنت فتاويهم ومذاهبهم مختلفة القوانين ، وذلك لأنهم اتبعوا السبل ، وعدلوا عن الطريق ، وبنوا أمرهم على غير أصل وثيق .

( أفن أسس بنيانه على تقوى من الله ، ورضوان خير أمن أسس بنيانه على

(١) المعارف لابن قنبة ٢١٩

(٢) الكفاية للخطيب ص ٣٣

(٣) الكفاية للخطيب ص ٣٧

شفا جرف هار) (١) والامام الذهبي كتاب عظيم نافع جداً وفيه أخبار عظيمة ، وحكايات صادقة تدل على رفيع شأنهم وسمو مكانتهم وكال شرفهم ، وجلالة أعمالهم وجهودهم في حفظ السنن النبوية وسماء تذكرة الحافظ فارجع إليه فإنه مفيد للغاية ، فلا يقال بعد هذا هل تجوز الصلاة خلف أهل الحديث ؟ وهل يجوز البعض مع أهل الحديث ؟ وهل أهل الحديث من أهل السنة والجماعة أم فرقة مبتدعة ؟ فقد أجاب عن هذا السؤال كله الخطيب البغدادي في رسالته « شرف أصحاب الحديث » وغيره من المحدثين وقالوا : أنها فرقة ناجية ، منصور وحيدة ، والتي جاء ذكرها في الكتاب والسنة وما لا يخفى على أحد من أهل العلم أن الأئمة الأربعة وهم الإمام أبو حنيفة النعمان بن ثابت الكوفي ، والإمام مالك بن أنس الأصبهجي والإمام محمد بن إدريس الشافعي والإمام أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني على رأس جماعة أهل الحديث رحمهم الله تعالى أجمعين ثم جاء التعصب فيما بعدهم في المتأخرين بعد عهد النبوة والخلافة الإسلامية الراشدة فصار الناس فرقا ، وأحزابا مختلفين بعيدين عن الكتاب والسنة إلا ما شاء الله تعالى والله تعالى أعلم بالصواب .

وأما سؤالكم : هل كان ابن تيمية وابن القيم ضالين أم من أئمة المسلمين ؟ فقلت لكم : أجاب عن هذه الفقرة الإمام الحافظ الذهبي في تذكرة الحفاظ في ترجمة الإمام بن تيمية ومنزلة الإمام الذهبي العلمية معروفة عند جميع أهل العلم شرقا ، وغربا ، وجنوبا ، وشمالا ، إذ يقول رحمه الله تعالى في حق الإمام ابن تيمية رحمه الله تعالى ، الشيخ الإمام ، العلامة ، الحافظ ، الناقد ، الفقيه ، المجتهد ، المفسر البارع شيخ الإسلام ، علم الزهاد ، نادرة العصر ، تقى الدين ، وأبو العباس أحمد بن المفتي شهاب الدين عبد الحلیم بن الإمام المجتهد شيخ الإسلام مجد الدين عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم الحراني أحد الأعلام ولد في ربيع الأول سنة إحدى وستين وستمائة ، وقدم مع أهله سنة سبع ،

فسمع من ابن عبد الدائم ، وابن أبي اليسر والسكّال بن مبد وابن الصيرفي ، وخلق كثير ، وعنى بالحديث ، ونسخ الأجزاء ، ودار على الشيوخ ، وخرج رانتي ، وبرع في الرجال ، وعلل الحديث ، وفقهه ، في علوم الإسلام ، وعلم الكلام وغير ذلك . وكان من بحور العلم ، ومن الأذكياء ، المعدودين ، والزهاد الأفراد ، والشجعان الكبار ، والمكرماء الأجواد ، أثنى عليه الموافق ، والخالف ، وسارت بتصانيفه الركبان لعلمها ثلاث مائة مجلد ، وقال العلامة الذهبي : وقد انفرد بفناوى يقل من عرضه لأجلها وهى مغمورة في بحر علمه فآله تعالى يسامحه ، ويرضى عنه ، فما رأيت مثله وكل واحد من الأمة فيؤخذ من قوله ؛ ويترك فكان ماذا (١) قلت : دافع عنه الإمام الحافظ العلامة محمد بن أبي بكر بن ناصر الدين الدمشقي الشافعي المتوفى سنة ٨٤٢ في كتابه البارع المفيد « الرد الوافر » الذي كتبه ردا على العلّاء البخاري الحنفي الذي تهجم على شيخ الإسلام ؛ وباقي العلماء الأعلام الذين لقبوا بالإمام ابن تيمية بشيخ الإسلام حين قال هذا العلّاء البخاري كلبته الجائرة « إن من سمى ابن تيمية شيخ الإسلام فهو كافر » وفي الرد الوافر تراجم خمسة وثمانين محدثا بارعا الذين لقبوا بالإمام ابن تيمية بشيخ الإسلام ومنهم جماعة كبيرة من العلماء الأحناف رحمهم الله تعالى منهم العلامة الإمام قاضي قضاة مصر والشام أبو عبد الله محمد بن الصفي عثمان بن الحريري الأنصاري الحنفي ، قال هذا الشيخ رحمه الله تعالى « إن لم يكن ابن تيمية شيخ الإسلام فمن ؟ »

قال الشيخ المؤلف رحمه الله تعالى في كتابه هذا : وسيأتى إن شاء الله تعالى ذلك في ترجمته ، لأنى رتبته أسماء من شهد لابن تيمية من الأعلام بامامته ، وأنه شيخ الإسلام على حروف المعجم المألوفة أتباعا للطريقة المألوفة المعروفة وابتدأت من ذلك بالمحمدين تبركا باسم سيد المرسلين صلوات الله وسلامه عليه ، ثم ذكر أسماءهم ، ونقل عنهم نقولا عظيمة تصف شيخ الإسلام الإمام ابن

تيمية وصفا دقيقا من العلم ، والفضل ، والزهد ، والورع ، والفقه ، والجهاد وغير ذلك من المعاني السامية التي اتصف بها رحمة الله تعالى رحمة واسعة كاد أن يكون هذا الكتاب « الرد الوافر » ، لانظير له في الدفاع عن شيخ الإسلام فآله جل وعلا يجزى المؤلف جزاء موفورا حسنا على هذا العمل المبارك ، وادخله فصيح جناته فإنه دافع عن شيخ الإسلام دفاعا قويا وهو في الواقع دفاع عن الإسلام وعن مبادئه التي جاء بها رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد ترجم لشيخ الإسلام الإمام ابن تيمية رحمه الله تعالى الحافظ ابن حجر في كتابه « الدر الكامنة في أعيان المائة الثامنة » ترجمة وافية ، واستوفى فيها حقه ، إذ قال الحافظ وكتب الذهبي إلى السبكي يعاتبه بسبب كلام وقع منه في حق ابن تيمية فأجابه : « ومن حملة الجواب - وأما قول سيدي في الشيخ تقي الدين فالمملوك يتحقق كبير قدره ، وزخارة بحره ، وتوسعه في العلوم النقلية ، وفرط ذكاه واجتهاده ، وبلوغه في كل من ذلك المبلغ الذي يتجاوز الوصف ، والمملوك يقول ذلك دائما وقدره في نفسه أكبر من ذلك وأجل مع ما جمعه الله له من الزهادة والورع ، والديانة ، ونصرة الحق والقيام فيه لانعرض سواه ، وجريه على سنن السلف ، وأخذه من ذلك بالماخذ الأوعى ، وغرابة مثله في هذا الزمان بل من أزمان ، وقرأت بخط الحافظ صلاح الدين العلائي في مثبت شيخ شيوخنا الحافظ بهاء الدين عبد الله بن محمد بن خليل ما نصه « وسمع بهاء الدين المذكور على الشيخين شيخنا وسيدنا وإمامنا فيما بيننا وبين الله شيخ التحقيق السالك بمن اتبعه أحسن طريق للفضائل المتكاثرة والجمع القاهرة التي أقرت الأمم كافة أن هممها عن حصرها قاصرة ومتعنا الله بعلومه الفاخرة ونفعنا به ، في الدنيا والآخرة وهو الشيخ ، الإمام العالم الرباني ، والخبير البحر القطب الرباني إمام الأئمة ، بركة الأئمة ، علامة العلماء ، قدوة الإنعام ، برهان المتعلمين ، قامع المبتدعين ، سيف الناظرين ، بحر العلوم كمنز المستفيدين ترجمان القرآن ، أعجوبة الزمان ه فريد العصر ، والأوان تقي الدين ، إمام المسلمين صحبه الله على العالمين اللاحق بالهاجرين ، والمشيبة بالماضين ، مفتي الفرق



ناصر الحق ، علامة الهدى . عمدة الحفاظ ، فارس المعاني ، والألفاظ ، ركن الشريعة ذو الفنون البديعة ، أبو العباس ابن تيمية .

وقرأت بخط الشيخ برهان الدين محدث حلب ، قال : اجتمعت بالشيخ شهاب الدين الأذرعى سنة ٧٧٩هـ لما أردت الرحلة إلى دمشق فكتب لى كتاباً إلى الياسوفى ، والحسبانى ، وابن الجانى ، وابن مكتوم ، وجماعة الشافعية إذ ذاك فحصل لى بذلك منهم تعظيم ، وذكر لى فى ذلك المجلس الشيخ تقى الدين ابن تيمية ، وأثنى عليه ، وذكر شيئاً من كراماته ، وذكر أنه حضر جنازته ، وأن الناس خرجوا من الجامع من كل باب ، وخرجت من باب البريد فوقعت سرموزتى ، فلم أستطع أن أستعيدها ، فصرت أمشى على صدور الناس ، ثم لما فرغنا ، ورجعت لقيت سرموزة وذلك من بركة الشيخ رحمه الله تعالى (١) .

قلت : هكذا نجد فى سائر المؤلفات التى ألفت فى مناقب شيخ الإسلام وفضائله ، أنظر السكواكب الدرية للحافظ الإمام ابن عبد الهادى التليذ الرشيد للإمام ابن تيمية ، وللعلامة الشيخ بهجة الأثرى رساله قيمة فى حياة شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى ، وانظر رساله الدكتوراه التى قدمها الأستاذ الدكتور محمد خليل هراس رحمه الله تعالى بكلية أصول الدين بجامعة الأزهر ، وعنوانها ابن تيمية السلفى .

وكان الدكتور قبل تحضير تلك الرسالة عدواً لدوداً لشيخ الإسلام ابن تيمية ، ثم أكرمه الله تعالى بعد البحث القيم أن جعله الله من أنصاره فى بلاد مصر ، ومدافعاً عنه فى كل وقت ، وفى كل مناسبة وذلك فضل الله يؤتيه يشاء من عباده وهو أهل لذلك .

( ١ ) الدرر السكامة للحافظ ابن حجر ١٥٤ - ١٧٠ / ١

وللشيخ أبي زهرة علامة مصر كتاب قيم في حياة شيخ الإسلام ابن تيمية  
رحمه الله تعالى ، وغير ذلك من المؤلفات النافعة . . . فلم يكن ابن تيمية ضالا  
بل الضال في نظر أهل العلم هو الذي يطيل لسانه بسوء في شيخ الإسلام ،  
وتليذه الإمام ابن القيم رحمه الله تعالى ، والله تعالى أعلم بالصواب .

وأما الإمام ابن القيم فهو الشيخ الإمام العلامة شمس الدين ، أحد المحققين ،  
علم المصنفين ، نادرة المفسرين ، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر  
بن أيوب بن سعد بن جرير الزرعي الأصل ، ثم الدمشقي ابن القيم الجوزية  
تلميذ بار رشيد لشيخ الإسلام ابن تيمية ، وثمره من ثمرات جهاده الطويل  
وقال الإمام ابن ناصر الدين الدمشقي في كتابه الرد الوافر : له التصانيف الأنيقة  
والتأليف البارعة في علوم الشريعة ، مولده سنة إحدى وتسعين وستائة .

سمع عن القاضي سليمان بن حمزة وعيسى المطعم ، وطبقتهما . ولازم الشيخ  
تقي الدين ابن تيمية ، وأخذ عنه علماً جماً ، وكان ذا فنون من العلوم خاصة  
التفسير ، والأصول من المنطوق والمفهوم ، ومن مصنفاته : زاد المعاد في هدى  
خير العباد صلى الله عليه وسلم في أربع مجلدات ، وكتاب سفر الهجرتين وباب  
العادتين مجلد ، وأعلام الموقعين ، في أربع مجلدات وغيرهما من الكتب النافعة ، حدث  
عنه الشيخ زين الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن رجب ، وغيره ، توفي ليلة  
الخميس الثالث عشر من شهر رجب سنة إحدى وخمسين وسبعائة ودفن بمقبرة  
الباب الصغير من دمشق عند والديه رحمهما الله تعالى ، وكانت جنازته مشهورة .

قال شيخنا الحافظ أبو بكر محمد بن المحب فيما وجدته بخطه قلت : إمام  
شيخنا المزي ابن القيم في درجة ابن خزيمة ؟ فقال هو في هذا الزمان  
كابن خزيمة في زمانه ، ترجم شيخه غير مامرة بشيخ الإسلام منها ما تقدم  
قريباً ، ومنها قوله : سمعت شيخ الإسلام ابن تيمية يقول : إن في الدنيا جنة  
من لم يدخلها لم يدخل جنة الآخرة قال : وكان إذا صلى الفجر يجلس مكانه  
يذكر الله تعالى حتى يتعالى النهار جداً ، وكان إذا سئل عن ذلك يقول هذه

غدوتي ، ولو لم أتعد هذه الغدوة سقطت قواي الخ . وقال الشيخ عبد الفتاح أبو غدة الحنفى فى مقدمة المنار الحنيف فى الصحيح والضعيف للإمام ابن القيم ، هو الإمام المحقق البارع المتقن ، المتفنن ، ذو الذهن الوقاد ، والقريحة السائلة والعلم العذب البليغ المطواع ، والبيان المشرق الحى الأخاذ ، والروحانية الفياضة ثم قال : وترجمة هذا الإمام باستيفاء وتخرج فى مجلد كبير ، وهو جدير أن تخرج عنه دراسة شاملة فى حياته وإمامته ، وآراءه . وفتاواه ، وانفراداته ، وتلامذته ومؤلفاته ، وأثره الفكرى الحى فى صفوف أهل العلم من زمنه إلى يومنا هذا فلقد كان أبو عبد الله يقتدى به على الأجيال المتعاقبة ، وقبسا من نور شيخه شيخ الإسلام ابن تيمية رحمهما الله تعالى قلت : هذه كلمة طيبة جاءت عن رجل اشرب قلبه حبا ، وولاء ، ومدحا ، وثناء لشيخه محمد زاهد الكوثرى والذى لا يخفى حاله على أحد من أهل العلم فجزى الله تعالى الشيخ أبا غدة على كلمته هذه خير الجزاء فى الإمام ابن القيم وشيخه العلامة شيخ الإسلام ابن تيمية وإن كانت مجاملة للمحبين والله تعالى يعلم السرأثر .

ومما قاله الشيخ أبو غدة فى حق الإمام ابن القيم وقد رزق الاستعداد الفطرى العلمى المكامل الذى منحه الله إياه والحافظة القوية العجيبة ، والقدرة الباهرة على تفهم المشكلات العلمية ، وتذليلها ، وتحرير مواضع النزاع منها ، وحسن الفصل فيها ، ولا ريب أنه ازداد من ذلك وتقوى فيه من ملازمته للشيخ ملازمة الظل للشاخص ست عشرة سنة ، ينهل ويطل من غزير هلومه ويتضلع ويتروى من عظيم مداركه ، وفهمه ، حتى صار لسان حاله ، ثم قال الشيخ : أبو غدة الحنفى المعاصر التلميذ الرشيد للشيخ محمد زاهد الكوثرى :

وقد تلقى العلم عن ابن القيم ناس كثير من ، فى حياة شيخه ابن تيمية ، وقد ترجم له فى كتاب الحافظ بن رجب ذيل طبقات الحنابلة ترجمة واسعة ، كريمة ٤٤٧ - ٤٥٢ / ٢ ، وحكى من فنون فضائله ، وعظيم إمامته ، وكثير عبادته الشئ الكثير ، وعدد من مؤلفاته قرابة خمسين مؤلفا - بل قد قاربت

مؤلفاته المثة في التفسير، والحديث، والفقه، والأصول، والعقائد، والديانات والطب، والنحو، والعربية، والأدب، والتصوف، والأخلاق والقضاء، والفروسية، وغيرها من العلوم والفنون، وقد طبع كثير من مؤلفاته، وكلها شاهد صدق بسعة باعه، وعظيم اطلاعه، ورسوخ إمامته في العلوم التي ألفت فيها، وما ترى له كتاباً في علم إلا وتجده فيه مزية بارزة، على من ألف في ذلك العلم، وذلك فضل يؤتيه من يشاء، وقال الحافظ ابن رجب: وصنف تصانيف كثيرة جداً في أنواع العلم، وكان شديد المحبة للعلم، وكتابته، ومطالعتة، وتصنيفه، واقتناء الكتب؛ واقتنى من الكتب ما لم يحصل لغيره وكتب بخطه ما لا يوصف كثرة، درس بالمدرسة الصدرية، وأم بالمدرسة الجوزية مدة طويلة، وتوفي في ١٣ من رجب سنة ٧٥١ هـ رحمه الله تعالى.

هكذا نجد هذا الحنفى المعاصر الذى عرف منه نشاط كبير مرموق فى نشر كتب المذهب الحنفى يمجده هذا الإمام العظيم ويرفع شأنه، ومنزله العلمية وبذلك يرد على شيخه محمد زاهد الكوثرى فيما قاله فى حق شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى فى مقالاته وكتبه، وللشيخ الدكتور عبد العظيم عبد السلام شرف الدين الأستاذ بجامعة القاهرة بحث قيم فى حياة الإمام ابن القيم الجوزية نال به درجة الماجستير بتقدير ممتاز، وقد قام بترجمة هذا البحث القيم من اللغة العربية إلى اللغة الأردنية العالم الحافظ السيد رشيد أحمد أرشد الحاصل درجة الماجستير من جامعة كراتشى فى العلوم الإسلامية.

وقد طبع هذا البحث النفيس فى اللغة العربية فى مصر وفى اللغة الأردنية فى عام ١٩٦٣م بكراتشى طبعته نفيس أكاديمي، فينبغى لكل مسلم فى باكستان والهند أن يقتنى هذه الترجمة فإنها مفيدة للغاية حتى يصطلع خلال دراسته لها على الحقائق العلمية نحو شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه الرشيد اليار الإمام ابن القيم رحمهما الله تعالى فسوف تجد الأفلام قد اتفقت على تمجيد ورفع شأن هذين الإمامين العظيمين فى دنيا الإسلام والمسلمين.

فلا يجوز بعد هذا كله، أن يقال : في حق هذين الإمامين ما تنفوه به إلا سنة الخبيثة البغيضة من أهل الزيغ والضلال والفساد والبدعة ، عاملهم الله تعالى بما يستحقون ، ولا يخفى على أحد من ينسب إلى العلم بأن المسلمين سلفاً وخلفاً من لم تتنجس قريحتهم بالهوى ؛ قد أجمعوا على أن من استبان له سنة رسول الله (ص) لم يكن له أن يدعها لقول أحد من الناس مهما بلغ من الصلاح والرشاد ،

قال أبو عمر بن عبد البر الإمام الأندلسي وغيره من العلماء : أجمع الناس على أن المقلد ليس معدوداً في أهل العلم ، وأن العلم معرفة الحق بدليله ، وهذا كما قال أبو عمرو رحمه الله تعالى ، فإن الناس لا يختفون أن العلم هو المعرفة الحاصلة عن الدليل من الكتاب والسنة ، وأما بدون الدليل منهما فإنما هو التلقين . فقد تضمن هذان الاجماعان إخراج المتعصب بالهوى والمقلد الأعمى من زمرة العلماء ، وسقوطهما باستكمال من فوقهما القروض من ورثة الأنبياء ، فإن العلماء هم ورثة الأنبياء ، فإن الأنبياء لم يورثوا دينارا ، ولأدرهما ، وإنما ورثوا العلم فمن أخذه أخذ بحظ وافر ، وكيف يكون من ورثة الرسول (ص) من يتجهد ، ويكدح في رد ما جاء به إلى قول مقلده ومتبوعه . ويضيع ساعات عمره في التعصب والهوى قلت : وعلى رأس هؤلاء من المتأخرين الشيخ محمد زاهد الكوثري ، وأمثاله عاملهم الله بما يستحقون ، فإنهم لا يشعرون بما يضيعون من أوقاتهم ، تالله إنها لفتنة عمت فأعمت القلوب ، والأبصار ، فأصمت رباعليها الصغير وهرم فيها الكبير واتخذ القرآن والسنة مهجورين ، وكان ذلك بقضاء الله وقدره ، ولما عمت بها البلية ؛ وعظمت بسببها الرزية ، بحيث لا يعرف أكثر الناس سواها . ولا يعدون العلم إلا إياها فطالب الحق من مظانه لديهم مفتون ، ومؤثره على سواه عندهم مغبون ، فنصبوا لمن خالفهم في طريقة ثم الحبائل ، وبغوا له الغوائل ورموه عن قوس الجهل ، والبغى ؛ والعناد ، وقالوا لإخوانهم : إنا نخاف أن أن يبدل دينكم ، أو يظهر في الأرض الفساد فحقيق بمن لنفسه عنده قدر ، وقيمة ألا يلتفت إلى هؤلاء ، ولا يرضى لها بما لديهم ، وإذا رفع له علم السنة النبوية شمر إليه ، ولم يحبس نفسه عليه ، فما هي إلا ساعة حتى يبعث الله ما في القبور ،

ويحصل ما في الصدور ، وتتساوى أقدام الخلائق في القيام لله ، وينظر كل عبد ما قدمت يداه ، ويقع التمييز بين المحققين ، والمبطلين ، ويعلم المعرضون عن كتاب ربهم وسنة نبيهم أنهم كانوا كاذبين ، وأما محمد بن عبد الوهاب النجدي ، فهو إمام مصلح ، ومجدد للدعوة الإسلامية ، يقول الأستاذ الكبير محمد كرد علي في القديم والحديث بعد أن ذكر فصلاً ممتعاً عن أصل الوهابية قال : وما ابن عبد الوهاب إلا داعية هدام من الضلال ، وساقهم إلى الدين السمح ، وإذا بدت شدة من بعضهم فهي نشأة من نشأة البادية ، وقلما رأينا شعباً من أهل الإسلام يغلب عليه التدين ، والصدق ، والإخلاص مثل هؤلاء ، وقد اختبرنا عامتهم ، وخاصةهم سنين طويلة فلم نرهم حادوا عن الإسلام قيد غلوة ، وما يتهمهم به أعداءهم فزور لأصل له ، نقله عنه فضيلة العلامة الشيخ أحمد بن حجر آل بو طامي قاضي المحكمة الشرعية بقطر ص ١٢٨ من كتابه الشيخ محمد بن عبد الوهاب وعقيدته السلفية ، ودعوته الإصلاحية ، وثناء العلماء عليه ، وقال الأستاذ خير الدين الزركلي الشامي في كتابه الأعلام : نهج منهج السلف الصالح ، وداعياً إلى التوحيد الخالص ، ونبذ البدع ، والخرافات وتحطيم ما علق بالإسلام من الأوهام وكانت دعوته الشاملة الأولى لليقظة الحديثة في العالم الإسلامي كله ، تأثر بها رجال الإصلاح في الهند ، ومصر ، والعراق ، والشام ، وغيرها ، فظهر الألوسي الكبير في بغداد ، وجمال الدين الافغانى بأفغانستان ، ومحمد عبده بمصر ، وجمال الدين القاسمي بالشام ، وخير الدين التونسي بتونس ، وصديق حسن خان في بهوبال بالهند ، وأمير علي في كلكته ، وقال محمد ضياء الدين الرئيس أستاذ التاريخ الإسلامي بجامعة فؤاد الأول : والمذهب الوهابي ليس مذهباً بالمعنى الصحيح وهو لا يعدو أن يكون تفسيراً أو وجهة نظر معينة في فهم بعض نواحي الدين الإسلامي وهو لا يخرج في مجموعه عن حدود المذاهب السنية المعترف بها ، وقال الدكتور محمد عبد الله الماخعي في كتابه حاضر العالم الإسلامي ، فكذلك أخذ المصلح الديني والزعيم الإسلامي محمد بن عبد الوهاب في منتصف القرن الثاني عشر للهجرة يدعو إلى تصحيح العقيدة والرجوع إلى مبادئ الإسلام الصحيحة ، واعتناقها من جديد بين النجديين ، وكانوا قد فسدت عقيدتهم ، وخلت سيرتهم ، وقال

الأستاذ منهمج هارون في الرد على الكتاب الإنجليزي كوفت وبلود ولما اتسمعت حركة السعوديين في ذلك الحين ؛ وأخذت تهدد العراق ، والشام ، والحجاز ، واليمن ، لم تر السلطنة العثمانية أو السياسة العاشمة بدا من أن تعمل لصرف قلوب العرب عن هذا الأمير يعنى عبد العزيز بن محمد بن الطامح لاسترداد مجد العرب فأوعزت إلى بعض عمالها من المشائخ فأخذوا يندسون على الشيخ ابن عبد الوهاب أقوالاً ما أنزل الله بها من سلطان ، ويتخذون من المسائل الخلافية بين مذهب الإمام أحمد وبين المذاهب الإسلامية الأخرى وسيلة للطعن على الوهابيين الذين ألقوا بهم هذا الاسم تضليلاً للرأى العام الإسلامى : وإيهامهم بأنهم ذو مذهب جديد غير معترف به . مع أنهم لم يخرجوا فى شىء عن مذهب الإمام أحمد الذى هو مذهب السلف الصالح . ولم يقولوا شيئاً مبتدعاً فى الدين وكل ما قاله الشيخ ابن عبد الوهاب قال به غيره ممن سبقه من الأئمة الأعلام من الصحابة الكرام . ولم يخرج فى شىء عما قاله الإمام أحمد وابن تيمية رحمهما الله تعالى . وقال محمد بن قاسم فى كتابه تاريخ أوروبا كان الوهابيون فى هقيديتهم ومذهبهم على طريق أهل السنة والجماعة . والأساس الأصيل لمذهبهم هو توحيد الله الخالص اهـ .

وقال الدكتور طه حسين : إن هذا المذهب الجديد قديم معنى . والواقع أنه جديد بالنسبة إلى المعاصرين . ولكنه قديم فى حقيقة الأمر لأنه ليس إلا الدعوة القوية إلى الإسلام الخالص النقى المطهر من شوائب الشرك والوثنية ثم قال الدكتور طه حسين . ولولا أن الترك والمصريين اجتمعوا على حرب هذا المذهب وحاربوه فى داره بقوى . وأسلحة لاعهد لأهل البادية بها لكان من المرجو جداً أن يوجد هذا المذهب كلمة العرب فى القرن الثانى عشر . والثالث عشر الهجرى . كما وجد ظهور الإسلام كلمتهم فى القرن الأول . قاله العلامة الشيخ ابن حجر آل بوطامى ونقله عن عدة مراجع . وللعلامة الهندى الكبير الشيخ مسعود عالم الندوى كتاب قيم نادر ألفه فى اللغة الأردية دفاعاً عن الشيخ الامام المجدد محمد بن عبد الوهاب رحمه الله تعالى طبع فى عام ١٩٤٩ م بمدينة كراتشى وسماه المصلح المظلوم محمد بن عبد الوهاب . وقد كتب العلامة المحدث

المسيد صديق حسن خان الفتوحى كتاباً حافلاً فى اللغة الفارسية وسماه الخفاف  
النبلاء دافع فيه عن شيخ الإسلام دفاعاً قوياً بجزاهما الله تعالى خير الجزاء  
وأدخلهما ربهما فسيح جناته ، وأعلى مقامهما فى الصالحين ، وكذا ترجم لشيخ  
الإسلام فى كتابه تاج المسكلى ، ومجده ، ورفع شأنه ، وهناك كتب ورسائل  
كثيرة لا حصر لها أشارت إلى دعوة الشيخ الإصلاحية ، وأثرها فى العالم  
الإسلامى كله فضلاً عن ديار العرب ، ومما قال العلامة مسعود عالم الندوى  
رحمه الله تعالى فى كتابه هذا ص ١٨٣ أن مفتى مكة أحمد زينى وحلان الذى كان  
يسائر الحكام الأشراف بكذبه ، وغفقه وتضليله له أثر بارز فى الاسامة إلى  
الشيخ ودعوته ، لأنه كان يشهر الحكايات الواهية المكذوبة بناء على أوامر  
تصدر إليه من الحكام الأشراف عن هذه الدعوة الكريمة التى دعا إليها رسول  
الله (ص) ، وهى دعوة التوحيد الخالص ، ولقد صدق العلامة الاستاذ مسعود  
عالم الندوى فى كلمته هذه عن أحمد زينى وحلان ، وعما قام به من الدعوة التضليلية  
المعاكسة التى قام بها ضد هذه الدعوة المحمدية ، وإن كتبه ورسائله لا كبر شاهد  
على مقاله الشيخ الندوى رحمه الله تعالى ، فلا يقال إنه ضال أى الشيخ الإمام  
الربانى محمد بن عبد الوهاب رحمه الله تعالى فإنه لإمام هدى . ويجدد الدين الحنيف  
وأحد أساطينه العاملين المخلصين بالكتاب والسنة رحمه الله تعالى رحمة واسعة ،  
ونور ضريحه ، وجعل الجنة مثواه ، وماواه وصلى الله وسلم وبارك على عبده  
ورسوله محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

حرره وكتبه عبد القادر بن حبيب الله السندى

المدرس بمعهد الحرم المسمى فى ١٥/٥/١٣٩٦

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي  
أسكنه الله الفردوس